الصحيفة

العدد السادس عشر . ديسمبر 2013

مجلة حقوقية دورية تصدر عن
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

المـــــري

يعلن محاور الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية

أوجـــار:

الديمقراطية ستنتصر يوما ما في الوطن العربي

لنـــدن

منظمة حقوقية عربية في بريطانيا تحذّر من تهويد القدس والأقصى

قطر تحقق نسبة 97.65% من الأطفال في التعليم الابتدائي

جريمة الحرب الكيماوية في ريف دمشق

الأسوأ منذ ربع قرن والمجتمع الدولي ظل عاجزاً عن إيقافها

الهجرة السرية إلى أوروبـــا

155مليون مهاجر غير شرعي والهجرة تبتلع حياة الشباب

الـــتعليم في قـــــطر

قفزات نوعية تواكب تطور العصر

بالحقوق نرتقي

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Right's Committee

المأساة في سوريا لا تتوقف

تواصلت على مدى الأشهر القليلة الماضية معاناة الشعب السوري الشقيق الذي يواجه القتل على يد النظام منذ ثلاثين شهرا دون أن تلوح بالأفق نهاية لهذه المأساة الإنسانية التي باتت تهدد بفناء الشعب السوري وبتدمير المدن والبلدات السورية على بكرة أبيها.

لقد تسبب العجز والانقسام الدوليين في معالجة الأزمة السورية في توالي فصول هذه الكارثة والتي كان منها استخدام النظام للأسلحة الكيماوية " غاز السارين" في قصفه للغوطتين الشرقية والغربية قرب العاصمة دمشق والتي أسفرت عن مقتل نحو ١٥٠٠ مواطن سوري منهم أربعمائة طفل وهي الجريمة التي أدانها المجتمع الدولي بشدة.

إن المتابع لتفاصيل ما تشهده المدن والبلدات السورية من مآسي إنسانية يصاب بالذهول لحجم الكارثة التي حاقت بالشعب السوري على يد نظام لا يرحم وجد في الغطاء السياسي الذي وفره له حلفائه "روسيا والصين" في مجلس الأمن الدولي لمنع إدانته وعقابه وسيلة لإخماد الثورة السورية التي طالبت بالحرية والديمقراطية والتغيير والكرامة الإنسانية حيث رفض النظام كل المبادرات والحلول السياسية واختار خيار القتل والتدمير للقضاء على الثورة السورية وعلى أبناء الشعب السوري.

ثمة أرقام مفزعة نشرتها منظمات دولية حقوقية توضح حجم الكارثة المستمرة في سوريا

وتستدعي من المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان العربية والدولية أن تسارع لنجدة الشعب السوري الذي يتعرض على يد النظام لحرب إبادة حقيقية لا تنفع معها المسكنات أو الحلول المؤقتة والجزئية.

لقد كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بمناسبة العام الدراسي الجديد أن نحو مليوني طفل سوري بين سن ٦ و ١٥ عاما، أي ما نسبته ٤٠ في المائة من إجمالي السوريين في هذه الفئة العمرية، باتوا خارج المدارس. حيث تعد هذه الأرقام أرقاما مفزعة بالنسبة إلى بلد كان على عتبة الوصول إلى مرحلة التعليم الابتدائي للجميع قبل اندلاع النزاع، حيث تعرضت أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة للتدمير أو لحقت بها أضرار منذ اندلاع النزاع، كما أن حوالي ٩٠٠ مدرسة أخرى تشغلها عائلات لنازحين هربوا من أعمال العنف.

ومن أصل مليوني لاجئ سوري أحصتهم المفوضية العليا للاجئين، هناك مليون دون سن الـ١٨ عاما، بينهم ٧٤٠ ألفا دون الـ١١ عاما. كما تأثر ثلاثة ملايين طفل سوري بالنزاع داخل الأراضي السورية، بحسب الأمم المتحدة.

حسب إحصائيات رسمية يبلغ عدد المقاعد الدراسية المتاحة في لبنان، ٣٠٠ ألف، إلا أن الحكومة تقدر عدد الأطفال الذين سيكونون في سن التعليم عند نهاية العام بـ٥٥٠ ألف طفل. أما في الأردن، فحوالي ثلثي الأطفال السوريين في سن التعليم والبالغ عددهم ١٥٠ ألفا لن يدخلوا إلى المدارس. وحوالي ٣٠ ألفا منهم يعيشون في مخيم الزعتري، إلا أن المدارس الموجودة لا تستوعب سوى ١٤ ألف تلميذ. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة مواظبة التلامذة على التعليم تبقى ضعيفة بسبب عدم الاستقرار الذي يسود الوضع في المخيم. وفي العراق أيضا، تعيش الغالبية الساحقة من الأطفال السوريين لدى عائلات مضيفة، وهم لا يذهبون إلى المدارس.

وحتى اليوم، لم تتلق «يونيسيف» سوى ٥١ مليون دولار من أصل ١٦١ مليونا طلبتهم لتغطية النفقات المطلوبة لهذا العام جراء استمرار النزاع السوري.

ثمة أخبار سيئة بانتظار اللاجئين السوريين أعلنتها منسقة العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري أموس، وهي أن الأمم المتحدة "اضطرت إلى خفض مساعداتها للاجئين السوريين في لبنان بسبب نقص الأموال". ولن يتمكن ربع هؤلاء اللاجئين من الحصول على مساعدة إنسانية، اعتباراً من شهر أكتوبر الجاري لأن النداء لجمع التبرعات الذي وجهته الأمم المتحدة لصالحهم (١,٧ بليون دولار)، لم يجمع سوى ٢٧٪ من المبلغ.؟؟!!

إن ما يتعرض له الشعب السوري كارثة حقيقية ومأساة إنسانية تتطلب من المجتمع الدولي التخلص من لا مبالاته وتردده والسعي بكل الإمكانيات لوضع حد لهذه المأساة التي لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً.

مريم بنت عبدالله العطية
مدير التحرير

المحتويات

الصحيفة

مجلة حقوقية دورية تصدر
عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
في دولة قطر

العدد السادس عشر
ديسمبر ٢٠١٣

رئيس التحرير: **د. حمدة حسن السليطي**

مدير التحرير: **مريم العطية**

الإعداد والتحرير **مريم السويدي**
أنور الخطيب

الخط الساخن: +974 66626663

عنوان المراسلة: **المحرر-مجلة الصحيفة**

صندوق بريد 24104 الدوحة

تليفون: +974 44048844

فاكس: +974 44444013

عناوين التواصل للجنة:

https://twitter.com/qatarnhrc
@qatarnhrc

www.facebook.com/QatarNhrc

nhrcqatar

تصميم وطباعة:

Qatarya
Media Production
. . . unlimited creation

تحتفظ مجلة الصحيفة بحق تحرير ونشر المراسلات التي تأتي إليها من المساهمين، كما أن وجهات النظر والآراء الواردة بالخطابات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر وآراء إدارة المجلة.

حقوق الإنسان تشارك في فعاليات "منتدى الدوحة الثالث عشر" ٧

حملة عمالية لحقوق الإنسان بالمنطقة الصناعية ١٠

المري: قطر تدعم تعزيز وإثراء مسيرة حقوق الإنسان العربية ١١

ما تشهده بعض الدول العربية عصف بكل مبادئ وقواعد القانون الدولي ١٨

التعليم في قطر: قفزات نوعية تواكب تطور العصر ٢٧

جريمة الحرب الكيماوية في ريف دمشق الأسوأ منذ ربع قرن ٣٣

الهجرة السرية إلى أوروبا من إفريقيا وآسيا تبتلع حياة الشباب ٣٧

ضيف العدد محمد أوجار: الديمقراطية ستنتصر يوما ما في الوطن العربي ٤٠

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council Of Health

الأعلى للصحة يعلن بدء برنامج "نحن أصحاء" للعام الثالث ٤٥

منظمة حقوقية عربية في بريطانيا تحذّر من تهويد القدس والأقصى ٤٧

تساؤلات: الأسلحة الكيميائية ٥٠

د. المري يستعرض في جنيف تحديـــات اعتماد المؤسســـات الوطنية لحقوق الإنسان دولياً

جنيف –الصحيفة

قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، رئيس لجنة الاعتماد الفرعية، أن "عملية الاختيار – المسؤولية القانونية – التمويل – الرد على انتهاكات حقوق الإنسان" هي من أكثر القضايا الرئيسية المتكررة والتي تضمنت تحديات وصعوبات بالنسبة لاعتماد المؤسسات الوطنية.

جاء ذلك خلال اجتماعات المكتب التنفيذي للجنة الاعتماد الدولية (BUREAU) الذي عقد بجنيف في الفترة من ٦ – ٨ مايو الماضي حيث قدم د. المري رئيس لجنة الاعتماد الفرعية، تقرير لجنة الاعتماد حول آخر الأعمال التي قامت بها لجنة الاعتماد، إلى جانب طرح ومناقشة موضوع قبول طلبات المؤسسات الوطنية التي تمثل الدول غير المسجلة في الأمم المتحدة مثل البيرو وصربيا.

وتناول المري خلال التقرير قضيتي الطلبات المقدمة من مؤسسات حقوق الإنسان في الدول "المستقلة" أو "المتمتعة بالحكم الذاتي"، والقدرة على إجراء استعراض اعتماد مؤقت.

وأشار إلى أن هناك طلبات جديدة من المؤسسات الوطنية في برمودا وبوروندي وشيلي وإثيوبيا، إلى جانب طلبات الحصول على إعادة الاعتماد من المؤسسات الوطنية في أرمينيا والبوسنة والهرسك والدنمارك ومصر وجورجيا وملاوي والنرويج وبنما وبولندا والبرتغال والسنغال وإسبانيا وجنوب أفريقيا وتوغو، علاوة إلى معلومات وردت إلى اللجنة فيما يتعلق بالتعديلات في القانون التأسيسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال. وقال المري: إن أهم القضايا الرئيسية المتكررة و التي تضمنت تحديات و صعوبات بالنسبة لاعتماد المؤسسات الوطنية كانت حول، –عملية الاختيار– المسؤولية القانونية– التمويل –الرد على انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه تطرق د. المري إلى ضرورة استغلال توصيات اللجنة الفرعية المعنية بمنح الاعتماد في إحداث تغييرات إيجابية، وقال: (إن خلاصة هذه التجربة تكمن في توصل اللجنة الفرعية تدريجيا إلى فهم أكثر تفصيلاً لتطبيق مبادئ باريس والأهداف الكامنة وراءها، والذي انعكس بعد ذلك في الملاحظات العامة السبعة الإجرائية والعشرون التشغيلية التي تم وضعها. وأضاف: مما لا شك فيه أن عملية الاعتماد قد

تعززت وسوف تلاحظ المؤسسات الوطنية التي استعرضت قبل ٥ سنوات أن العملية أصبحت أكثر تفصيلا وصرامة، كما أن بعض المؤسسات الوطنية ستجد أن العديد من القضايا التي لم تلاحظ سابقا سوف تثار الآن. وأوضح أن مثل هذه القضايا قد تشكل تحديا لنا، لسجلنا وسمعتنا ولكن لا ينبغي علينا أن نفكر بهذه الطريقة. واستعرض د. المري خلال التقرير أهم المسائل التي أثارتها اللجنة الفرعية والتي حصرها في تسليط الضوء على القوانين والممارسات التأسيسية، والتعلم من التحديات التي تواجه الأعضاء، إلى جانب النظر في الحاجة لإجراء تعديلات في التشريعات أو الممارسات حتى نتمكن من الوفاء بالمتطلبات على نحو أفضل. بينما قدم موجزاً إلى مكتب لجنة التنسيق الدولية عن اثنتين من القضايا التي تم إثارتها خلال آخر اجتماعات اللجنة. وقال: إن القضية الأولى تتعلق بالطلبات المقدمة من مؤسسات حقوق الإنسان في الدول "المستقلة" أو "المتمتعة بالحكم الذاتي" والطريقة التي تم التعامل بها من قبل اللجنة الفرعية مع الطلبات التي تم تقديمها من قبل مؤسسات حقوقية لكيانات ليست بأعضاء في الأمم المتحدة. وأوضح أنه في الاجتماع الأخير للجنة الفرعية أجلت اللجنة النظر في طلب برمودا حيث يحتاج إلى مزيد من الوقت للنظر في مسألة كيفية تطبيق العضوية في اللجنة الدولية لمقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي تحت ولاية ليست عضو بالأمم المتحدة. وأشار إلى أنه جاء رد اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على هذه الطلبات من خلال النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية الذي يسمح فقط باعتماد وعضوية اللجنة للمؤسسات الوطنية التابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة، أو كيانات تم منحها وضع خاص من قبل الأمم المتحدة.

وأشار المري إلى أن القضية الثانية تتعلق بسلطة مكتب لجنة التنسيق الدولية في طلب استعراض اعتماد مؤقت خلال فترة الاعتماد الدورية (٥ سنوات) وقال: إنه وفي عدد من المناسبات منذ اعتماد النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، أوصت اللجنة الفرعية–بضرورة عودة المؤسسات الوطنية لإجراء استعراض للاعتماد قبل الإنتهاء من دورة إعادة الاعتماد (٥ سنوات). وأضاف: تقرر استخدام هذا النهج في حال كان لدى اللجنة الفرعية المعنية بمنح الاعتماد ومكتب لجنة التنسيق الدولية مخاوف تتعلق بعدم قابلية إعادة الاعتماد لمدة ٥ سنوات، و ليس لتغيير حالة أو درجة الاعتماد.

يذكر أن اجتماع أعضاء المكتب التنفيذي (BUREAU) في ال ICC يضم ١٦ عضو من الحاصلين على درجة الاعتماد الأولى ستة إقليمية/آسيا باسيفيك – أوربا – أمريكا– الأمريكيتين.

د. المـري يلتقـي المفـوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف

جنيـــف – الصحيفة

التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بقصر ويلسون بجنيف، سعادة السيدة نافي بيلاي المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتطرق اللقاء الذي عقد في العاشر من سبتمبر إلى ضرورة مد جسور التعاون بين الجانبين من أجل الارتقاء بكافة المجالات الحقوقية وكل ما من شأنه إرساء ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية.

الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي"

الدوحة – الصحيفة

« المري يعلن محاور الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية

عقدت بالقاهرة بمشاركة ٣٠٠ باحث وخبير عربي »

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي "التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يومي التاسع والعاشر من شهر مايو الماضي

وقال الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة في مؤتمر صحفي عقده للإعلان عن فعاليات الندوة إن الندوة تنظمها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ترأسها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

حيث تناقش الندوة الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد وأنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية وسبل تمكين المرأة في الواقع العربي بالإضافة إلى موضوع تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير من حيث التحديات والفرص.

وأكد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رد على أسئلة الصحفيين "عن الارتباط الوثيق بين قضايا التنمية والديمقراطية وعلاقة ذلك بتطوير النظام الإقليمي العربي". إن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ويكملان بعضهما البعض، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا في ظل تنمية ديمقراطية وفي ظل إصلاح اقتصادي.

وأضاف أن مناقشة قضايا التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي تأتي في لحظة فارقة من مسار النظم والمجتمعات العربية وذلك بموقعها في صدارة طموحات الحراك الاجتماعي الذي تشهد المنطقة أنماطا متعددة من تجلياته للعام الثالث على التوالي، وما يطرحه من تحديات وخيارات، بجانب الترابط بين قضايا التنمية والإصلاح السياسي ، بعد أن أثبتت البحوث والدراسات المعنية معززة بالخبرات والتجارب العملية ، تشابكها على نحو لا يقبل الانفصام " فبغير حكم رشيد يستحيل إنجاز تنمية حقيقية يكون الإنسان محورها وغايتها، وبدون تنمية حقيقية تظل الديمقراطية مجرد شعار خاو من المضمون " .

وبين الدكتور المري أنه في واقع معلوم جراء التطورات التكنولوجية في تقنيات الاتصال والتواصل والوصول إلى المعلومات وتعاظم دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، سقطت الحواجز بين قضايا الداخل والخارج ، فضلا عن بروز تحديات تنموية وبيئية وصحية تتجاوز قدرات أي دولة منفردة .

وأضاف في هذا السياق "بينما يفرض ذلك ضرورة تعزيز النظام الإقليمي العربي ، فإنه يطرح التساؤل عن مدى كفاية آليات الجامعة العربية لمواجهة هذه التحديات الراهنة ، ومدى فاعلية

الخيارات المطروحة لتطويرها آلياتها وهو ما ستناقشه أوراق العمل لتعزيز قدراتها لمواجهة هذه التحديات ".

وقد شارك في الندوة نحو ٣٠٠ مشارك يمثلون العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومراكز البحوث والمراكز الأكاديمية إلى جانب العديد من الخبراء الدوليين والشخصيات العالمية.. مشيرا إلى انه بالإضافة إلى مشاركة الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور بطرس بطرس غالي، الرئيس الشرفي للندوة، فإن الدعوة وجهت لكل من السيدة نكوزانا دلامينى زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والبروفسور أكمل الدين إحسان اوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي، والسيدة نافى بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وسعادة السيد عبدالرحمن العطية، وزير الدولة والامين العام السابق لدول مجلس التعاون، والسيدة ايرينا باكوفا، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والسيد الأخضر الإبراهيمي، المكلف بملف الإصلاحات في الجامعة العربية.

وأعرب الدكتور علي بن صميخ المري ، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، عن سعادته بأن تكون الندوة الدولية حول" التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي" أول نشاط للشبكة على مستوى إقليمي آو دولي .. مبينا أن من شأن التوصيات التي تخرج بها إفادة الجامعة العربية وتعزيز النظام الإقليمي العربي في كثير من القضايا والموضوعات التي ستطرح تطبيقات الحكم الرشيد.

كما عبر عن أمله في أن تضطلع الشبكة مستقبلاً والتي مضى على إنشائها عام واحد فقط ، بدور فاعل وكبير في القضايا التي تعنى بحقوق الإنسان في المنطقة وذلك وفقا لاختصاصاتها وطبيعة عملها .

وأكد مجددا على أهمية المحاور التي تناقشها الندوة وبالذات في هذه المرحلة ، وتمنى أن تجد توصيات الندوة ومخرجاتها الاعتبار في جميع المحاور التي تتناولها .

وتطرق الدكتور المري رداً على سؤال لبعض التحديات التي تواجه الجامعة العربية ، ونوه بأن الجامعة خلال العامين الماضيين طرحت مبادرات هامة وأصبح لها دور أكبر.. مشيراً في هذا الصدد إلى جهود إصلاحها حيث جرى تشكيل لجنة مختصة لذلك، قامت بإعداد تقارير سيتم رفعها للدول الأعضاء.

وأوضح أن مشاركة الجامعة العربية في هذه الندوة يدل على أنها شريك في مثل هذا النشاط الحيوي الهام وأنها فعلاً قطعت خطوات على طريق الإصلاح خاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان وآمال ورغبات وتطلعات الدول العربية وشعوبها التي أنشئت من أجلها

وقال إن مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة تأتي بصفتها رئيسة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من الدوحة مقراً لأمانتها العامة .

المـري يجتمع مـع مديـر البرنامج الإقليمي للمركز الأمريكي للتضامن العمالي

الدوحة – الصحيفة

التقى الدكتور علي بن صميخ المري ، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد نادر تادرس، مدير البرنامج الإقليمي للمركز الأمريكي للتضامن العمالي العالمي بالشرق الأوسط وأفريقيا.

تناول الاجتماع جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتنسيق بين اللجنة والمركز في مجال تبادل الخبرات والتجارب.

الدكتور المـري: نـسعى لأن ترسي الشبكة العربية قواعد حقوق الإنسان قولاً وفعلاً

الدوحة – الصحيفة

قال الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن المتغيرات التي يشهدها الوطن العربي حالياً من أجل تعزيز الديمقراطية فضلا عن الارتباط الوثيق بين التنمية والديمقراطية شكل المدخل الرئيسي لمناقشات الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي" التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ونظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ترأسها اللجنة الوطنية بدولة قطر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وأضاف في تصريحات صحفية أن الندوة تناولت جملة من المحاور ذات الصلة بموضوعها مثل تطبيقات الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية وأنماط التنمية والعدالة الاجتماعية والمواطنة والتنمية والانتقال إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى محور سبل تمكين المرأة في الواقع العربي وتحديات تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

وقال إن المحور الرئيس للندوة ركز على مناقشة التنمية الديمقراطية وذلك وفي لحظة فارقة من مسار النظم والمجتمعات العربية ولموقعها في صدارة طموحات الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة العربية في أنماط متعددة. مضيفا أن مناقشة محور الترابط بين قضايا التنمية والإصلاح

السياسي يكتسب أهميته بعد أن أثبتت البحوث والدراسات المعنية تشابك كل ذلك على نحو لا يقبل الانفصام .

ولفت إلى أن الندوة كانت أول نشاط للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها. وقال "نأمل أن تكون بداية ناجحة لأنشطة قادمة تلبي طموحات الشعوب العربية من استقرار في شتى النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية" .

وأضاف في سياق ذي صلة "حينما يشعر الإنسان بالطمأنينة من حيث الحقوق والواجبات يستطيع أن يحقق المستقبل المشرق الذي يرجوه لنفسه وللأجيال القادمة، فنحن لا نريد من هذه الشبكة أن تكون لافتة تخفي وراءها الانتهاكات والتجاوزات الإنسانية، وإنما نريدها آلية حقيقية مستندة على قوة القانون لإعطاء كل ذي حق حقه وإرساء قواعد حقوق الإنسان في المنطقة العربية قولا وفعلاً".

العطية تلتقي مستشار السفارة الجورجية

التقت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبها بمقر اللجنة أمس، السيد ميخائيل باتاشوري المستشار بسفارة الجمهورية الجورجية لدى الدولة. وبحث اللقاء سبل التعاون المشترك في المجالات الإنسانية، والآليات التي من شأنها تعزيز وإرساء ثقافة حقوق الإنسان في المحيط الذي يعمل فيه الجانبان.

حقوق الإنسان تشارك في فعاليات "منتدى الدوحة الثالث عشر"

الدوحة – الصحيفة

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات منتدى الدوحة الثالث عشر الذي عقد في شهر مايو الماضي بمشاركة واسعة من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وقيادات وشخصيات سياسية وفكرية بارزة في المنطقة والعالم.

وقال سعادة الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني أن منتدى الدوحة يعد واحدا من أبرز المنتديات الدولية في مجال الشؤون الدولية المعاصرة مرحباً بالمساهمة الرئيسية والقيّمة من جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس، بتنظيم مؤتمر (إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط) إلى جانب المنتدى وبالتوازي معه، وذلك من باب دعم وتعزيز مكانة ودور المنتدى.

وأوضح أنه ومنذ المنتدى الأول عام ٢٠٠٠، شهد العالم تغيرات جيوسياسية رئيسية، لافتا إلى أن معظم هذه التغيّرات كانت إمّا تحدث بالشرق الأوسط أو ذات تأثير كبير عليه (وبالتالي من الطبيعي أن ننظر بدقة وحرص أكبر على تأثير هذه المتغيّرات العالمية على المنطقة، وأيضاً الكيفية التي تتكشّف من خلالها الديناميكيات الجديدة في المنطق.

وأعلن سعادته عما أسماه "سابقة" جديدة للمنتدى هذا العام وهي مشاركة مركز بروكنجز الدوحة، الذي سيقدم جلسة تتناول تقييما لأكبر التحديات التي تواجه دول ما بعد الثورات والدول التي تعيش مرحلة انتقالية.

وأكد سعادته في هذا السياق أن منتدى الدوحة لا يقتصر على مناقشة القضايا الإقليمية والتحدّيات السياسية الراهنة التي تواجهها بعض الدول، بل يتعدّى ذلك بكثير، منوها بأن المنتدى سيتطرق كذلك إلى دور التعاون الدولي ، وأيضاً الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في العمل عبر الحدود على تحسين التعاون في مجال التحديات العالمية.

ومن القضايا والمحاور التي ناقشها المنتدى الجلسة التي رعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الدولي، وتحديداً تداعياتها على حقوق الإنسان الأساسية من تأمين الغذاء والسكن والرعاية الصحية، وجهود الدول ومحاولاتها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة.

واشار الدكتور محمد بن سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجلسة بحثت الضغوطات الراهنة بخصوص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان وحماية العمّال المهاجرين ودور المنظمات الدولية في التعامل مع نتائج الأزمة الاقتصادية على العمّال. وأضاف أنه لتسليط الضوء على هذه القضايا الهامّة.

شارك في الجلسة بيتر موريز، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأزفر خان ، من المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية والدكتور خالد القاضي رئيس المركز العربي للوعي بالقانون في القاهرة وجين زيغلر نائب رئيس اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان.

وعما إذا كان بالضرورة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية، نبه د. الكواري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد أن هذه الحقوق هي خط احمر يجب عدم المساس به سواء كانت هناك أزمة اقتصادية من عدمه.

وقال أن الجلسة الخاصة التي عقدتها اللجنة ضمن أعمال المنتدى كانت فرصة مواتية تم التركيز فيها على هذه القضايا الحيوية الهامة.. مشيرا إلى أن اللجنة تعمل على دمج حقوق الإنسان في كل المنظومات الدولية باعتبار أنها ليست فقط فكرة مجردة تتحدث عن الحقوق بعيدا عن أي قضايا أخرى، ولكنها قضية تمس المقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

خلال افتتاح الندوة الدولية للتنميـــــة والديمقراطيـــة بالقاهرة

ألقاهرة –الصحيفة

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة تطوير آليات العمل داخل الجامعة العربية .

دعوة الدكتور المري تأتي في فترة اقتنع فيها شركاء التنمية وحقوق الإنسان من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية بضرورة التنسيق والتعاون والتكامل لتقديم الحلول للمشكلات العالقة في العديد من المجالات الحيوية التي تخص كرامة المواطن وحقه في مستوى معيشي لائق فيما دعت جامعة الدول العربية إلى ضرورة دعم التطورات المجتمعية التي تشهدها المنطقة والعمل على إرساء الديمقراطيـــة والتنميـــة والحكـــم الرشيـــد وضرورة مساندة جهود بناء مجتمعات حرة يتساوى فيه المواطنـــون أمام القانـــون وتلبي احتياجات المواطنين الأساسية.

وقال د. المري في الجلسة الافتتاحيـــة للنـــدوة الدولية للتنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي ألعربي التي نظمتها في ١٠ مايو الشبكة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجامعة العربية إن تطوير النظام العربي لحقوق الإنسان لم يعد يحتمل التأجيل وسط كل هذه الأزمات. وأضاف إن من أهم الدروس التنموية التي تعلمناها في السنوات الأخيرة هي مسألة التداخل الكبير بين عوامل الفقر والجوع وتأثيرات المناخ واضطراب السياسات المالية مع مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتمكين المرأة في كافة مجالات الحياة وأنه لا يمكن التعامل مع هذه العوامل على إنفراد ولكن ضمن منظومة فكرية متكاملة تضع السياسات اللازمة لمواجهة هذه التعقيدات المتزايدة وهذا التداخل المؤثر. ونبه سعادة المري إلى أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية تبادلية تكاملية لا تنفصم وذات طبيعة جدلية حيث لا يمكن أن ينشأ احدهما في غيبة الآخر، فالديمقراطية تمثل الإطار وتوفر الآليات لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، كما أن التنمية تخلق القاعدة المادية لتطور الديمقراطية، في حين أن غياب الديمقراطية من شأنه أن يعطل التنمية. وأضاف أن التأسيس لشراكة متينة بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تبدأ من خلال بناء الثقة وإيجاد آليات تنظم هذه العلاقة.

وقال إن تحقيق الشراكة والتنسيق بين كافة هذه الأطراف سوف يكفل تحقيق الأهداف والمبادئ الإنمائية، وكل هذا يتطلب إيجاد البيئة الملائمة لحوار بناء ومستديم في لقاءات تجمع ذوي الخبرة والتجربة من حكومات عربية وقيادات المنظمات الإنسانية والتنموية والحقوقية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية للعمل سويا من أجل إيجاد رؤية إستراتيجية تعتمد على حقوق الإنسان كأساس لإعمال التنمية والحكم الرشيد

ودعا د. المري إلى اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الحقوق غير القابلة للتصرف كالحق في الغذاء والحق في التعليم والحق في الصحة وكذلك التفكير فيما بعد أهداف الألفية الإنمائية التي تنتهي بحلول ٢٠١٥ .

وأردف قائلا: لقد حان الوقت لإيجاد مقاربة حقوق الإنسان في معالجة قضايا التنمية وجعل هذه المقاربات تعتمد على خطط عمل ومؤشرات الأداء. وقال المري أنه استجابة لإعلان الدوحة الصادر عن القمة العربية التي انعقدت في مارس الماضي سيعقد مؤتمر عربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية بالدوحة في ٢ يونيو وسيشارك في المؤتمر أكثر من ١٠٠ منظمة عربية لحقوق الإنسان وشخصيات بارزة.

» الدكتور ألمـــري: "مؤتمر بالدوحة لتطـــوير منظومة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

العربي: الديمقراطيـــة هي المدخل الصحيح للتنمية بمعناها الواسع والشامل

غالـي: يجب العمل على إقامة شبكة دولية تدافع عن الديمقراطية والتنمية

شلبي : خيـــار الإصلاح يبقى الأفضـــل والأقل كلفة من الثورة «

وأشار إلى أن الندوة سوف تتناول مواضيع عديدة طال الحديث عنها عقوداً، فالتحول الســـلمي للديمقراطيـــة وتطبيقـــات الحكم الرشيد والعدالة والتنمية والمساواة بين المواطنين وحقوق المرأة ودور الجامعة العربية في كل هذا لطالما شغلت الأمة لكن اليوم لها وقع مختلف بخاصة عندما تتحول التكلفة في بعض الدول إلى ثمن باهظ تدفعه الشعوب من أمنها وسلامتها واستقرارها، وأضاق إن أمامنا من التجارب ما يحثنا وبشكل حقيقي على إيجاد الوسيط الآمن لنقل حركة المجتمع ولمنعه من التشبث بالمرجعيات التي تقوض إنسانية المجتمعات وقدرتها على التطور. هي تجربة تؤكد أن بناء مجتمع مدني لا غنى عنه لتحويل العنف كطريق ناتج أساسا عن فكر إلى برنامج عمل سياسي سلمي. فالعمل الشعبي الأهلي لم يعد يمثل خطرا كما كان ينظر إليه في السابق، بل أصبح رافداً لا غنى عنه لاستكمال دور الدول.

من جانبه نبه د. نبيل العربي في كلمته إلى أهمية تلك الندوة لافتا إلى أن الديمقراطية تعد هي المدخل الصحيح للتنمية بمعناها الواسع والشامل، التي تتحقق فيها شروط الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم عن الفئات المهمشة. وأكد العربي أن حقوق الإنسان تشكل مجموعة متكاملة من القيم العالمية التي لا خلاف عليها وتوافقت عليها شعوب العالم باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتجزئة أو للتخصيص لفئة دون غيرها فالحرية لا تتجزأ والعدالة والمساواة للجميع بلا تمييز أو تفرقة. وقد أبرمت خلال العقود الخمس الماضية العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحوي تعهدات دولية تفرض على جميع الدول احترام هذه المفاهيم والالتزام بها.

وشدد العربي على أن قيم ومبادئ حقوق الإنسان جزء من الحضارة الإنسانية منذ قديم ألزمن رسختها الأديان السماوية فأصبحت جزءا لا يتجزأ من الأدبيات والمبادئ. وبالتالي فان عالمية مبادئ وقيم الحرية والعدل والمساواة وصون الكرامة الإنسانية تستوجب منا التعاون لتحقيقها في مجتمعاتنا، فيصبح المواطن مبدعاً في مجتمعه ويصير النظام الدولي

ملبياً لتطلعات الشعوب.وأكد العربي أن الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم مطالب شعوب العالم العربي التي هبت وطالبت بالتغيير و الإصلاح والحرية والديمقراطية وصولاً إلى الحكم الرشيد كضمان حقيقي للحرية والحياة الكريمة ولابد من الاستجابة لهذه المطالب رفعاً لمستوى معيشة الفرد وتنمية المجتمع بأسره.

واستعرض العربي جهود الجامعة العربية من اجل إرساء حقوق الإنسان لافتا إلى أن الجامعة العربية بدأت مسيرةً لتحقيق الإصلاح والتطوير في منظومة العمل العربي المشترك لمواكبة متطلبات المرحلة الحالية واحتياجات الشعوب العربية في المراحل القادمة واطلعت القمة العربية الأخيرة في شهر مارس الماضي بالدوحة على تقرير أعدته لجنة مستقلة حول تصورها لهذا الإصلاح والتطوير .. ووافقت القمة على إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان بناءً على اقتراح جلالة ملك البحرين في خطوة هامة تعد نقلة حضارية في مضمار حقوق الإنسان وتطور طبيعي تنضم به المنطقة العربية إلى سائر المناطق الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال وأنشأت محاكم لحقوق الإنسان.

وأشار العربي إلى حرص الجامعة العربية في أن تكون في مقدمة المشهد الديمقراطي خلال التغيرات الحادثة وبالتالي عملت على الاستفادة من خبرات تراكمت لديها من جراء مساهمتها في مراقبة عمليات انتخابية في كثير من الدول، وراقبت الانتخابات ليس فقط في الدول العربية بل في أوروبا وأمريكا اللاتينية وبدأت خلال الأعوام الأخيرة في المشاركة في مراقبة العملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية في عدد من الدول العربية، وأفردت للمراقبة الانتخابية مكاناً في هيكل نظامها الإداري.

وأوضح العربي أن ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية لن يتم دفعة واحدة أو بقرار يتم اتخاذه إذ يحتاج إلى ممارسة واعية من جميع الأطراف واستفادة من تجارب سابقة مرت بها المنطقة ومرت بها مناطق أخري وتضحيات كبيرة قدمتها الشعوب.

ونوه بدور البرلمان العربي الذي يمثل مشاركة الشعوب العربية في الممارسة العقيقة لمسؤوليات المرحلة القادمة وقال العربي أن هذا المؤتمر يمثل فرصة لمناقشة الآليات والوسائل التي يمكنها مساعدة جامعة الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها وتأدية واجباتها نحو الدول والشعوب العربية. وسوف يستفاد من الأفكار المطروحة والنقاشات الثرية في مسيرة الإصلاح والتطوير التي انطلقت. وتطرق العربي إلى المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول عربية عديدة سواء نتيجة لتغيير النظام الحاكم بها أو تأثراً برياح الإصلاح والتغيير التي هبت على المنطقة منذ عامين. ولفت العربي إلى الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الجامعة العربية حينما لا تتمكن من مساعدة الدول المعنية وتتهم من البعض بأنها تتدخل في شأن داخلي.

وقال العربي في كلمته أن نقطة الانطلاق لفهم الأبعاد الحقيقية لمشكلة التدخل في الشئون الداخلية تنبع من قواعد القانون الدولي التقليدية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي تستند إلى المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على انه" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون أساسا essentially من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق. أي أن التدخل في الشئون الداخلية للمحافظة على السلم والأمن الدولي ليس محظوراً.

وفي ذات السياق أكد د. بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة على أهمية تلك الندوة التي تحظى بمشاركة واسعة من شخصيات عربية ودولية وممثلي المجتمع المدني خاصة وانه تبين بعد انتهاء الحرب الباردة أن المجتمع المدني أهم من دور الدولة وبالتالي يجب تعزيز دوره سواء جمعيات أو أحزاب أو جامعات وذلك لتحقيق الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي لتحقيق التنمية الحقيقية التي أصبحت غير قاصرة على دولة فقط بل لابد من ربط الديمقراطية بالانفتاح على الأحزاب والمجتمعات الأخرى، داعيا إلى العمل على إقامة شبكة دولية تدافع عن الديمقراطية والتنمية

فيما أوضح السيد أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي أن الديمقراطية تعد ضرورة سياسية وأساسية وعملية ديناميكية متطورة ومطورة للمجتمعات التي تأخذ بها، وهي وثيقة الارتباط بتحقيق تنمية حقيقية وفعلية تكون قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أن تختصر في "وصفات جاهزة".

ودعا إلى بناء خطة تنموية قائمة على تحديث المنظومات التنموية والسياسية القائمة وبما يحقق مصالح المواطن في مواجهة ومعالجة المشكلات بحكمة وموضوعية مؤكدا أهمية التلازم بين تحقيق عملية التنمية التي تقوم على تلبية احتياجات المواطن الأساسية والعملية السياسية القائمة على الحكم الرشيد الذي يستند على أسس من احترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ مقومات المواطنة والنأي بالنفس عن سياسة الإقصاء والتميز وانعكاس ذلك كله على حيوية وأداء النظام الإقليمي العربي والذي تمثله جامعة الدول العربية والتأكيد على أنه لا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تحقيق التنمية الحقيقية والفاعلة.

ونبه الجروان إلى أهمية الندوة لافتا إلى أن محاورها تتناول مجموعة من القضايا والمحاور الهامة التي تهم شعوب الأمة العربية والتي يتزامن توقيتها مع ما تشهده بعض بلدان أمتنا العربية من تغيرات بدأت منذ عامين وتمت تسميتها"بثورات الربيع العربي والتي تهدف في الأساس إلى الدفاع عن حق الإنسان العربي وحقه في العيش في حرية وعدالة وكرامة إنسانية

من جهته أكد الأستاذ علاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه لا ضمانة لحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الراهنة إلا في ظل دولة تحمي هذه الحقوق وأضاف: انه رغم الإيمان بالثورة، فإن خيار الإصلاح يبقى الأفضل والأقل كلفة من الثورة، ويصبح ثورة في نتائجه. مشدداً على ضرورة تضافر الجهود العربية لوقف نزيف الدم في سوريا والكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب السوري وحماية المدنيين في سوريا، والعمل كذلك على تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

حملة عمالية لحقوق الإنسان بالمنطقة الصناعية

الدوحة – الصحيفة

واصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برامجها التوعوية في إطار حملتها السنوية لحقوق العمال واليوم العالمي للعمال، حيث وزعت اللجنة مطويات تعريفية وهدايا لعمال المنطقة الصناعية.

وقال السيد/ عبد الله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة أن الحملة الإعلامية ستكون خير معين للعمال لمعرفة حقوقهم والمحافظة عليها، لافتاً إلى أن برنامج الحملة بالمنطقة الصناعية تضمن توزيع مطويات تحتوي على أجوبة للتساؤلات التي غالباً ما يكون الجهل بها سبباً أساسياً في الخلافات بين العمال وأرباب العمل.

مشيراً إلى أن المطويات التعريفية اشتملت على اللغتين العربية والإنجليزية إلا أن فريق اللجنة قام خلال الحملة بترجمة المطويات إلى اللغات الأوردية والفلبينية وبعض اللغات المحلية في الهند وبنغلاديش، وأضاف: قام المترجمون بالرد على كل الاستفسارات التي أثارها العمال خلال الحملة.

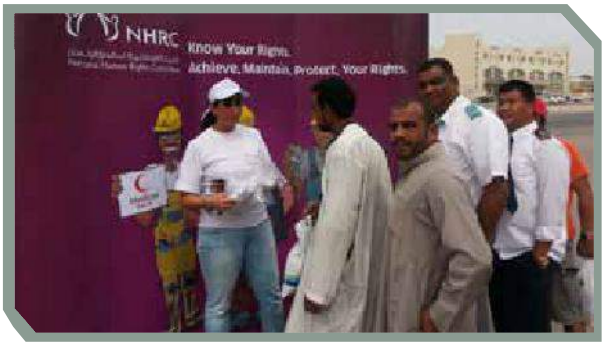

يذكر أن حملة اللجنة استهدفت أيضا المجمعات التجارية الكبرى لوجود كثافة عددية كبيرة للعمال في هذه الأماكن خاصة في أيام نهاية الأسبوع. حيث قام الخبراء القانونين باللجنة بزيارات خلال الحملة إلى جاليات الدول المصدرة للعمالة وإلقاء عدداً من المحاضرات التوعوية لهم.

وخلال استطلاع أراء عدد من العمال في المنطقة الصناعية عن مدى استفادتهم من المعلومات التي تلقوها خلال الحملة أكدوا أن من شأن هذه المعلومات احتواء ما قد ينشب بين العامل وصاحب العمل من خلافات حيث يستطيع كل منها يدرك ما له وما عليه وان يتجنب ما قد يثير أية خلافات بينهما.

محكمة عالمية شعبية لمحاكمة المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

الدوحة – الصحيفة

دعا عدد من منظمات المجتمع المدني السورية المشاركة في مؤتمر الدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية المنعقد في الرابع من يونيو، إلى إنشاء محكمة عالمية شعبية لمحاكمة كافة المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

وأوضح ممثلو هذه المنظمات خلال اجتماع عقدوه مع الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على هامش المؤتمر، أنهم بصدد الترتيب لبرنامج تضامن سلمي لتحاشي الصدامات الطائفية في سوريا عقب انتهاء الأزمة السورية.

وأيد ممثلو المنظمات السورية مقترح اللجنة الوطنية بتنظيم مؤتمر عالمي لدراسة انتهاكات حقوق الإنسان في بلادهم.

واطلع ممثلو المنظمات السورية الدكتور المري على وضعية حقوق الإنسان في سوريا ووضعية اللاجئين السوريين، فضلاً عن نشاط هذه المنظمات داخل وخارج سوريا وأهم المعوقات والتحديات التي تعوق عملها.

وتم خلال الاجتماع التباحث حول سبل الشراكة مع اللجنة وآليات تقديم الدعم لتحسين أداء هذه المنظمات والتي طلبت من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القيام ببرامج تدريبية لرفع قدراتها في مجال توثيق الانتهاكات وكيفية استخدام الآليات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما تمّ الإتفاق على أن تعقد هذه المنظمات اجتماعاً ثانياً مع السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمين العام للجنة للتباحث في الأمور الفنية التي طلبت من اللجنة تسهيل حصولها عليها.

المري: قطر تدعم تعزيز وإثراء مسيرة حقوق الإنسان العربية

الدوحة – الصحيفة

أكد الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن قمة الدوحة العربية في دورتها العادية ٢٤التي عقدت في الدوحة في شهر مارس الماضي، شكلت منعطفاً تاريخياً بارزاً في إطار إصلاح منظومة حقوق الإنسان العربية، لافتاً إلى أن القمة جددت التزامها بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتمسكها بالمواثيق والعهود الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الدول إلى جانب احترام حرية الفكر والتعبير وضمان استقلال القضاء وتعزيز المشاركة الشعبية و تنشيط دور المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأضاف الدكتور المري في الكلمة التي افتتح بها أعمال المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، أن جهود منظمات المجتمع المدني لاقت اعترافًا ودعماً كبيراً من القمة العربية التي دعت في إعلان الدوحة الصادر عنها إلى عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء بالدوحة حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية".

وشدد الدكتور المري على أن دولة قطر وفرت كافة الأجواء الداعمة لتعزيز وإثراء مسيرة حقوق الإنسان العربية سواءً على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، كما أولت اهتماماً بالغاً للقضايا العادلة للشعوب ومناهضة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان في كافة المحافل الدولية في ظل القيادة الرشيدة

وندد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته بالجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري، سيما وأن هذا المؤتمر يتزامن مع الاجتماع الطارئ لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لبحث وضعية حقوق الإنسان في سوريا

وأكد وقوف منظمات حقوق الإنسان العربية بجانب الشعب السوري ومطالبتها الفورية بحمايته وتقديم الدعم له، كما حيا مشاركة العديد من المنظمات السورية لحقوق الإنسان في هذا المؤتمر، ودعا في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية خلال هذا العام للتباحث حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سوريا.

كما أكد على المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وطالب برفع الظلم والعدوان الإسرائيلي عنه، بجانب تأكيده على التضامن مع السجناء الفلسطينيين وبإطلاق سراحهم ووقف الاعتداءات المتكررة عليهم، فضلاً عن مطالبته برفع الحصار الفوري عن قطاع غزة

وأشار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الكلمة التي افتتح بها "المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية" إلى أن مسيرة حقوق الإنسان على المستوى العربي شهدت خلال الأعوام العشرة الأخيرة، العديد من الإنجازات على صعيد الجامعة، وقال إن تبني الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م وقرار إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠١٣م، من أهم هذه الإنجازات، لكنه نبه إلى أن التحديات التي تعترض هذه المسيرة، تفرض تكاتف جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تلبية رغبات

المواطن العربي و تطلعه لغد أفضل تسود فيه الحريات الأساسية وتحفظ فيه الحقوق والكرامة.

وتطرق الدكتور علي بن صميخ المرى إلى أن المستجدات والمتغيرات العديدة التي طرأت على الساحة العربية والتي لم يعد معها النهج التقليدي للقانون الدولي لحقوق الإنسان كافياً للحماية من التهديدات الفعلية لهذه الحقوق وتغطية الفجوة بين التزامات الدول العربية والتنفيذ، وشدد على أن الجميع في المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى إصلاحات عميقة للمنظومة العربية تبدأ بتعزيز وتوسيع صلاحيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ولجنة خبراء الميثاق لحقوق الإنسان ومكتب حقوق الإنسان بالجامعة العربية إلى جانب تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان عن طريق بروتوكولات إضافية واتفاقيات جديدة تعنى بمزيد من الحقوق و حماية الفئات الضعيفة واستحداث آليات تعاقدية وغير تعاقدية جديدة، إضافة إلى "مؤسسة المحكمة العربية لحقوق الإنسان كآلية تعاهدية بحيث تكون قراراتها ملزمة لإنصاف الضحايا وتعويضهم" إلى جانب منح دور كبير لمنظمات المجتمع المدني في حماية و ترقية حقوق الإنسان في المنطقة العربية عن طريق تخفيف شروط منح الصفة الاستشارية في الجامعة.

وتابع أن المنظومة العربية لحقوق الإنسان هي مسار طويل تحتاج باستمرار إلى تطوير وفق أحسن الممارسات الإقليمية و الدولية لحقوق الإنسان، كما تحتاج إلى أخذ مرئيات المجتمع المدني، معرباً عن يقينه بأن هذا المؤتمر سيشكل منبراً لتبادل الآراء والنقاش بين منظمات المجتمع المدني العربية لإثراء تقرير اللجنة المستقلة رفيعة المستوى التي يرأسها السيد الأخضر الإبراهيمي، بهدف إصلاح وتطوير الجامعة، والذي يشمل في جزء منه إصلاح منظومة حقوق الإنسان بالجامعة.

وأكد الدكتور المري أنه انطلاقا من قناعة اللجنة الوطنية بأن أي إصلاح يخص مجال حقوق الإنسان بالجامعة العربية من الضروري الأخذ فيه بمرئيات المنظمات غير الحكومية العربية التي لعبت دوراً كبيراً في مجال بلورة وتبني الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ورأى في هذا السياق أنه من الضروري مناقشة نتائج تقرير السيد الإبراهيمي وتدعيمه بالمقترحات والتوصيات التي سيخرج بها المؤتمر، ثم عرضها على سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية ليعرضها بدوره على اللجنة المعنية في الجامعة بغرض دراستها ورفعها بعد ذلك إلى الاجتماع الوزاري في سبتمبر القادم.

ودعا في هذا الخصوص إلى إنشاء لجنة عربية من المنظمات المشاركة في هذا المؤتمر لمتابعة التوصيات التي ستخرج عنه وإلى عقد مؤتمر ثان لمنظمات المجتمع المدني موازٍ للقمة العربية القادمة من أجل تقييم التقدم المحرز في إصلاح المنظومة العربية لحقوق الإنسان.

ناقشت تداعيات الأزمة المالية على قضايا حقوق الإنسان

الدوحة – الصحيفة

ترأس سعادة رئيس اللجنة، الدكتور علي بن صميخ المري، الجلسة السابعة لمنتدى الدوحة التي ناقشت تداعيات الأزمة المالية على قضايا حقوق الإنسان،" و التي عقدت بفندق ريتز كارلتون (بالدوحة في ٢١ مايو حيث دعا المشاركون إلى ربط التنمية بحقوق الإنسان والبحث في عقد اجتماعي عالمي جديد وصياغة نظام اقتصادي يحدد دور الدولة بشكل واضح في معالجة الأزمات الاقتصادية وكيفية التعامل معها وإقامة حوار بين الحكومات والشعوب عند اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بحياتهم والى ضرورة الشفافية وحكم القانون ومشاركة الناس في صنع القرارات للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على القضايا الإنسانية في العالم.

كما دعوا إلى وضع اتفاقية عربية لحماية العمال المهاجرين في البلاد العربية تستجيب لاتفاقية الأمم المتحدة وتحمي الخصوصية العربية.

وأشار الدكتور علي بن صميخ المري في معرض تقديمه للجلسة إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية تتطور بشكل خطير لتصيب أغلب مجتمعات العالم حيث باتت تؤثر بالسلب على فرص الحصول على العمل والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء والمسكن وخدمات الرعاية الصحية الأساسية وفرص التعليم، إضافة إلى ما تسببه من انتشار للآفات الاجتماعية الخطيرة كالتمييز العنصري وارتفاع معدل الجريمة ما يؤثر على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

ودعا المري إلى العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتنفيذ توصيات مؤتمر فينا ١٩٩٣م والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن خاصة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، مشدداً على ضرورة عدم اعتبار الأزمة المالية والاقتصادية ذريعة لتعطيل بعض الحقوق أو التنصل منها، وهو ما يلقي على الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة مسؤولية الأخذ بعين الاعتبار مقاربات حقوق الإنسان في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية وأن تعطى العناية والأولوية للإنسان كعنصر محوري في مشاريع وبرامج التنمية الدولية.

وقال الدكتور المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومن منطلق قناعتها بأهمية تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ترى أن الأزمة الاقتصادية الحالية لا تمثل فقط خطراً على هذه الحقوق وغيرها وإنما هي فرصة للنظر في السياسات الاجتماعية الدولية بما يخدم الفئات المحرومة والخروج برؤى تفيد النقاش الدولي الحاصل وتساعد على إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة بما يضمن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها.

وقد تطرقت الجلسة إلى عدة محاور أبرزها:

- المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان،
- حماية حقوق العمّال المُهاجرين في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة ودور الوكالات الدوليّة المُتخصّصة في مُواجهة الأزمة الاقتصاديّة: (مُنظمة العمل الدوليّة نموذجاً)، والمكسيك بوصفها جسر الهجرة.
- ثنائيّة التحدّي لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتأثيرات الأزمة الماليّة على تحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة.
- المُنظمة العالميّة للتجارة ومسألة حقوق الإنسان،
- آليات تفعيل ثقافة الوعي بقوانين حقوق العمالة الوافدة في البلاد العربيّة.

كما تحدث في الجلسة كل من بيتر ماورير رئيس اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، و السيد باولو ليمبو المُنسق المُقيم للأمم المتحدة والمُمثل المُقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأبو ظبي، والسيد ميشال فوتي رئيس الكليّة الجامعيّة "هنري دونان" بفرنسا، و البروفيسور زيدان زيراوي عميد كرسي أبحاث "الإقليميّة والتعاون الدولي"، مركز ITESM – المكسيك، والدكتور خالد القاضي رئيس مجلس الأمناء. المركز العربي للوعي بالقانون – القاهرة وقد استعرض السيد ماورير،الدور الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية في أوقات الكوارث والأزمات ومواجهة تحدي الحفاظ على حقوق الإنسان وكرامة المدنيين وإلزام جميع الأطراف بذلك. من جانبه ربط السيد ليمبو مسألة التنمية بحقوق الإنسان، وعرض لتأثير الأزمة الاقتصادية على حقوق الإنسان وخاصة الفئات الضعيفة؛

أما السيد فوتي فدعا إلى ضرورة تحديد قواعد قانونية شاملة وآليات تنفيذ محددة لحقوق الإنسان ولحقوق العمال المهاجرين ووضع آليات لمعالجة الآثار السلبية التي ترتبت على العولمة وضرورة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتجاوز الأزمة الاقتصادية.

من جانبه استعرض البروفيسور زيراوي مأساة المهاجرين الذين يقتلون في الصحراء على الحدود الأمريكية المكسيكية والمعاناة التي يواجهها المهاجرون والتي تصل إلى حد الموت مقدماً بعض الحلول التي يمكن أن تحد من الهجرة.

أما الدكتور خالد القاضي، فدعا جامعة الدول العربية إلى وضع اتفاقية عربية لحماية العمال المهاجرين في البلاد العربية تستجيب لاتفاقية الأمم المتحدة وتحمي الخصوصية العربية بهذا الشأن.

حقوق الإنسان تختتم الدورة التدريبية في مجال إنفاذ القوانين

الدوحة – الصحيفة

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدورة التدريبية التي نظمتها في مجال حقوق الإنسان للقائمين على إنفاذ القوانين بفندق كراون بلازا في الفترة من ١٢إلى ١٦ مايو الماضي

وقد قام الدكتور يوسف عبيدان نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتوزيع الشهادات للمشاركين الدورة من كافة المؤسسات المعنية بإنفاذ القوانين.

وأشار الدكتور عبيدان في كلمة ختام الدورة إلى أن القائمين على إنفاذ القوانين هم الفئة المستهدفة في هذه المرحلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأضاف سنكون على جانب كبير من الطمأنينة بأنهم سيقومون بإنفاذ هذه القوانين وفق المعطيات الإنسانية التي صادقت عليها الدولة وضمنتها في دستورها المحلي. ودعا عبيدان لأن تكون محاور هذه الدورة راسخة في أذهان المشاركين ليستفيدوا منها في أثناء تأديتهم لعملهم الطبيعي. وأكد على ضرورة إرساء ثقافة حقوق الإنسان لدى كافة شرائح المجتمع وقال: حينما تتشرب المجتمعات بثقافة حقوق الإنسان سيكون من السهل إنفاذ القوانين وسريانها دون إفراط أو تفريط.

يذكر أن الدورة ناقشت خلال أسبوع جملة من المحاور بداية بالرؤية والأهداف التي أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجلها بالإضافة إلى تعاريف ومصطلحات القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلاً عن العهدين الدوليين. كما تطرقت الدورة إلى الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعمليات استيقاف الأفراد من قبل رجال الشرطة؛

وتناولت الدورة مبادئ باريس والمؤسسات الوطنية ومجلس حقوق الإنسان واللجنة التنسيقية واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وإنفاذ المعاهدات الدولية في النظام القطري إلى جانب المعايير الأساسية لحقوق الإنسان في العمل الأمني والرق والبرتوكول الاختياري الخاص بالاتجار بالبشر واتفاقية مناهضة التعذيب والملامح الرئيسية لقانون العمل القطري.

واستعرضت الدورة كذلك اتفاقية حقوق الطفل وملامح حول اتفاقية القضاء على التمييز العنصري علاوة على ورشة عمل حول مواءمة التشريعات القطرية مع اتفاقيات حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان ترأس اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة العربية بجنيف

جنيف –الصحيفة

عقد المكتب التنفيذي للشبكة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الثاني في جنيف برئاسة الدكتور علي بن صميخ المري ، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، رئيس الشبكة العربية

تناول الاجتماع حزمة من المحاور منها اعتماد محضر الاجتماع الأول المنعقد بالدوحة المقر الدائم للشبكة العربية لحقوق الإنسان في منتصف يناير الماضي على هامش مؤتمر تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وتم في هذا الصدد تحديد محور الاجتماع التاسع للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان المقرر عقده في المملكة المغربية لاحقاً عن موضوع "العدالة الانتقالية في ضوء الثورات العربية" بالإضافة إلى عدد من المحاور المتعلقة بالترتيبات الإدارية للشبكة.

كما ناقش اجتماع المكتب التنفيذي الثاني مسودة اللوائح الداخلية واعتماد شعار الشبكة فضلاً عن تداول مقترح مركز التدريب والتوثيق للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالدوحة، حول التعاون مع الشبكة.

و تطرق الاجتماع أيضا للترتيبات الختامية للندوة الدولية للتنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عقدت بمقر الجامعة العربية بالقاهرة يومي ٩ و١٠ مايو الماضي لا سيما أنها أول نشاط للشبكة إنفاذاً لمقررات الاجتماع الأول الذي نص على عقد مؤتمر دولي تنظمه الشبكة بالتعاون مع جامعة الدول العربية حول موضوع "الديمقراطية، التنمية وحقوق الإنسان"،على أن يكون أحد محاور المؤتمر موضوع إصلاح الجامعة في مجال حقوق الإنسان.

يذكر أن المكتب التنفيذي للشبكة يعقد اجتماعاته مرتين في السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي و بناء على مهام اللجنة التنفيذية المنصوص عليها في النظام الأساسي.

حقوق الإنسان تدشن دليلين إرشاديين لحقوق العمال ومعايير الاحتجاز

الدوحة – الصحيفة

دشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كتابي "الدليل الإرشادي لحقوق الإنسان في سكن العمال المؤقت بمواقع الإنشاءات" و "الدليل الإرشادي لمعايير حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية والإصلاحية".

وقد قام بتدشين الكتابين الدكتور محمد بن سيف الكواري، عضو اللجنة الذي قام بإعدادهما مؤكداً أن الكتابين يعدان ثمرة جهود اللجنة من أجل توسيع ونشر وتثقيف المجتمع في قطر بحقوق الإنسان ومتطلباتها والتعريف بها.

وقال الدكتور الكواري في مؤتمر صحفي عقد بمقر اللجنة: إن إصدار الدليلين جاء امتداداً للحملة التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوساط العمالة الوافدة والمهاجرين.

وأضاف أنه تم إعداد الدليلين بلغة بسيطة وسهلة، واعتماد ١٠ مرجعيات في الدليل الأول، منها مواصفات قطر للإنشاء ٢٠١٠، حيث تم المزج بين المواصفات القياسية وبين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بلغة فنية وقانونية. كما اشتمل الدليل الإرشادي لحقوق الإنسان في سكن العمال المؤقت بمواقع الإنشاءات على المعايير والمواصفات التي يجب على الشركات اتباعها في سكن العمال المؤقت، وأفرد أبواباً لمواصفات غرف العمال والمطابخ وأماكن تجهيز الطعام ودورات المياه والعيادات الطبية والتجهيزات الصحية وأنظمة المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والشروط الواجب توفرها في أنظمة السلامة.

فمن ضمن المعايير التي يجب على شركات الإنشاءات الالتزام بها في غرف العمال ألا تقل المساحة المخصصة للفرد الواحد داخل الغرفة المشتركة عن أربعة أمتار مربعة من المساحة الخالية، كما ألزم الدليل الشركات بإيجاد عيادة طبية وتجهيزات صحية واستيفاء أنظمة السلامة العامة وأن تكون مزودة بالكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي طبقًا للمواصفات القطرية المعتمدة في قطر للإنشاء.. كما ألزم الشركات التي تستقدم عمالة لمشاريعها الإنشائية توقيع وختم الدليل الإرشادي مرة واحدة قبل تقديم طلب استقدام العمالة.

وحول الدليل الإرشادي لمعايير حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية والإصلاحية بيّن الدكتور الكواري أنه تم وضع هذه المعايير استنادًا إلى الاشتراطات والقوانين التي نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان الدولية بهذا الشأن، مؤكدًا أن الدليل قد تطرق إلى أمور دقيقة جداً في هذا المجال ولم يغفل أي جانب من الجوانب الخاصة بحقوق النزلاء في المؤسسات العقابية أو في مراكز التوقيف.

وتناول الدليل الإرشادي المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون للاحتجاز أو السجن، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء والشروط الواجب توفرها في أماكن الاحتجاز والإيواء من حيث النظافة والملابس والطعام والخدمات الترفيهية والطبية والثقافية والرعاية الاجتماعية والانضباط والعقاب والاتصال بالعالم الخارجي.

واعتبر الدكتور محمد سيف الكواري إصدار الدليلين أحد إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ قائلاً إنه تم إصدارهما باللغتين العربية والإنجليزية وسيتم توزيعهما على الشركات وعلى العاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية بهدف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان..حاثًا الشركات على إتباع المعايير الصحيحة التي نصت عليها قوانين حقوق الإنسان ليعرف الجميع واجباتهم وحقوقهم.

وكشف الدكتور الكواري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تستعد لإصدار دليلين آخرين، ما زالا في مرحلة الإعداد حالياً، الأول الدليل الإرشادي لمعايير حقوق الإنسان في التعليم، والثاني الدليل الإرشادي لحقوق الإنسان في الصحة لتكون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بذلك الأولى عالمياً التي تصدرهما.

وفي معرض رده على أسئلة الصحفيين أكّد الدكتور الكواري التزام إدارة البحث والمتابعة في وزارة الداخلية وإدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية في قطر بأعلى معايير حقوق الإنسان في تقديم خدماتها بشهادة منظمات حقوقية دولية.

وأضاف: لقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة إلى أماكن الاحتجاز في إدارة البحث والمتابعة ووجدنا أنهم يطبقون المعايير الإنسانية بكل شفافية وأن خدماتهم "خمس نجوم" وقد أبلغتهم شخصياً بذلك كما أن إدارة السجون تطبق نفس المعايير المستندة إلى قوانين حقوق الإنسان ونحن نطمح بالمزيد حرصاً على الصورة المشرقة لدولة قطر التي برزت عالمياً كدولة تحمي وتحافظ على حقوق الإنسان.

وأعرب الكواري عن أمله في أن تستفيد شركات الإنشاءات من الدليل الإرشادي وتعمل على زيادة التزامها بالمعايير الإنسانية في توفير الخدمات لعمالها بأعلى جودة حرصاً على صورة قطر وسمعتها في العالم.

حقوق الإنسان تلتقي الجالية الهندية

الدوحة – الصحيفة

في إطار الحملة العمالية السنوية التي تنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، استقبلت في مقرها الجالية الهندية بحضور نائب السفير الهندي لدى دولة قطر، تعزيزاً لجهودها المتواصلة لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وفي تقديم محاضرات تعريفية وتثقيفية لهذه الحقوق لجاليات الدول المصدرة للعمالة.

وقدم الدكتور محمد بن سيف الكواري عضو اللجنة نبذة تعريفية عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأهداف التي أنشأت من أجلها، كما تناول الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها اللجنة من خلال الحملات الإعلامية السنوية المتعلقة بحقوق العمالة.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لها جهود كبيرة في عملية نشر ثقافة حقوق العمال وقال: إن اللجنة لا تألو جهداً من تسخير كافة الإمكانيات الإعلامية ونشر المطويات التعريفية التي تعين العامل على معرفة حقوقه وواجباته وتثقيفه بقانون العمل القطري وأساليب تقديم الشكوى للجهات المختصة. وأوضح أن اللجنة تقوم بجهود حثيثة عن طريق المحاضرات وورش العمل والندوات لتمليك العمال الثقافة التي تعينه على المطالبة بحقوقه وفق ما يتماشى مع قانون العمل القطري والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأكد أن اللجنة على استعداد كامل للرد على أيه مسائل أو استفسارات قانونية تخص العامل، بينما تقدم بالشكر للجالية الهندية ودعاها للتعاون المتواصل والمستمر مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات العمالية بصفة خاصة.

بينما تطرق السيد جابر الحويل مدير إدارة الشئون القانونية باللجنة لحقوق العمال وواجباتهم في قانون العمل القطري. وقال: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تسعى بصورة مستمر لتعزيز وتحسين ظروف العمل والعمال، لافتاً إلى أن اللجنة عقدت العديد من الورش والحملات التوعوية في هذا الشأن، وأوضح عمليات التعاون المستمر بين وزارة الداخلية ووزارة العمل بشأن المعايير الخاصة بمكاتب الاستقدام.

وأشار الحويل إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة فيما يتعلق بحقوق العمال، وأضاف: من هذه الإنجازات أصبحت حقوق العامل المادية كاملة ويمكن له اللجوء إلى إدارة العمل أو المحكمة القطرية في حال تأخر صرف راتبه أو تعرضت حقوقه لأية انتهاكات من قبل أرباب العمل. فضلاً عن تسهيل إجراءات نقل الكفالة أكثر من ذي قبل.

ومن جانبهم أبدى أعضاء الجالية الهندية شكرهم العميق للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ما تبذله من جهد واضح وملموس في أنشطتها المختلفة.

وأوضحوا أنهم كانوا في حاجة ماسة لمثل هذه الأنشطة ودعوا إلى ضرورة المواظبة عليها حيث أن كثيراً منهم يجهلون حقوقهم الواردة في قانون العمل القطري وكذلك واجباتهم، وذلك بسبب عدم توافر القدر الكافي من العلم الذي يؤهلهم من معرفة أكثر من لغة.

وأشادوا بتجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي قامت بطباعة كتاب الجيب للعامل بسبعة لغات وقالوا: كانت تجربة مفيدة لجميع العمال الوافدين من البلدان المختلفة.

سعادة رئيس اللجنة يستقبل سعـــادة السفير البريطاني

الـدوحة – الصحيفة

استقبـل سعادة الـدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة في ٩ يونيو سعادة السيد مايكل أونيـل سفير بريطانيا لدى دولة قـطر. وبحث اللقاء سبل التعـاون الـمشترك في كـافة مجـالات حـقوق الإنسـان، وتبـادل الـخبرات والـتجارب المتعلقة بالشأن الإنساني.

الدكتور المـــري يلتقي رئيس اللجنـــة الدوليـة للصليـــب الأحمر

الدوحة – الصحيفة

التقى سعـادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنيـــة لحقـوق الإنســـان بفنـدق ريتـز كارلتـون على هامش منتدى الدوحة سعادة السيد بيتر ماور رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتنـاول اللقـاء سبـل دعم المؤسسات الـوطنية لحقوق الإنســان من أجـل تـحقيق الأهـداف التي أنشئـت من أجـلها، وقدّم د. المري شرحًا تفصيليًا حـول الأدوار المحليّة والإقليميّة والدوليّة التي باتت تضطلع بها اللجنـة الوطنيّة لحقوق الإنسان بدولة قطر.

مؤتمـــر عـربي لتطويـر منظومـة حقـوق الإنسان بالجامعة العربية بالدوحة

الدوحة – الصحيفة

شهدت الدوحة في شهر يونيو الماضي فعاليات المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع شبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان بمشاركة واسعة من كبريات المنظمات والشخصيات الإقليمية والدولية، حيث بلغ عدد الجهات المشاركة ١٠٥ جهة فضلا عن مشاركة جامعة الدول العربية بوفد رفيع المستوى برئاسة سعادة السيد/ أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة. إلى جانب مشاركة سعادة السيد/ أحمد محمد الشامسي رئيس البرلمان العربي ودولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني السابق، رئيس مجلس الأعيان الأردني الحالي، والعديد من الشخصيات العربية البارزة، علاوة على مشاركة مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي والمحاكم الأوربية والأفريقية والأمريكية لحقوق الإنسان وكبريات المنظمات العربية.

وقد عقد المؤتمر في إطار رغبة مجلس جامعة الدول العربية بشأن إصلاح آلية العمل للجامعة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطبقاً لإعلان الدوحة الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية ٢٤ بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٣، والذي دعا إلى " عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية ". و توائما مع هذه الإرادة واستمراراً للجهود التي قامت بها منظمات المجتمع المدني العربية لتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان عن طريق تطوير واستحداث مواثيق و آليات لحقوق الإنسان في الجامعة ترقى إلى مستوى تطلعات الشعوب العربية نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية" حيث سيتم رفع نتائج المؤتمر إلى جامعة الدول العربية بغرض دراستها.

وقالت اللجنة المنظمة للمؤتمر في تعميم صحفي وزعته على وسائل الإعلام أن المؤتمر يسعى من خلال هدفه العام إلى تطوير النظام العربي لحقوق الإنسان عن طريق المساهمة في إيجاد و تطوير مواثيق و آليات حقوق الإنسان التعاهدية و غير التعاهدية. أما فيما يتعلق بنوعية المشاركين فإنه سيشارك في المؤتمر أكثر من ١٠٥ من ممثلين لـ (جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي وهيئة حقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي واتحاد البرلمانيين العرب وإدارة حقوق الإنسان بمجلس أوروبا والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وكبريات المنظمات العربية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية إلى جانب بعض المنظمات الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والجامعات ومراكز البحوث العربية.

وأوضحت اللجنة المنظمة أنه من أجل تحقيق الهدف العام للمؤتمر فقد عرضت عشرة أوراق عمل و أربعة ورش عمل تعمل بالتوازي.

وقد وضعت على منضدة المؤتمر جملة من القضايا و المواضيع المتعلقة بالنظام العربي لحقوق الإنسان (التحديات و الفرص)، والإصلاحات في جامعة الدول العربية، ودور منظمات المجتمع المدني في تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية، إلى جانب دور المفوضية السامية في مجال تطوير الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، وتفعيل الشراكة بين الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان. كما تناول المؤتمر دبلوماسية حقوق الإنسان و تعزيز العلاقات العربية، والنظام الأوروبي لحقوق الإنسان، والنظام الأمريكي لحقوق الإنسان، والنظام الإفريقي لحقوق الإنسان، والنظام العربي لحقوق الإنسان. كما ناقش المؤتمر كيفية تطوير واستحداث اتفاقيات و مواثيق حقوق الإنسان (العنف ضد المرأة، الوقاية من التعذيب، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، حماية الصحفيين...) فضلاً عن إيجاد وتطوير الآليات التعاقدية لحماية حقوق الإنسان (المحكمة العربية لحقوق الإنسان، تطوير عمل و مهام لجنة خبراء الميثاق، تقصي الحقائق، لجنة للوقاية من التعذيب...). وتطوير الآليات غير التعاقدية لحماية حقوق الإنسان (تطوير عمل اللجنة العربية الدائمة، استحداث مقررين خواص، فرق عمل، وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان...).

الدكتور الحمادي: رؤية قطر الوطنية جعلت الاهتمام بحقوق الإنسان خياراً استراتيجياً

الدوحة – الصحيفة

أكد الدكتور أحمد الحمادي، ممثل وزارة الخارجية القطرية في المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية بالدوحة، أن هذا المؤتمر الهام ينعقد في ظل مناخ دولي يزداد فيه الاقتناع بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان "تلك الحقوق التي شغلت الملايين حقبات طويلة من الأزمان".

ونوه الدكتور الحمادي في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، على أن عصرنا الحاضر هو عصر حقوق الإنسان التي هي من أهم رغبات الشعوب ولا تتأثر بها ثقافة معينة أو حضارة بذاتها، بل هي قضية المجتمع الدولي بأسره، وتزداد أهمية في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات وتغيرات أصبحت محور اهتمام العالم لكونها تحولات قيادية عميقة الأثر بعيدة النظرة وحدثت بواقع غير مسبوق على المستوى العالمي.

وقال إن الواقع الجديد لهذه التجربة يفرض على الجميع إلقاء نظرة فاحصة لاستشراف المستقبل بتحقيق رغبات وتطلعات الشعوب العربية في تعزيز حقوق الإنسان، مبيناً أن ترسيخ قيم حقوق الإنسان لم يعد مسؤولية الحكومات وحدها، بل مسؤولية جماعية تشارك فيها كافة الهيئات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد وغيرهم. ولفت إلى دور منظمات المجتمع المدني الحقيقي في هذا المجال من حيث مراقبة الحكومات لإزالة العقبات التي تتعرض لها القوانين المقيدة للحريات والأفراد.

وتطرق الدكتور الحمادي إلى تطور مفهوم حقوق الإنسان ليشمل الحقوق الفردية التي تنبع من القيمة الإنسانية للإنسان والحقوق الجماعية التي تسمى حقوق الشعوب وتنبع من الطابع الاجتماعي للشخصية الإنسانية، ونبه إلى واقع الممارسة لهذه الحقوق على المستوى الدولي وازدواجية المعايير للعديد من الدول الكبرى مستشهداً في هذا السياق بما يجري في سوريا وما يعانيه الشعب السوري الشقيق جراء هذه الخروق الكبيرة لحقوق الإنسان من مأساة تعد مثالاً صارخاً على ذلك.

وشدد الدكتور أحمد الحمادي على أن دولة قطر تؤمن إيماناً عميقاً بأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحرياته. مستعرضاً في هذا الخصوص التطور الهائل الذي شهدته الدولة في هذه المجالات ومنها قضايا التعليم وحقوق الإنسان والحريات. وقال إنه على الصعيد التشريعي كانت حماية تلك الحقوق من خلال الدستور والتشريعات الموجودة بالدولة والانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ،فيما تم على الصعيد المؤسسي، إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تعزيز وحماية تلك الحقوق. ونوه انه من شأن هذه المؤسسات الرسمية والشعبية ضمان الامتثال الكامل لهذه التشريعات.

وأشار إلى أن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، جعلت الاهتمام بتلك الحقوق خياراً استراتيجياً ومرتكزاً أساسيا وهو ما تبنته أيضاً الإستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠١١ – ٢٠١٦ التي تضم برامج وطنية ذات أولوية حقوقية لتعزيز حقوق الإنسان.

وقال إن مسار حقوق الإنسان يظل قوياً ولا حد لآماله، مما يتطلب التضامن والتكامل الجماعي لمكونات الدولة الواحدة والدول مع بعضها البعض ومن هذا المنطلق فإن عملية التطوير لمنظومة حقوق الإنسان بالجامعة العربية والتي جاءت بقرار هام صدر عن القمة العربية التي عقدت في مارس الماضي بالدوحة لا يمكن تحقيقها على النحو المنشود إلا من خلال تعديل وتنظيم آليات عمل الجامعة العربية وجعلها أكثر فاعلية وتنفيذ قراراتها في هذا الشأن والحفاظ على القيم الراسخة التي تشكل في الأساس لشخصيتنا العربية والحضارية.

وأكد الدكتور الحمادي على ضرورة أن يعمل الجميع على رعاية حقوق الإنسان ليصبح تنفيذها أمراً مستمراً ومتطوراً وليس مجرد خطوة أو لقاء أو إجراء وقرار، منبهاً إلى أن هذا الأمر يستغرق بعض الوقت والكثير من الجهد، لكنه رأى أنه مع الرغبة القوية والخطى الحثيثة تتحقق للشعوب العربية تطلعاتها وتنفذ رغباتها المشروعة في هذا المجال. وأعرب عن يقينه أن هذا المؤتمر سيحقق جميع الآمال والطموحات المنشودة.

ما تشهـــده بعض الـــدول العربية عصـــف بكل مبـادئ وقواعد القانون الدولي

الدوحة – الصحيفة

قال سعادة السيد أحمد بن محمد الشامسي، رئيس البرلمان العربي إن المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية ، يمثل إضافة مهمة لجهود تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية إعمالا لمقررات مؤتمر القمة ٢٤ في مارس الماضي بدولة قطر.

وعبر الشامسي في كلمة له بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر عن سعادته لأن موضوعه يرتبط بشكل وثيق بدور البرلمان العربي ومكانته ضمن منظومة الجامعة العربية.

وأضاف أنه لا يمكن الاجتماع اليوم لبحث تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية دون الوقوف عند الوضع المزري لحقوق الإنسان في سوريا، مشيراً إلى أن أبسط حقوق الإنسان في العيش بأمن واستقرار لم تعد ممكنة للشعب السوري الذي هجر عدد كبير منه مساكنه ليعيشوا في ملاجئ خوفا من الموت قصفاً أو جوعاً.

> «خبراء ونشطاء مجتمع مدني يطالبون بتطوير منظومة حقوق الإنسان العربية
>
> خيارات الشعوب أفرادا وجماعات باتت اليوم غير قابلة للاحتواء»

وتابع قائلاً "وإذ نقف اليوم مع كل جهد عربي أو دولي لحل الأزمة السورية، فإننا نضع نصب أعيننا العمل على تطوير منظومة العمل بحقوق الإنسان في الوطن العربي لتلاشي مثل هذه المآسي الإنسانية مستقبلاً، وسن قوانين عربية تصون للمواطن العربي كرامته وإنسانيته وحقوقه مهما عصفت الظروف السياسية من حوله".

وقدم الشامسي، ملاحظات أساسية ثلاث عند بحث تدابير تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية في إطار جامعة الدول العربية، وقال إن أولها هو أننا ننطلق من واقع أزمة يعيشها الوطن العربي ويشهدها واقع العمل العربي المشترك، لأسباب هيكلية وتاريخية متنوعة، وتتأثر بها بطبيعة الحال منظومة حقوق الإنسان العربية، لافتاً في هذا السياق إلى أن العالم العربي يشهد أزمات ومشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية طاحنة تجعل من ملف حقوق الإنسان على المحك دائماً وتؤدي إلى ممارسات تخفض من تصنيف كثير من الدول فيما يتعلق بحماية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقا لما تضمنته المواثيق الدولية ذات الصلة، مؤكداً أن هذه الأزمات تدفع إلى القول دون مبالغة كبيرة بوجود أزمة في حالة حقوق الإنسان في العالم العربي، ومغايرة بين ما يوفره الإطار القيمي الأساسي ممثلاً في الإسلام من تكريم الإنسان وحماية حقوقه وحرياته على النحو الذي جعل منه مصدر الإلهام الأول للقانون الدولي الإنساني، وما يشهده الواقع العملي من ممارسات.

وأوضح أن ملامح الأزمة لا تتضح فحسب في نقص المواثيق والآليات الإقليمية الجماعية بشأن حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية، بل في عدم مواءمة بعض الأطر التشريعية للمعايير والمبادئ الدولية، وفي ممارسات الحكومات التي تهدر هذه الحقوق والحريات، وتحفل برصدها ومتابعتها مؤسسات المجتمع المدني المعنية، في غياب أو ضعف أو عدم فعالية الآليات والمؤسسات المعنية بمراقبة حقوق الإنسان، فضلاً عن عدم انضمام عدد غير قليل من الدول العربية لبعض الاتفاقيات الدولية المهمة والآليات المرتبطة بها كاتفاقية إنهاء التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

وأكد سعادة السيد أحمد بن محمد الشامسي، رئيس البرلمان العربي على أن ما تشهده بعض الدول العربية اليوم من حروب أهلية وتناحر داخلي ومواجهات مسلحة يومية يعصف بكل حقوق الإنسان الفردية والجماعية، ومبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، فضلا عن ذلك معاناة الشعب الفلسطيني من استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والاستيطان العنصري وإجراءات العقاب الجماعية للإحتلال وتحلله من أي التزامات دولية تتعلق بتنظيم سلطة الإحتلال وبحقوق الشعب الفلسطيني، وتنامي حركات التطرف والتنظيمات الإرهابية مما يشكل تحديات أساسية لمنظومة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

وقال إن من الملاحظات أن تأخذ اقتراحات التطوير بمنهج التدرج، سعياً إلى تأمين التوافق اللازم حول هذه المقترحات لإقرارها بداية "فرغم ما يرتبط بالميثاق العربي لحقوق الإنسان من ملاحظات مهمة وجوانب قصور قد نتفق مع بعضها، فإنه في مجمله يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام نحتاج إلى تأمين التزام كافة الدول العربية بها، ويبقى أن نعمل في مرحلة تالية على إدخال التعديلات التي لا غنى عنها وفي مقدمتها إقرار آلية فعالة لتقديم الشكاوى من الأفراد والدول".

وأضاف أن آخر هذه الملاحظات يرتبط بضرورة استخلاص أفضل الممارسات فيما يتعلق بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، والاستفادة من التجارب الإقليمية الأخرى كالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، في إطار الاتحاد الأفريقي ومحكمة العدل الإسلامية في إطار منظمة التعاون الإسلامي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في إطار المجلس الأوروبي، بما يتواءم مع الحالة العربية وما يمكن التوافق بشأنه وتنفيذه، لافتاً إلى أن إنشاء المحكمة العربية يستدعي دوراً مؤكداً للبرلمان العربي سواء في إقرار أي اتفاقيات بشأنها أو فيما يرتبط باختيار أو انتخاب أعضائها.

من ناحيتها قالت السيدة توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١ في كلمة مماثلة بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر، إن ما تشهده المنطقة العربية من انتقالات ديمقراطية، وما تفرضه الأحداث من مستجدات تصب في خانة الشراكة المجتمعية في صنع القرار كنتيجة حتمية، تستدعي من الحكومات العربية تهيئة المناخ والانطلاق صوب المستقبل من قاعدة متينة أساسها الحقوق والحريات، لافتة إلى أهمية هذه القاعدة لإنجاز تلك التحولات التي لا رجعة عنها ولا بديل لها إلا واقعاً تعمه الفوضى، ويغيب عنه الاستقرار وتنهار فيه التنمية وتتعدى هذه الآثار بُعدها المحلي إلى الإقليمي والدولي.

وأكدت كرمان في كلمتها أن الحقيقة الراسخة التي لا تقبل التشكيك هي أن خيارات الشعوب أفراداً وجماعات باتت اليوم غير قابلة للاحتواء، وأن تطلعاتها المشروعة يصعب القفز عليها مهما كانت الوسائل والمبررات، وهو ما يجب أن تستوعبه كل الأنظمة في المنطقة لتعيد حساباتها على هذا الأساس، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول.

وأكدت أن مستقبل الأمة العربية المشترك القوي مرهون بتطوير شامل للجامعة العربية، يطال ميثاقها ومؤسساتها وأمانتها العامة، ومجلسيها الاقتصادي والاجتماعي، وبرلمانها العربي، ومحكمتها العربية بما يمنحها كماً هائلاً من الصلاحيات وقدرا كافياً من التمويل المستمر المستدام بما يكفي لتنفيذ كافة برامجها وأنشطتها.

وقال السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، ممثل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن المرحلة الأخيرة من عمل جامعة الدول العربية شهدت ظهور حالة من التحول في الخطاب والقاموس الحقوقي داخل أروقتها و هياكلها، مما يعني أن كل بوادر ترسيخ مشهد حقوقي عربي جديد منسجم مع المواثيق الدولية بدأ يعرف طريقه نحو التحقيق في حالة انصب الجهد العربي في هذا السياق.

وأضاف الصبار في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن الحالة العربية استجمعت بفعل تراكم كل القدرات على تغيير الواقع الحقوقي في البلدان العربية بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي وجب وضع مقاربة شاملة مندمجة لحقوق الإنسان، مع استحضار أنها جزء من المنظومات الإقليمية التي عالجت حقوق الإنسان.

واعتبر أن الظرفية الراهنة تستدعي إعادة النظر في وظائف الجامعة العربية وأعمال الرقابة على الدول وتوفير الشروط الكفيلة بتمتع الشعوب العربية بحقوق الإنسان بما يجعل الجامعة رافعاً أساسيا تنعم فيها الشعوب العربية بالكرامة، حاثا الدول العربية في هذا الصدد على التفاعل الإيجابي مع الربيع العربي.

وفي معرض تطرقه إلى دور المجتمع العربي، قال الصبار إن المجتمع المدني العربي يحتل مركزاً مهماً في اتجاه تكريس انضمام الدول العربية إلى المنظومة الحقوقية الدولية، لافتاً إلى أن التشخيص العام يقضي بالاعتراف بوجود تفاوت غير مقبول بين هذه الدول.

وقد عقد المؤتمر في إطار رغبة مجلس جامعة الدول العربية في إصلاح آلية العمل بالجامعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطبقاً لإعلان الدوحة الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية ٢٤ بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٣، والذي دعا إلى "عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء بالدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية".

كما جاء المؤتمر، استمراراً للجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العربية لتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان عن طريق تطوير واستحداث مواثيق وآليات لحقوق الإنسان في الجامعة العربية ترقى لمستوى تطلعات الشعوب العربية.

وسعى المؤتمر من خلال هدفه العام إلى تطوير النظام العربي لحقوق الإنسان عن طريق المساهمة في إيجاد وتطوير مواثيق وآليات حقوق الإنسان التعاهدية وغير التعاهدية، وناقش في هذا السياق العديد من أوراق العمل مع تنظيم ورش عمل بالتوازي.

المؤتمر العربي يدعو لتطوير ميثاق الجامعة وتضمينه المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

الدوحة – الصحيفة

أوصى المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية بتطوير ميثاق جامعة الدول العربية، وتضمينه نصاً واضحاً حول المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى العلاقة بين ضمان السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والتنمية.

كما أوصى المؤتمر في ختام أعماله بتطوير المواثيق والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤م عن طريق وضع بروتوكولات إضافية ملحقة، بما يشمل بعض قضايا حقوق الإنسان مثل العنف ضد المرأة والوقاية من التعذيب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحماية الصحفيين والإعلاميين واللاجئين والاختفاء القسري والعدالة الانتقالية والأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة أثناء الحروب والصراعات.

وفيما يتعلق بالآليات التعاقدية، أوصى المؤتمر الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وشبكة المؤسسات العربية لحقوق الإنسان على مدى يومين بالدوحة بتطوير عمل اللجنة العربية لحقوق الإنسان (آلية الميثاق) وتوسيع صلاحياتها في مجال تفسير بنود الميثاق والرقابة وتعيين مقررين وتقصي الحقائق ودراسة الشكاوى ، فضلا عن ضرورة وضع معايير ومواصفات لاختيار أعضاء اللجنة العربية وفق أفضل الممارسات مع مراعاة التمثيل النسوي في اللجنة.

كما تمت التوصية في هذا السياق بوضع منهجية واضحة لتلقي ودراسة التقارير وفق أفضل الممارسات الإقليمية والدولية وتوفير كافة الإمكانات الإدارية والمالية اللازمة للجنة العربية وضرورة تلقي اللجنة العربية لتقارير الظل التقارير الموازية الواردة من المنظمات غير الحكومية بشأن تقارير الدول، ومراعاة مناقشتها وإتاحتها للنشر، وكذا تنظيم جلسات استماع وتشاور معها بشأن مختلف القضايا ذات الصلة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وكذلك إنشاء آليات تعاهدية جديدة لتعزيز الحماية والضمانات القانونية، مثل لجنة الوقاية من التعذيب ولجنة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وشملت التوصيات الخاصة بالآليات التعاقدية كذلك إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وفقاً لاتفاقية أو بروتوكول إضافي ملزم وتوسيع صلاحيات المحكمة، وإعطاء الإلزامية لقراراتها، وضمان معايير الحياد والاستقلالية في تشكيلها، وتوفير كافة الإمكانات المادية والإدارية لها، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية وضرورة اعتماد المحكمة العربية لحقوق الإنسان في عملها على المواثيق الإقليمية العربية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإشراك منظمات المجتمع المدني في وضع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة للآليات غير التعاقدية أوصى المؤتمر بالطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، النظر في تعيين مقررين خاصين وفرق عمل معنية في مجالات حقوق الإنسان بحسب أهمية المواضيع وما تقتضيه الحاجة وتوسيع دائرة صلاحياتهم وإنشاء فرق لتقصي الحقائق في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مهامها وصلاحياتها وفقا لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية وإجراء دراسة شاملة لاستحداث منصب مفوض سام لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية،وبدرجة أمين عام مساعد للجامعة وتطوير وتوسيع مهام وصلاحيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ومجالات عملها، بحيث تصبح مجلساً لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

كما تضمنت تأسيس آلية استعراض دوري شامل في مجال حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية واستحداث آليات مستقلة تُعنى بمجال العدالة الانتقالية وبناء القدرات المدنية بهذا الشأن وإجراء مراجعة للجهود السابقة في مجال التربية على حقوق الإنسان بالتعاون الفعال مع منظمات حقوق الإنسان العربية غير الحكومية بهدف بلورة إستراتيجية عربية متكاملة للتربية على حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي وتنشيط أمانة المجتمع المدني بجامعة الدول العربية على نحو يلبي مهامها في التنسيق بين الجامعة العربية ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك ومراجعة وتغيير الشروط الخاصة بحصول منظمات حقوق الإنسان على صفة المراقب في أجهزة جامعة الدول العربية (اللجنة العربية الدائمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي).

ومن بين التوصيات في هذا المجال ضرورة التنسيق بين إدارات جامعة الدول العربية المعنية بمعالجة الأزمات وبين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ذات الخبرة والتنسيق بين الأجهزة المختصة بجامعة الدول العربية والمنظمات الحقوقية الفلسطينية والعربية في مجال عملها في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة والعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة المُوفدة إلى غزة وتوفير الدعم والإمكانات لإدارة حقوق الإنسان بقطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتمكينها من النهوض بمسئولياتها.

وبالنسبة لحملات التوعية والتأييد ، أوصى المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في بيانه الختامي، بعقد لقاءات دورية بين المنظومات الإقليمية لتبادل المعلومات والتجارب حول أفضل الممارسات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان وبإنشاء تنسيقيات وطنية للتعريف بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان وتوصيات المؤتمر لدى الدوائر الحكومية وغير الحكومية وتعزيز نشر توصيات المؤتمر عبر الوسائط الالكترونية وعبر وسائل الإعلام ووضع موضوع تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات العربية ومؤتمرات القمة واجتماعات الجامعة العربية.

وفيما يتعلق بمتابعة وتفعيل التوصيات أوصى المؤتمر بالعمل على عقد مؤتمر عربي جديد مواز للقمة العربية القادمة بمشاركة جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، بما فيهم ممثلو الجامعة لبحث ومتابعة وتطوير التوصيات الواردة في هذا البيان ودعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لإنشاء فريق عمل لمتابعة التوصيات التي تم إقرارها، على أن تشكل عضوية الفريق من عدة منظمات إقليمية هي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان والمركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

«أوصى باستحداث منصب مفوض سام بالجامعة العربية»

والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، وذلك بغرض دعم الحراك لتطوير منظومة حقوق الإنسان العربية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بالتنسيق والشراكة مع المنظمات المعنية في كافة الدول العربية.

واتفق المشاركون على تقديم هذه التوصيات إلى كل من رئيس القمة العربية الحالية وأمين عام جامعة الدول العربية ورئيس البرلمان العربي للعمل على تبنيها وإقرارها، على أن يتم هذا من خلال مخاطبة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رسميا لهذه الجهات.

وأوصى المشاركون باعتبار جميع الأوراق المقدمة وتقارير ورشات العمل على أنها وثائق رسمية لمؤتمر الدوحة العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية .

وأعرب المشاركون بالمؤتمر في ختام البيان عن شكرهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على جهودهما لتنظيم مؤتمر الدوحة ودعوهما للاستمرار في عملهما مع الأطراف ذات العلاقة لتنفيذ هذه التوصيات.

ورحب ممثلو المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية والمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذين شاركوا في المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية بالدوحة بقرارات القمة العربية في دورتها (٢٤) في الدوحة، وخاصة قرارها بدعوة منظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء لعقد مؤتمر حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية . كما رحبوا أيضا بحضور ومساهمة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلو الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية والإفريقية) في هذا المؤتمر .

وأكدوا في البيان الختامي على الإنجازات التي تحققت من خلال منظومة حقوق الإنسان مثل تبني الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤م والموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان عام ٢٠١٣م ، بالإضافة إلى تأكيدهم على التوصيات والقرارات الداعمة لعملية الإصلاح الصادرة عن اجتماعات القمة العربية ولقاءات ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية وعلى ما جاء من نتائج في حلقة العمل بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة من ١٢ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٢م .

كما أكدوا على ما تضمنه البيان الختامي للندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة يومي ٩ و١٠ مايو ٢٠١٣م، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو، بشأن تطوير النظام الإقليمي العربي ومنظومة حقوق الإنسان.

وعبر المشاركون في المؤتمر في البيان الختامي كذلك عن تأييدهم للمبادرات التي قامت بها العديد من المنظمات العربية لإثراء وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، ونوهوا بضرورة احترام الدول العربية للالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، مؤكدين إيمانهم بالدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم منظومة حقوق الإنسان.

كما شددوا على أهمية التعاون الفعال بين الأنظمة الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة وأشكال التعاون الجديدة والممكنة .

جاء انعقاد المؤتمر في إطار رغبة مجلس جامعة الدول العربية بشأن إصلاح آلية العمل بالجامعة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطبقاً لإعلان الدوحة الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية ٢٤ بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٣، والذي دعا إلى " عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء بالدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية ".

كما جاء استمرارا للجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العربية لتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان عن طريق تطوير واستحداث مواثيق وآليات لحقوق الإنسان في الجامعة العربية ترقى لمستوى تطلعات الشعوب العربية.

شارك في المؤتمر عدد كبير من المنظمات والشخصيات الإقليمية والدولية وصل عددها مجتمعة إلى أكثر من مائة جهة .

وسعى المؤتمر من خلال هدفه العام إلى تطوير النظام العربي لحقوق الإنسان عن طريق المساهمة في إيجاد وتطوير مواثيق وآليات حقوق الإنسان التعاهدية وغير التعاهدية .

وتناولت أجندة المؤتمر جملة من القضايا والمواضيع المتعلقة بالنظام العربي لحقوق الإنسان: التحديات والفرص والإصلاحات بجامعة الدول العربية ودور منظمات المجتمع المدني في تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية، إلى جانب دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال تطوير الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتفعيل الشراكة بين الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

كما تناول المؤتمر "دبلوماسية حقوق الإنسان" وتعزيز العلاقات العربية في هذا المجال والنظام الأوروبي والأمريكي والإفريقي والعربي لحقوق الإنسان وتطوير واستحداث اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والوقاية من التعذيب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية الصحفيين ، فضلاً عن إيجاد وتطوير الآليات التعاقدية لحماية حقوق الإنسان (المحكمة العربية لحقوق الإنسان، تطوير عمل ومهام لجنة خبراء الميثاق، تقصي الحقائق، لجنة للوقاية من التعذيب) وكذلك تطوير الآليات غير التعاقدية لحماية حقوق الإنسان مثل تطوير عمل اللجنة العربية الدائمة واستحداث مقررين خاصين وفرق العمل وغيرها من المواضيع والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان.

مسئولو منظمات مجتمع مدني يؤكدون أهمية تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية

الدوحة – الصحيفة

أكد الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية خرج بنتائج ومقترحات وتوصيات من شأنها تقديم بعض المقترحات للجامعة العربية لإحداث المزيد من عمليات إصلاح منظومة حقوق الإنسان بها.

ونوه المري، في مؤتمر صحفي مشترك مع عدد من المشاركين في ختام أعمال المؤتمر وبصفته رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية، بحدوث نقلة نوعية في منظومة حقوق الإنسان بالجامعة، حيث تعمل قياداتها وعلى رأسها الأمين العام ونائبه من أجل اتخاذ كل المبادرات الداعمة لإصلاح منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية.

وقال إن مشاركة الجامعة في هذا المؤتمر بمستوى رفيع ممثلة بنائب الأمين العام ووعده بعرض كل ما يتمخض عن المؤتمر على جدول أعمال القمة العربية القادمة بمثابة مؤشر طيب على التغيير الحاصل في الجامعة.

وأشار إلى تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر بشكل حثيث وقرار المنظمات الوطنية الحقوقية العربية بعقد مؤتمر مواز لمؤتمر القمة العربية المقبل لمتابعة تنفيذ التوصيات ومعرفة ما تحقق منها.

وأضاف أنه "خلال الأيام المقبلة سنخاطب الرئيس الحالي للقمة العربية ، وهو دولة قطر والأمين العام للجامعة العربية ورئيس البرلمان العربي ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذه التوصيات ومتابعة تنفيذها حتى لا تكون مجرد توصيات خرجت عن مؤتمر ولا يلقي لها أحد بالا".

ومضى إلى القول بان هناك تطوراً في الجامعة العربية يواكب التطور الذي حدث في الدول العربية وما تمر به من ربيع ، مؤكدا تصديق ١٢ دولة عربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

وعن المحكمة العربية لحقوق الإنسان المزمع إقامتها وصدر قرار بالموافقة على إنشائها في القمة العربية الرابعة والعشرين التي عقدت بالدوحة، قال الدكتور المري إنه لا بد من إعطاء كافة الصلاحيات لهذه المحكمة لتقوم بدورها في حماية المستضعفين.

وأكد المري أن الحكومات العربية لن تقوم بدورها الحقوقي إذا لم يكن هناك تعاون مع المنظمات غير الحكومية.. مشيراً إلى أن الجامعة العربية في تطور كبير حيث فتحت الباب للنقاش معها وهو ما لم يحدث من قبل، مضيفاً "إذا كان الدور الحقوقي للجامعة ضعيفا ، فهذا لا ينفي أن بها خبراء مستقلين على درجة عالية من المهنية والخبرة ولابد من الاستفادة من خبراتهم في تطوير المنظومة الحقوقية بها".

ودعا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعقد مؤتمر دولي يوثق ما تمر به سوريا من جرائم ضد الإنسانية، مشيراً إلى أنه عقد اجتماعا على هامش المؤتمر مع عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية السورية لوضع أسس لمبادرة تنظيم مؤتمر لقضايا الحرب في سوريا.

وعن صدور بعض التقارير من دول كبرى تتهم دولاً عربية بخروقات حقوق الإنسان، قال المري أن "بعض التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان مسيسة أو لها أجندة معينة خاصة بواقع حقوق الإنسان في دول عربية، لكننا كمنظمات حقوقية وغير حكومية لابد أن تتوافر في تقاريرنا المصداقية ، وإذا وجدنا أن هناك تقارير مسيسة ولها أجندة من خلفها تمس الدول العربية لابد لنا كمنظمات غير حكومية أن نقف ضدها".

ولفت إلى انه لا تتوافر للمنظمات العربية آليات تنفيذ، غير أنه أوضح أنه إذا ما اتسمت التقارير بالشفافية والمصداقية في عرضها يكون لها الأثر وسهولة التطبيق.

كما تحدث في المؤتمر الصحفي الدكتور عبدالباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عن دور منظمات المجتمع المدني العربية في تطوير منظومة حقوق الإنسان في دول الجامعة العربية، مؤكداً أهمية تطوير وتحديث آليات حقوق الإنسان بحيث يشعر ويحس بها المواطن العربي ويتفاعل معها الناس والعمل كذلك على تطوير ثقافتها في إطار الممارسة الديمقراطية وعمليات الإصلاح.

وأشار إلى أن المنطقة العربية شهدت بعد ثورات الربيع العربي إنشاء منظمات عربية إضافية للمجتمع المدني تعنى بالبيئة والمواطنة والتنمية وقضايا التهميش وغيرها.

وتطرق إلى الأنشطة المختلفة لمنظمات المجتمع المدني العربية ومنها عقد الاجتماعات الوطنية والإقليمية وغيرها من الفعاليات والأنشطة التي تمكنها من ممارسة ضغط على الأنظمة والحكومات للتأثير على سياساتها.

ونوه بضرورة توسيع مفهوم منظمات المجتمع المدني وبالدور المتوخى من الإعلام والنقابات المهنية والقطاع الخاص باعتبارهم جميعا معنيين بتطوير منظومة حقوق الإنسان العربية.

وأوضح انه رغم الجهود التي تقوم بها وتبذلها منظمات المجتمع المدني للإصلاح وتعزيز قضايا حقوق الإنسان إلا أن كل ذلك يحتاج إلى القرار السياسي المساند له، وقال إن "الوقت قد حان لكي يرتفع صوت الشعوب العربية في أجواء من الديمقراطية لبناء المجتمع الجديد".

ونبه الدكتور عبدالباسط بن حسن رداً على سؤال إلى أن جسد أي دولة سيتداعى ويتهالك بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأطفال والنساء.

وشدد على أن من شأن أي انتهاك لحقوق الإنسان جعل البلد المعني ضعيفاً مما يسهل تدخل أطراف أخرى في شؤونه، وقال إنه "من هنا جاءت المطالبة بمنظومة عربية لحقوق الإنسان تكون في مستوى تطلعات الشعوب العربية وتعمل على إصلاح أنظمتنا".

ولفت إلى أن منظمات حقوق الإنسان العربية ستندد بالتدخل الخارجي في شئون أي بلد عربي "ولذلك علينا أن نعمل على تحصين بلداننا من خلال وضع وإعداد منظومات وطنية تخدم إرادة الشعوب العربية وتاريخها".

من جانبه، استعرض السيد محمد اوجار، الوزير السابق لحقوق الإنسان بالمغرب في المؤتمر الصحفي الجهود العربية التي تبذل في سبيل تطوير الجهد العربي في مجال حقوق الإنسان، والسعي إلى ترسيخ منظومة حديثة من قيم هذه الحقوق، مبدياً اعتزازه بعقد هذا المؤتمر الذي رعته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وخرج بتوصيات من المؤكد أنها ستسهم في تعزيز العمل والجهود في هذا السياق.

واعتبر اوجار أن التوصيات التي صيغت من طرف المقررين حاولت مراعاة الطموحات التي تتوق لها الشعوب العربية في مجال حقوق الإنسان، كما راعت الهشاشة التي تعاني منها الجامعة العربية في عملها والتي تحتاج إلى تطوير سريع في هياكلها وآليات عملها.

وقال إن الجامعة العربية لديها مجموعة من وسائل العمل التي تطورت مع السنوات والأحداث، وقال إن الدول العربية تعيش ربيعها العربي، وبالتالي ستنعكس نتائج المؤتمر على عمل الجامعة التي تعيش بدورها هي أيضا حالة من التحول في العمل والتنسيق الجاد مع مكونات المجتمع المدني كافة.

وأضاف "لقد فتحت نافذة للتهوية في صرح الجامعة العربية بفعل ثورات الربيع العربي، ومن المؤكد أنها ستنعكس على أدائها مستقبلاً" .

أما السيدة أمنة بوعياش، من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فتحدثت من ناحيتها في المؤتمر الصحفي عن حقوق النساء، وتطرقت في هذا السياق إلى الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة".

وقالت إن العنف ضد النساء يتطلب استراتيجيات وطنية في سياق منظومة النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية ومشاركة المرأة في الشأن العام وحمايتها عبر آليات تجسد انشغالاتها وقلقها.

وكان المؤتمر قد عقد جلسة ختامية تناول فيها الدكتور المري وعدد من المشاركين النتائج والتوصيات التي خرج بها وانعكاساتها على تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية.

بن حلي :حقوق الإنسان أصبحت قضية دولية ويشيد بدور قطر في نصرة قضايا الأمة

الدوحة – الصحيفة

قال سعادة السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية إن المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بالجامعة، الذي عقد بالدوحة يندرج في إطار متابعة تنفيذ نتائج القمة العربية الرابعة والعشرين التي استضافتها قطر في مارس الماضي.

وأعرب بن حلي في هذا الصدد عن بالغ التقدير لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً لاحتضانها هذا المؤتمر الإقليمي الهام، واصفاً قطر بالبلد العربي الناهض والمتميز بدوره النشط في نصرة قضايا الأمة والرقي بالإنسان العربي.

وأكد نائب الأمين العام للجامعة العربية على أن الجامعة في أمس الحاجة إلى دعم مختلف القوى العربية من منظمات المجتمع المدني والاتحادات والهيئات الأهلية من خلال الكلمة الصادقة البناءة والفكر الواعي المستنير في هذه الحقبة التي تواجه فيها تحديات جمة ومسئوليات جديدة ناجمة عن تواتر الأحداث في الوطن العربي وما أثارته الثورات والانتفاضات العربية من مستجدات وتحولات شعبية يقودها الشباب العربي المتطلع إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على الحكم الرشيد والنهج الديمقراطي السليم والتكافل الاجتماعي.

كما أكد في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، على أن قضايا حقوق الإنسان لم تعد مسألة داخلية، بل أصبحت قضية دولية، الأمر الذي يتطلب متابعتها بدقة على مستوى المنطقة العربية التي تزداد فيها مع الأسف على حد قوله، الخروق والانتهاكات لحقوق الإنسان خاصة أثناء النزاعات والأزمات، كما يحدث الآن في مناطق عدة من سوريا مثل مدينة القصير التي يتعرض سكانها لمأساة إنسانية وكارثة مدمرة، في وقت لا يزال كذلك يعاني فيه الشعب الفلسطيني معاناة مريرة من قبل الممارسات الممنهجة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي المتمادية في خرقها السافر لكل المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بمسئوليتها كقوة قائمة بالاحتلال.

وقال إنه في خضم هذه التحولات الجذرية بالمنطقة، توجهت الأنظار صوب جامعة الدول العربية لمتابعتها ورصد مواقفها وتعاملها مع هذه الأحداث الهامة في تاريخنا المعاصر، بداية بما حدث في تونس وليبيا وغيرهما، وما يحدث اليوم في المأساة السورية التي تدمي القلوب وتحرك الوجدان "لعجزنا عن وقفها ومساعدة الشعب السوري في الإسراع للخروج منها وتحقيق طموحاته المشروعة في التغيير المنشود".

ونوه بأن الأحداث الكبرى الجارية في العالم العربي أثارت تساؤلات حول بواعث هذا التحرك الشعبي، وما إذا هو بفعل خارجي أم نابع من إرادة شعبية ثارت على أوضاعها المزرية وتتوق إلى تغيير أوضاعها نحو الأفضل.

ولفت إلى أن بعض المنظرين ربط هذه الأحداث مع أطروحات خارجية مثل الفوضى الخلاقة ومشروع "سايس بيكو" جديد يهدف إلى تغيير الخريطة الجغرافية والديمغرافية للوطن العربي.

وقال إنه رغم بعض الأعراض الجانبية التي صاحبت هذه الثورات والإفرازات السلبية التي أحدثتها والهواجس والقلق التي خلفتها لدى المواطن العربي في دول ما يسمى بالربيع العربي وبالذات إزاء أمنه ولقمة عيشه ومستقبل وطنه، فإن التمعن في الأوضاع العربية وفي السياق التاريخي للأحداث، تؤكد كلها أن الحراك الشعبي الذي تشهده المنطقة العربية هو نتيجة تفاعلات المجتمعات العربية مع واقعها ومع حركة التاريخ الجارية من حولها، واستجابة لتطلعات الشعوب العربية خاصة الشباب الذي أصيب بالإحباط من انكماش حركته وتراجع دور أمته، فانتفض لكسر حاجز الخوف والتردد ليأخذ زمام الأمور بيده ويعمل على إصلاح أوضاع بلده وإحداث التغيير المنشود الذي يتوق إليه على غرار بقية الأمم من حوله، الأمر الذي لابد معه من إعطاء الشباب العربي الفرصة الكاملة لتبوء مواضع القيادة وصناعة القرار.

المري ينوه بإنجاز الميثاق العربي لحقوق الإنسان

القاهرة –الصحيفة

أكد سعادة الدكتورعلي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، على أهمية ما تقوم به اللجنة الدائمة من أجل تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

ووجه الدكتور المري في الكلمة التي ألقاها بمقر الجامعة بالقاهرة في جلسات الدورة (٣٤) للجنة العربية لحقوق الإنسان بالتهنئة للشعب الفلسطيني لحصول دولته على صفة مراقب بالأمم المتحدة.

وأوضح أن من أهم بنود جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي سيجري بحثها بند التصدي للانتهاكات الإسرائيلية واصفاً هذا البند بالتحدي الأكبر للأمة العربية فضلاً عن متابعة قضايا الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وما تتعرض له الأراضي الفلسطينية من تهويد واعتداءات خاصة الاعتداءات على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، بالإضافة إلى حصار غزة وما يتعرض له الفلسطينيون من انتهاكات جسيمة من قبل الاحتلال الغاشم الذي ما زال يحتجز لديه منذ عام ١٩٦٧م إلى الآن أكثر من مائتي جثة شهيد.

وفيما يتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وما يصدر من توصيات من اللجنة العربية الدائمة، حث الدكتور المري الدول الأعضاء غير المصادقة على الميثاق بالإسراع للمصادقة وتقديم تقاريرها للجنة الميثاق، وأوضح أنه حتى الآن لم يصادق على الميثاق سوى ١١ دولة فقط.ونوه المري كذلك بضرورة مناقشة تطورات تطبيق الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان في الدول العربية وعرض تقارير الإدارات المختصة بحقوق الإنسان حول هذا الأمر، إلى جانب مناقشة مدى التزام الدول الأعضاء بتقديم تقارير حول نشر وتعزيز حقوق الإنسان.

وتوجه بالشكر لمجلس جامعة الدول العربية لاختياره إياه رئيساً للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، واصفاً المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية بالحساسة والفارقة.

ولفت إلى أن أهم ما أنجزته اللجنة الدائمة هو الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في العام ٢٠٠٤م باعتباره أول آلية تعاهدية على مستوى العالم العربي. وقال إنه من خلال هذه الآلية التعاهدية أنشئت لجنة الميثاق التي تتألف من سبعة خبراء مستقلين يعملون بصفتهم الشخصية.

وأضاف في هذا الصدد "لقد قام هؤلاء الخبراء بتحقيق الحلم العربي في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال مناقشة تقارير الأردن والجزائر في منتصف فبراير الماضي وكذلك تقرير مملكة البحرين".

وقد بدأت اليوم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الدورة الرابعة والثلاثين المستأنفة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري

ونوه الدكتور المري بأهمية عمل اللجنة في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، مستعرضا إنجازات اللجنة المتمثلة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عام ٢٠٠٤ الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨، ويعد أول آلية تعاهدية على مستوى العالم العربي أنشئت من خلالها لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق).

وتتألف لجنة حقوق الإنسان العربية من سبعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان يعملون بصفتهم الشخصية وقاموا خلال الفترة الماضية بجهود ساهمت بالدفع قدماً بحقوق الإنسان العربي، كما تمت مناقشة العديد من تقارير الدول العربية في مجال حقوق الإنسان من بينها تقارير الأردن والجزائر والبحرين وقطر.

حقوق الإنسان تقدم هدايا العيد لكبار السن

الدوحة-الصحيفة

استقبلت المؤسسة القطرية لرعاية المسنين "إحسان" بمقر النزلاء بمنطقة المطار وفداً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وجاءت الزيارة في إطار تبادل الخبرات بين الجانبين والتواصل الاجتماعي بين المؤسسة وبين لجنة حقوق الإنسان والآباء كبار السن بالمؤسسة، وقدم وفد اللجنة برئاسة السيد فهد مبارك بن حباب الهاجري، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة وموظفي اللجنة مجموعة من الهدايا لكبار السن خاصة بعيد الفطر المبارك

واستقبل الوفد السيد مبارك آل خليفة المدير العام لـ إحسان والسيد خالد عبدالله حسين مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسة، وقام الوفد بزيارة كبار السن داخل المؤسسة واطلع على آخر أعمال التحديث والتطوير التي تقوم بها المؤسسة في مقرها بالمطار القديم والتي شارفت على الانتهاء، والتي تهدف عبرها المؤسسة لتطوير مبانيها لتتوسع في برنامج الرعاية النهارية التي تستقبل فيها كبار السن خلال النهار.

ووصف السيد مبارك آل خليفة المدير العام لـ إحسان زيارة وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تدل على الخير الكثير الذي تمثله اللجنة وأنها ذات معان ودلالات اجتماعية وإنسانية رفيعة المستوى، وأكد أنها تهدف لتمتين أواصر المحبة بينهم والآباء والأمهات كبار السن بالمؤسسة.

وقال إن تقديم هدايا العيد لكبار السن المقيمين بالمؤسسة فيه لفتة إنسانية كريمة نتمنى أن تحذو حذوها المؤسسات الأخرى، مؤكداً بأن الهدايا لا تقاس بقيمتها المادية فقط بل بقيمتها المعنوية، وتقدم آل خليفة بالشكر لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأمين العام للّجنة وللسيد فهد بن مبارك الهاجري، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة، والوفد المرافق له على الزيارة الكريمة، مؤكداً على أن الزيارة أسعدت كبار السن بالمؤسسة وأدخلت السرور في أنفسهم، كما خدمت أهداف المؤسسة الرامية لدمج كبار السن مع كافة فعاليات المجتمع، الأمر الذي تقوم به المؤسسة عبر البرامج المتنوعة والمختلفة والتي تقوم بها لكبار السن، والذي تُشرك فيه كبار السن في المناسبات الوطنية العامة والاحتفالات الرسمية بالدولة وكافة الأنشطة المجتمعية، سواء بالمهرجانات أو بالأعياد أو الزيارات الخارجية لهم للأسواق والفنادق وأماكن الترفيه المختلفة أو عبر البرامج الداخلية التي تقوم بها المؤسسة بالتعاون مع جهات أخرى متعاونة مع المؤسسة، من زيارات إلى احتفالات وطنية وشعبية مثل القرنقعوه برمضان والإفطارات الرمضانية التي قامت بها مجموعة من المؤسسات مع كبار السن بـ إحسان.

ووصف السيد فهد الهاجري مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الزيارة بأنها تأتي في إطار التواصل الاجتماعي للجنة مع الجهات ذات الصلة بالعمل الإنساني، لافتاً إلى أن المسنين من أهم الفئات التي تحتاج للرعاية مؤكداً أن "ما يمليه علينا الواجب تجاه فئة كبار السن هو التواصل الدائم معهم، حيث إن قيمتهم في الحياة ما زالت كبيرة، فآباء الأمس هم من مهدوا الطريق لمستقبلنا الحاضر، ولهم علينا ديون يجب علينا سدادها حتى ولو بمجرد التواصل المعنوي"، وأكد الهاجري استعداد اللجنة للتواصل المستمر مع المؤسسة القطرية لرعاية المسنين، مشيداً بالدور الكبير الذي تضطلع به المؤسسة في رعاية المسنين، لافتاً إلى الأمانة الكبيرة الملقاة على عاتقهم في المحافظة على الصحة النفسية والبدنية لهم، وأكد على أنهم سيكونون باللجنة في حالة تعاون مستمر مع مؤسسة إحسان، من حيث تبادل الخبرات وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة، وورش العمل والندوات المتخصصة لرفد المؤسسة بالكوادر المؤهلة التي من شأنها تقديم الرعاية الكاملة لهذه الفئة الهامة.

مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المؤتمر العام للإتحاد الأمريكي للعمل

الدوحة-الصحيفة

رأس سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وفداً من اللجنة للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد الأمريكي للعمل المنعقد بولاية لوس أنجلوس في الفترة من ٧ إلى ١١ سبتمبر الماضي.

وقد وقع د. المري علي هامش المؤتمر اتفاقية التعاون الثانية مع شوانا بدر بالو المدير التنفيذي للمركز الامريكي للتضامن العمالي الدولي، ونصت الاتفاقية على ضرورة أن يعمل الطرفان مع السلطات القضائية المختصة لمنع الاتجار بالبشر في بلد المنشأ والبلد المضيف على أن يعمل الجانبان، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والمركز الامريكي للتضامن العمالي الدولي، على إقامة حوار فعال مع بلدان المنشأ والبلدان المضيفة من خلال الزيارات المتبادلة وأشارت الاتفاقية إلى ضرورة العمل لتحسين ظروف العمال بدولة قطر وبناء القدرات من خلال البرامج التدريبية والتعليمية على مستوى الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.

وأكدت الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تثقيف العمال وأرباب العمل ومدراء المنظمات العمالية والجاليات التي تمثل العمال. فضلاً عن تفعيل ومتابعة إنفاذ التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمال وبناء شراكات مع الوزارات المعنية والمؤسسات والمنظمات بهدف تحسين بيئة العمل ومساعدة العمال على الحصول على حقوقهم التي كفلتها لهم القوانين الدولية والتشريعات المحلية.

إلى ذلك وفيما يتعلق بالمؤتمر العام للاتحاد الأمريكي للعمل الذي شاركت فيه اللجنة بلوس أنجلوس، أشارت ديباجة المؤتمر إلى أن الاتحاد يمثل ٥٧ نقابة بالولايات الأمريكية وتمثل هذه النقابات أكثر من ١٢ مليون عامل وعاملة بأمريكا، وأوضحت أن الاتحاد يعمل على ضمان حصول كافة العمال على وظائف آمنة ورواتب مجزية ومعاملة عادلة، إلى جانب العمل على إيصال صوت العمال للبيت الأبيض وعواصم الولايات ومجالس الإدارة بالشركات وإيجاد الطرق لإشراك العمال في صنع القرار السياسي والتشريعي. ويهدف الاتحاد لضمان أن يكون صوت العمال مسموعاً لدى النظام المالي والعمل مع النقابات بالبلدان الأخرى لتحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي للعمال.

دورة متخصصة بحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة "ليون" الفرنسية

الدوحة-الصحيفة

أقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان في جامعة "ليون" الفرنسية الدورة التدريبية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان .

افتتحت الدورة الشيخة الجوهرة آل ثاني، مدير إدارة البرامج والتثقيف بالوكالة في اللجنة، بكلمة ترحيبية استعرضت خلالها أهداف الدورة وبرنامجها والفئات التي تستهدفها.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الدكتور ديدر برنس اقبودجان، نائب مدير معهد حقوق الإنسان في جامعة ليون الفرنسية عن تاريخ حقوق الإنسان وتطور مفهومها وإشكالاتها والمفهوم العام لهذه الحقوق.

وأشار إلى أن حقوق الإنسان ولدت في سياق تاريخي منذ أيام اليونان القديمة وحتى الوصول لميثاق حقوق الإنسان متضمناً الإعلان العالمي للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل منبعاً لحقوق الإنسان في وضعيتها الحالية.

كما تحدثت الدكتورة باسكال بوكارد، المحاضرة في جامعة ليون عن حقوق الطفل والمواثيق والآليات الخاصة بها.

وفي تصريح للصحفيين، قالت الشيخة الجوهرة آل ثاني إن هذه الدورة تأتي في إطار التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان في جامعة ليون وضمن تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة بينهما بهذا الخصوص عام ٢٠١٠.

كما تأتي في إطار جهود اللجنة نحو نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها على أوسع نطاق وسط جميع الجهات ذات العلاقة.

ونوهت بأن الدورة ستركز على حقوق الإنسان عموماً من حيث الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبخاصة حقوق الطفل فضلاً عن استعراض التجربة الفرنسية في هذا المجال.

واعتبرت معهد حقوق الإنسان في جامعة ليون الفرنسية من أشهر المعاهد التي تعنى بحقوق الإنسان على المستوى الدولي، مشيرة إلى أن معظم نشطاء حقوق الإنسان قد تخرجوا في هذا المعهد. وأضافت أن اللجنة بعثت احد منسوبيها عام ٢٠١٠ للدراسة في هذا المعهد في إطار الشراكة معه، وأنها بصدد ابتعاث منتسب آخر أخرى للدراسة به.

وتطرقت الشيخة الجوهرة آل ثاني إلى شراكات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع العديد من اللجان المماثلة والجهات المعنية على المستويين الإقليمي والدولي، موضحة أن هذه الدورة تأتي ضمن إستراتيجية اللجنة للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٤.

وقد ناقشت الدورة التي شارك فيها ٥٤ متدرباً من الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة، جملة من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة لهذه الحقوق والأصول الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل وغيرها من المسائل ذات الصلة.

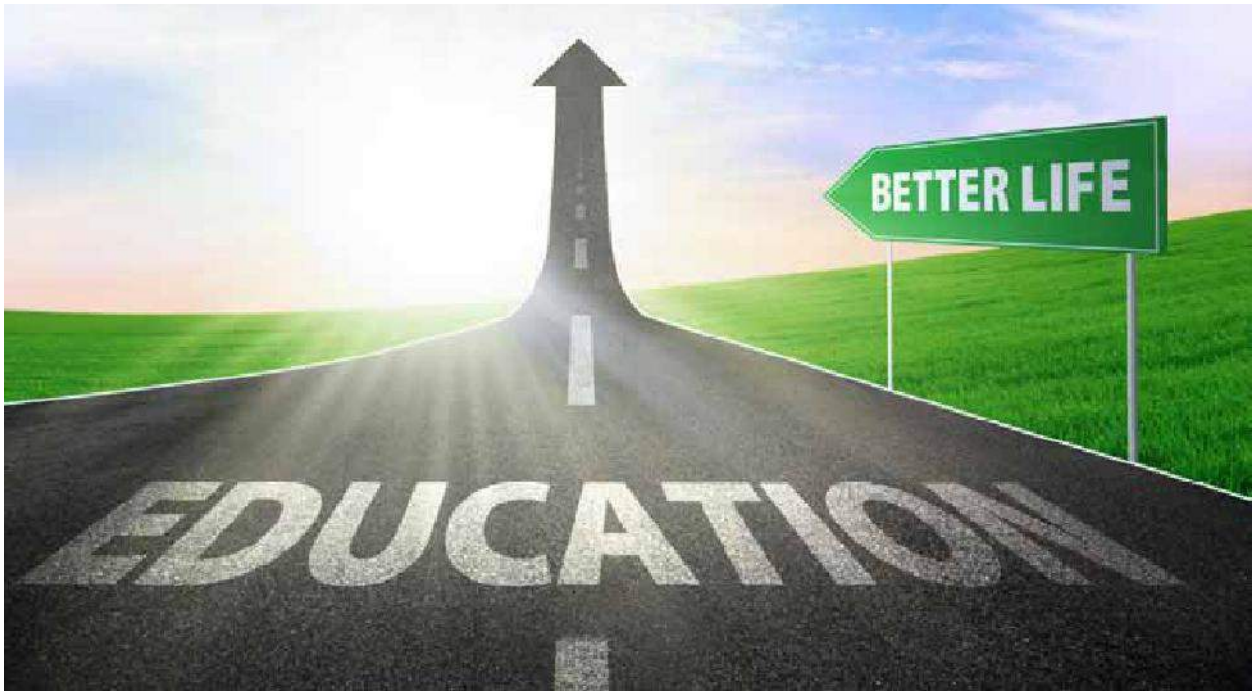

التعليم في قطر
قفزات نوعية تواكب تطور العصر

إعداد أنور الخطيب

تبلورت السياسة التعليمية الشاملة في الدولة مستندة إلى مبادئ ثابتة، تتشبث بتراث الأمة الإسلامية وشخصيتها المحافظة وتلتزم بتطوير المناهج والنظم التربوية وتسعى باستمرار للإفادة من المنجزات العصرية والتقنية والتجارب التربوية الجديدة.

وقد أطلقت الحكومة مبادرة إلى تطوير التعليم العام في دولة قطر تحت شعار "تعليم لمرحلة جديدة" تهدف إلى توفير أفضل سبل التعليم لأبنائها لإعدادهم إعداداً يتواكب مع متطلبات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

« بدايات التعليم بدأت أواخر القرن ١٩ الميلادي »

وتعود بدايات الاهتمام بالتعليم في أوساط المجتمع القطري إلى أواخر القرن ١٩ الميلادي، حيث كانت الكتاتيب تنتشر في كل مناطق قطر لنشر الدين والعلم والثقافة، وكان (الكتّاب) أول مؤسسة تربوية تقليدية غير رسمية تتولى مهمة تعليم الصغار وتثقيفهم في أمور الدين والدنيا، حتى أصبح التعليم ظاهرة اجتماعية نهض بها القطريون التزاماً بأمر ديني وواجب إنساني.

ويوضح تقرير لوكالة الأنباء القطرية أن التعليم قد تركز في تلك المرحلة على تعليم الأبناء القراءة والكتابة وحفظ القرآن وتجويده، وكان يتم قبول الأولاد والبنات، حتى سن العاشرة دون تمييز، ودون النظر إلى المستوى الاجتماعي. فيما كان يقوم بالتدريس شخص واحد يُطلق عليه اسم المطوع أو المطوعة أو الملاّ. وفي عام ١٨٩٠، خلال عهد الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني تحديداً، توسعت دائرة الكتاتيب لتشمل معظم مناطق قطر، كما تطورت على صعيد النوع، فأصبحت تقدم قواعد اللغة العربية والرياضيات إلى جانب مهمتها الأولى في تعليم القرآن الكريم ومبادئ الدين الإسلامي.

واستمر نظام التعليم بهذا الأسلوب حتى بداية القرن العشرين حيث شهدت قطر محاولات جادة لإقامة مؤسسات تعليمية أكثر نظاماً، كان أبرزها افتتاح مدرسة دينية عام ١٩١٣ سميت بـ "المدرسة الأثرية"، التي كانت أكثر تقدماً من نظام الكتاتيب، وفي عام ١٩٤٧ افتتحت في مكان المدرسة الأثرية أول مدرسة ذات منهج متكامل، حملت اسم "مدرسة الإصلاح الحَمَدية"، نسبة إلى الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني الذي أمر بإنشائها، وبلغ عدد طلابها آنذاك ١٥٤ طالباً، لكن التعليم النظامي بمفهومه الحديث لم يُعرف في قطر إلا مطلع العام الدراسي ١٩٥٠ / ١٩٥١ حين افتتحت مدرسة (قطر الابتدائية) لتكون أول مدرسة تقوم على أساس قواعد تعليم منهجي وبمبنى صُمم ليكون مدرسة تضم ٤ صفوف ابتدائية يدرس فيها ١٩٠ تلميذاً.

أما المناهج الرسمية فقد عرفت في مطلع العام الدراسي ١٩٥١ / ١٩٥٢، حيث استوردت الدولة الكتب الدراسية من بعض الدول العربية، وتوالى عقب ذلك إنشاء المدارس في العاصمة الدوحة ومناطق أخرى.

وفي مطلع العام الدراسي ١٩٥٢ / ١٩٥٣ تشكلت "لجنة المعارف"، التي كانت بمثابة وزارة التربية، حيث أخذت على عاتقها مهمة افتتاح مدارس جديدة في مدن البلاد ، وقد قامت في العام الدراسي ١٩٥٣ / ١٩٥٤ بافتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات في الدوحة ضمت كتاتيب البنات الأربعة التي كانت تعمل آنذاك.

وفي عام ١٩٥٥ تم تأسيس (دائرة المعارف) للإشراف على التعليم، وسرعان ما تحولت إلى وزارة للمعارف أسندت إلى الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني عام ١٩٥٧ لتكون أول وزارة من وزارات الدولة ، حيث باشرت بإرساء قواعد تعميم وتطوير التعليم المجاني للمراحل الدراسية كافة، وجعله إلزاميا للمرحلة الابتدائية.

وإثر ذلك تسارعت خطى النهوض بالواقع التعليمي، ففي العام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨ تقرر تعميم التعليم على جميع الذكور والإناث من أبناء قطر والمقيمين على أرضها، وأصبح عدد المدارس حينها ١٤ مدرسة وروضة، يدرس فيها ٤٥ معلما، في حين بلغ عدد التلاميذ ١٠٠٠ تلميذ. وسرعان ما تم تحويل رياض الأطفال إلى مدارس ابتدائية، فارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى ٢٢ مدرسة، منها مدرستان للبنات، بالإضافة إلى مدرسة ثانوية للبنين، وأخرى للصناعة.

وفي مطلع العام الدراسي ٥٩ / ١٩٦٠ شهد التعليم تحولاً جديداً، حيث تم تغيير السلم التعليمي. فقد استحدثت المرحلة الإعدادية ٣ سنوات لتتوسط المرحلتين الابتدائية ٦ سنوات والمرحلة الثانوية ٣ سنوات على أن يتم التخصص في المرحلة الثانوية بدءا من الصف الثاني الثانوي، للعلمي العام أو للأدبي العام، واستقر السلم التعليمي على هذا الأساس، فيما انضم التعليم الديني والصناعي لقافلة التعليم العام في البلاد عام ١٩٦٢.

وللتغلب على مشكلة نقص المعلمين افتتحت أول دار للمعلمين في العام ١٩٦٧. لكن مع إنشاء كليتي التربية للبنين والبنات عام ١٩٨٠ تم إلغاء دار المعلمين والمعلمات. ثم توالى افتتاح المدارس تباعاً، ففي العام الدراسي ١٩٦٧ / ١٩٦٨ افتتحت أول مدرسة تجارة ثانوية للبنين، ثم أول مدرسة ثانوية للبنات في العام الدراسي ١٩٦٩ / ١٩٧٠، وألحقت بها دار المعلمات، وفي عام ١٩٧٣ بدأت الدراسة في جامعة قطر، ومعهد اللغات.

وفي عام ١٩٧٨ انطلقت تجربة التعليم النموذجي في قطر بثلاث مدارس، تم بعدها التوسع في إنشاء هذا النوع من المدارس من خلال خطة خمسية وضعتها وزارة التربية والتعليم في العام ١٩٨٩ لتعميم التعليم النموذجي في مدارس الدولة.

انجـــازات هامـــة في مجـال التعليـــم في تقرير للجنـة الدائمة للسكان

أكد تقرير أصدرته مؤخراً اللجنة الدائمة للسكان أن دولة قطر حققت انجازات هامة عديدة في مجال التعليم، حيث بلغت نسبة الإجراءات المنفذة أو قيد التنفيذ في مجال التعليم ٩١ ٪ في التقييم العام لمحاور وأبعاد السياسة السكانية.

وحدد التقرير الانجازات في المجال التعليمي في تخصيص الميزانيات المناسبة للتعليم على اختلاف مراحله، وضمان أماكن في المدارس للأعداد المتزايدة من الطلبة ووجود سياسات وخطط لتطوير طرق التدريس، وتزويد المدارس والكليات بالمعامل والمختبرات والأجهزة العلمية الحديثة لتطوير التعليم من الناحية النوعية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في النشاطات التعليمية، والتوسع في إنشاء مراكز البحث العلمي وتجهيزها بالوسائل والمراجع اللازمة ودعم مشاريع البحث العلمي وزيادة حوافز الإبداع ودعم نشر البحوث العلمية، والاتجاه نحو زيادة التخصصات العلمية وإنشاء الكليات المتخصصة في العلوم التطبيقية وربطها بحاجات سوق العمل، وافتتاح فروع للجامعات العالمية ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب.

« ٦٠٠ مدرسة حكومية وأهلية تغطي مختلف المراحل التعليمية في مختلف مناطق الدولة »

وجاء في التقرير الصادر عن اللجنة بعنوان (حالة سكان قطر ٢٠١٠) أن النظام التربوي والتعليمي القطري الحديث النشأة قد حقق جملة من الانجازات في العقود الأخيرة تمثلت في اتساع الخريطة التربوية للدولة. فبعد الكتاتيب والمدارس التقليدية في منتصف القرن الماضي أصبح قطاع التعليم يزخر بحوالي ٦٠٠ مدرسة حكومية وأهلية تغطي مختلف المراحل التعليمية وتنتشر في مختلف مناطق الدولة. ويشير التقرير إلى أن هذا ينم عن حرص الدولة على توفير فرص التعليم العام والتخصصي لمختلف الفئات الطلابية في مراحل التعليم المختلفة. كما أشار التقرير إلى التزايد السريع للمدارس في مرحلة ما قبل الابتدائي حيث تم افتتاح ٥٥ مدرسة في هذه المرحلة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وهو ما يؤشر إلى تنامي العناية المؤسساتية بالطفولة في قطر بما يتماشى مع تطلعات الدولة التي تهدف إلى رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من التعليم الابتدائي، حيث تمثل المدارس الابتدائية وما قبل الابتدائية حوالي ٦١ ٪ من إجمالي المؤسسات التعليمية في الدولة.

ازديـاد أعداد الطلبـــة

كما تمثلت الانجازات في المجال التربوي في ازدياد أعداد الطلبة، حيث نتج عن توسع فرص التعليم في الدولة انفتاح النظام التعليمي على مختلف الفئات الاجتماعية وتنامي أعداد الطلبة المسجلين في كافة المراحل التعليمية والمدارس الحكومية والمدارس الخاصة المعتمدة في الدولة، مع توسع مشاركة البنات في مختلف مراحل التعليم ، مما يؤكد على تكافؤ الفرص داخل النظام التعليمي القطري. وإذا كان نمو أعداد الطلبة المسجلين في مختلف المراحل التعليمية في دولة قطر يطلعنا على مكانة الأطفال والشباب في التركيبة السكانية، فإن الزيادة في أعداد الطلبة في السنوات الأخيرة يدل على طول مدة الدراسة بالنسبة للتلاميذ والطلبة من الجنسين بين المواطنين والمقيمين وهو ما يتماشى مع غايات المنظومة التربوية في دولة قطر، والتي تهدف الى توفير بيئة داعمة ومشجعة لكلا الجنسين على مواصلة التعليم والالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة والحصول على المؤهلات التعليمية.

« زيادة مضطـردة في أعـداد خريجـي الثانوية العامة وندرة في التسرب العام الماضي »

وحسب التقرير فقد عرف التعليم الجامعي الذي يعد امتداداً للتعليم الثانوي توسعاً في السنوات الأخيرة، حيث تزايدت أعداد الطلبة بأكثر من ٣٥٠٠ طالب بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ لتواكب الدراسة الجامعية توجهات التعليم في دولة قطر. ويعود توسع أعداد الطلبة في التعليم العالي إلى تزايد أعداد خريجي المرحلة الثانوية في السنوات الأخيرة. وتعدد الخيارات التعليمية في جامعة قطر، حيث تم افتتاح عدد من الاختصاصات الحديثة، وتنوع العرض التعليمي الناتج عن افتتاح فروع للجامعات العالمية في الدولة، ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب، فإن الطلاب يتوجهون إلى مواصلة دراساتهم الجامعية للارتقاء بمهاراتهم وتطوير معارفهم قبل دخول سوق العمل.

التوسع في تعليم الكبار

ويؤكد تقرير اللجنة الدائمة للسكان أن توسع المنظومة التعليمية لم يقتصر على التعليم النظامي، بل طال فئات اجتماعية خارج المنظومة التربوية التقليدية المتمثلة في تعليم الكبار. فالارتقاء بقدرات الأفراد يتطلب الارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي لمختلف مكونات المجتمع بما فيهم الكبار، لرفع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة عند مختلف مكونات المجتمع، بما في ذلك من لم تسعفهم الظروف على متابعة دراستهم، لهذا سعت الدولة إلى التعامل مع الأمية بأسلوب عصري من خلال توسيع فرص التعلم للكبار عبر إقامة حلقات تعليمية للجنسين لإكسابهم المعرفة وتحسين تحصيلهم العلمي وتأهيل بعضهم لدخول سوق العمل.

زيادة أعداد مؤسسات البحث العلمي

يعد البحث العلمي احد دعائم التطور التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، لهذا سعت دولة قطر إلى إنشاء مؤسسات بحثية وطنية للارتقاء بالقدرات العلمية للدولة في مختلف المجالات، ولا سيما في المجالات التي تتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلاد. وجاء ذلك ثمرة كفالة الدولة للأنشطة البحثية حيث سجل تواجد ثماني وحدات بحثية داخل مؤسسات التعليم العالي سنة ٢٠٠٧، يضاف إلى ذلك دعم المؤسسات الحكومية للأنشطة البحثية من خلال تأسيس أربع وحدات بحثية مستقلة. وفي هذا السياق يلاحظ مشاركة منظمات غير ربحية وأجنبية وخاصة في تطوير البحث العلمي في دولة قطر بتأسيسها خمس وحدات بحثية.

وقد أشار تقرير اللجنة الدائمة للسكان إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم، وهي نقص الكوادر البشرية الوطنية، وقدم بعض المناهج التربوية.

كما حدد التقرير الأولويات في المرحلة المقبلة بمتابعة الإجراءات المتعلقة بما يلي:

التخطيط ورسم السياسات التعليمية وتحديد الأولويات التعليمية ومتابعة مختلف التحولات الكمية والنوعية للنظام التعليمي.

مؤشرات إيجابية

سجلت أرقام الطلاب المتسربين من المرحلة الثانوية، وخاصة للذكور، انخفاضا كبيرا خلال السنوات الست الماضية مقارنة بالفترة التي سبقتها.

وأشار بيان للمجلس الاعلى للتعليم أن إحصاءات الطلاب بالمدارس الثانوية تشير الى انخفاض أعداد الطلبة الذكور المتسربين في العام ٢٠١٠ – ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي الطلبة الذين تسربوا من التعليم ١٥ طالبا ١٣ منهم في المرحلة الثانوية ٩ منهم تركوا التعليم للعمل وبالمقابل ارتفاع عدد الطلبة خريجي المرحلة الثانوية من الذكور مقارنة بالسنوات الست الماضية حيث أرتفع عدد الطلبة الذين أنهوا الثانوية في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ عدد ١٥٧٩ طالب قطري أرتفع إلى ٢٣٩٥ طالب قطري في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ في حين وصل إلى ٣٧٨١ في عام ٢٠١٠–٢٠١١ .

وأكد البيان أن المجلس يولي مسالة التسرب الطلابي اهتماما كبيراً ووضع لها العديد من الحلول مما أدى إلى تحقيق نتائج ملموسة في خفض أعداد الطلاب المتسربين الذين ظلت أعدادهم تتراجع من عام إلى آخر . وأشار البيان إلى أن المجلس أجرى دراسات لدوافع التسرب مما ساعد على محاصرة المشكلة.

وتقوم المدارس بتوفير الإرشاد الأكاديمي و الدورات اللازمة لإعداد الطلبة لتهيئتهم لشروط القبول في الجامعات من خلال المرشدين و نظام المسارات التعليمية المرن الذي يسمح بتوفير الاحتياجات وفق للتخصصات التي يتطلع لها الطلبة.

يذكر أن السن القانوني للتعليم في دولة قطر وفقاً لقانون رقم (٢٥) لعام ٢٠٠١ بشأن التعليم بعمر السادسة ولمدة ٦ سنوات في المرحلة الابتدائية بستة مستويات و ٣ سنوات في المرحلة الإعدادية لثلاث مستويات و ٣ سنوات في المرحلة الثانوية لثلاثة مستويات بعمر ١٨ سنة أو إنهاء المرحلة الإعدادية أيهما أسبق.

وينص دستور دولة قطر في المادة رقم (٢٥) على أن " التعليم دعامة أساسية من دعائم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ، وتسعى لنشره وتعميمه ." كما تنص المادة رقم (٤٩) على أن " التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام ومجانيته وفق القوانين المعمول بها في الدولة " وفي قانون إلزامية التعليم في المادة رقم (٣) يلتزم المسئول عن الطفل الذي يبلغ ٦ سنوات عند بداية أي سنة دراسية أو حتى نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها بإلحاقه بالتعليم الإلزامي ، وفي المادة رقم (١١) التي تم تعديلها وفقا للقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٩ يعاقب المسئول عن الطفل الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي ، بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال قطري ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال قطري وفي حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة في حديها الأعلى والأدنى.

يذكر أن المجلس الأعلى للتعليم قد أكد في سياسة تقويم السلوك الطلابي للمدارس المستقلة و الخاصة على التالي: منع المجلس الأعلى للتعليم حرمان الطالب من التعليم بسبب سوء السلوك و يحدد معالجات ضمن المدرسة أو مدارس أخرى وتوزع المسؤولية على شركاء العملية التعليم على شكل حق وواجب .ووضع إجراءات وقائية لمنع حدوث رسوب في التعليم بتوفير الدعم للطلبة ومتابعتهم قبل الوصول لنتيجة الرسوب .

وتعمل دولة قطر على توفير تعليم المراحل المبكرة لعمر ٤ سنوات و٥ سنوات في صفوف الروضة والتمهيدي التي تغطي ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الأطفال ومن المتوقع أن يتم احتواء جميع الأطفال القطريين ومن في حكمهم في عام ٢٠١٢–٢٠١٣ بالإضافة إلى إدخال الأطفال بعمر ٣ سنوات خلال السنوات القادمة وفقا لإستراتيجية التعليم والتدريب في دولة قطر بالإضافة إلى تضافر الجهود من خلال الأسرة و المجتمع لرفع توقعات الطلبة و طموحهم للنهوض بدافعتيهم.

وتعتبر دولة قطر ناجحة في إشراك ٩٧.٦٥ في المائة من الأطفال في التعليم الابتدائي ، أما في المرحلتين الإعدادية والثانوية فإن لقطر معدل الالتحاق الصافي نفسه الموجود في دول مجلس التعاون الخليجي غير أن طموح دولة قطر يعمل لزيادة عوامل الدافعية التي تحفز على الالتحاق بتخصصات الاقتصاد المبني على المعرفة ويهدف إلى زيادة التحاق القطريين في هذه التخصصات وإطلاق برنامج محفزة بتضافر الجميع.

من أجل تعليم أفضل

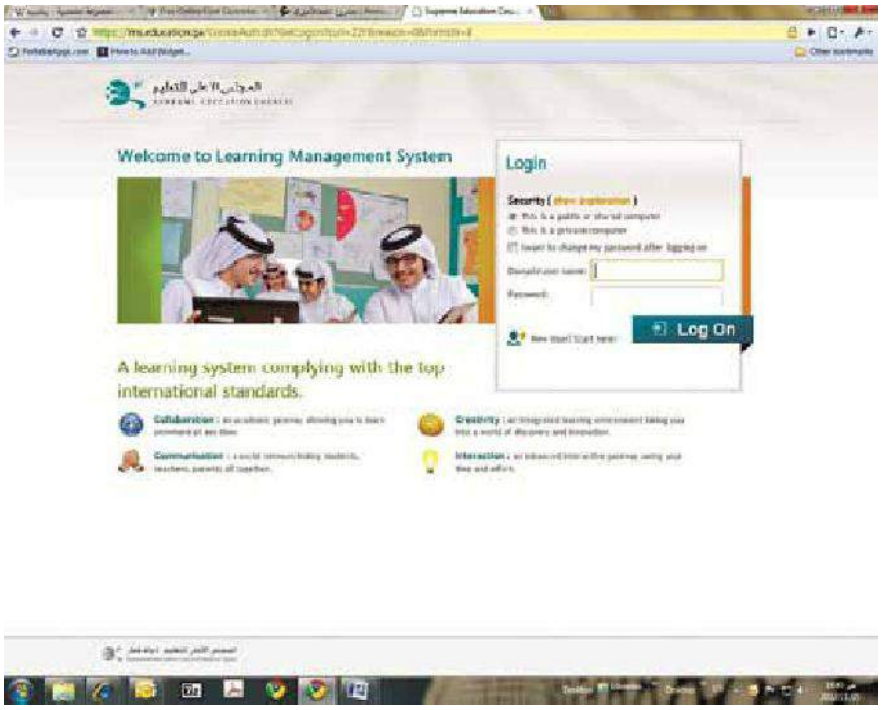

يتضمن مشروع التعليم الإلكتروني توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية والتربوية مما يثير شغف التلاميذ ويسهل عليهم التعلم بصورة تفاعلية وذلك من خلال تطبيق العديد من الآليات منها: نظام إدارة التعلم : ويشمل متابعة أداء الطالب وأجندة المعلم و البريد الإلكتروني والمصادر التعليمية والواجبات والتقويمات المستمرة، إضافة إلى الدرس الإلكتروني هذا بالنسبة للمدرس. أما بالنسبة للطالب فيشمل المصادر التعليمية والواجبات المدرسية والتقويمات المستمرة وملف التعريف والانجاز وأجندة الطالب و البريد الكتروني .أما بالنسبة لولي الأمر فيشمل متابعة أداء الأبناء و التواصل عبر الهاتف الجوال وتعزيز التواصل بين البيت والمدرسة .

المحتوى الإلكتروني :ويشمل محتويات باللغة العربية و الإنكليزية إضافة إلى محتويات ثنائية اللغة و محتويات ملائمة للمعايير القطرية يتم تصنيفها حسب المرحلة و حسب الصف و حسب المواد الدراسية و هي الإنكليزية و العلوم و العربية و العلوم الشرعية و الدراسات الاجتماعية.

« مشروع التعليم الإلكتروني يوظف التكنولوجيا في العملية التعليمية والتربوية »

مبادرة جهاز لكل طالب :وتوفر جهازاً لكل طالب و تقلل من الحمولة اليومية للكتب الثقيلة داخل الحقيبة المدرسية وتسهل الولوج إلى الكتب المدرسية الرقمية بالمجلس الأعلى للتعليم و إلى المحتوى الإلكتروني وإلى نظم تعليمية أخرى داخل نظام المجلس الأعلى للتعليم، كما تمكن الطلاب من التعلم أينما كانوا و في أي وقت يشاءون.

المكتبة الإلكترونية : وتوفر المحتوى الالكتروني للعديد من الكتب والمجلات والدوريات العلمية والأدبية بعدة طرق منها المكتوب والمرئي والمسموع إضافة إلى تسجيل محتويات المكتبة المركزية ومكتبات المدارس مما يتيح تبادل المعلومات واستفادة المكتبات المدرسية والمركزية من محتويات كل منهم فضلاً عن إصدار مؤشرات حول الحركة ونوعية القراءة مما يتيح لمتخذي القرار في المدارس تعزيز أهمية القراءة والبحث العلمي لدى الطلبة كما تساعد المكتبة الإلكترونية على توفير الاشتراك في المكتبات العالمية مما يتيح العديد من مصادر التعلم والتطوير للطلبة والمعلمين مع تتبع حركة الإعارة لمحتويات المكتبات.

التسجيل عبر شبكة الإنترنت : ويعتبر خطوة من الخطوات التي سيتم اعتمادها في عملية تسجيل الطلبة مما يسهل على أولياء الأمور والإدارة المدرسية ويوفر وقتهم وجهدهم.

سيتم إشراك بعض المدارس كمرحلة أولى ثم إشراك عدد أكبر و ذلك وفق ما تمليه نتائج كل مرحلة تجريبية مع العلم بأن المجلس سيوفر كل متطلبات المدارس من دورات تكوينية و حلقات إرشاد و تأهيل فضلاً عن توفير البرامج التعليمية الإلكترونية و الأجهزة ذات الصلة.

التقييم أساسي في العملية التعليمية

يعتبر التقييم جزء أساسي في العملية التعليمية والتعلمية، فهو وسيلة لاكتشاف مواطن القوة والضعف لدى الطالب، ومعرفة احتياجاته، وقدراته، وميوله، وأنماط تعلمه، ومن ثم توجيه خطط التدريس في ضوء نتائج التقييم ومعطياته لتحسين أداء الطلبة الأكاديمي وتطويره، بمعنى آخر، توظيف نتائج التقييم في دعم عمليتي التعليم والتعلم وتحسين الأداء وتطوير النظام التربوي والتعليمي بعامة.

وفي هذا السياق أعلنت هيئة التقييم أن النظام الجديد لاختبارات التقييم التربوي الشامل يطبق في مواد اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم، وذلك لقياس مدى تحقيق الطلبة لمعايير المناهج الوطنية في هذا المواد، ويلزم النظام الجديد طلبة الصفوف من الرابع وحتى الحادي عشر بأداء اختبارات التقييم التربوي الشامل بناء على تخصيص ٣٠ ٪ من مجموع درجات الطالب في هذه الاختبارات في آخر العام الدراسي مقابل ٧٠ ٪ للاختبارات التي تجريها المدارس لتلك المواد، وقد استفادت الهيئة من آراء وملاحظات أصحاب التراخيص فيما يتعلق بتحفيز الطلبة ورفع دافعيتهم لتحسين أدائهم في تلك الاختبارات واحتساب نتائج أدائهم في هذا اختبارات التقييم التربوي ضمن اختبارات نهاية العام الدراسي.

« قطر تحقق نسبة ٪ ٩٧.٦٥ من الأطفال في التعليم الابتدائي »

المدرسة هي الوحدة الأساسية في منظومة التعليم

وأكد الدكتور محمد بن عبد الواحد الحمادي وزير التعليم والتعليم العالي الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم قد أكد أن المدرسة هي الوحدة الأساسية في منظومة التعليم وهي المصنع الذي تتم فيه العملية التعليمية والتربوية التي محورها الطالب بصفته المخرج النهائي لمنظومة التعليم. وقال إن نجاح أي منظومة تعليمية يتوقف على مدى نجاح الطالب وتحصيله وكفاءته والقيم السامية التي يحملها وقبوله في سوق العمل، مشيراً إلى أن دور المدرسة الأساسي يكمن في إعداد الطالب وتشكيله وصياغته بينما يأتي دور المجلس الأعلى للتعليم كداعم ومساند للمدرسة في تحقيق رسالتها وأهدافها.

وأكد أن بناء الثقة بين المدرسة والمجلس الأعلى للتعليم هدف رئيسي وذلك من خلال الاستماع لأصحاب التراخيص ومديري المدارس وإشراكهم في صنع القرار التربوي وتوفير احتياجاتهم ودعمهم ومساندهم لهم حتى يتم الارتقاء بالعملية التعليمية والتربوية ومخرجاتها.

وشدد سعادته في اجتماع موسع عقده في شهر رمضان الماضي مع أصحاب التراخيص ومديري المدارس المستقلة على أهمية دورهم كشركاء في العملية التعليمية والتربوية وهم القائمون على إدارة العمليات في المدارس للوصول إلى منتجنا في التعليم وهو الطالب الذي يعتبر محور العملية التعليمية .

ولفت سعادته إلى وجود العديد من الملفات التربوية والتعليمية التي ينبغي إعطائها الأولوية في الوقت الراهن وإشراك أصحاب التراخيص وشركاء العملية التعليمية في دراستها وتقييمها للتعرف على نقاط قوتها وضعفها وصولاً إلى معالجات علمية بشأنها مؤكداً على دور المدارس في النهوض بالمخرجات التعليمية و تعزيز تحصيل الطلبة وعلى مكانة المعلم وتقديره ما لذلك من أثر على نجاح العملية التعليمية .

جريمة الحرب الكيماوية في ريف دمشق الأسوأ منذ ربع قرن

إعداد أنور الخطيب

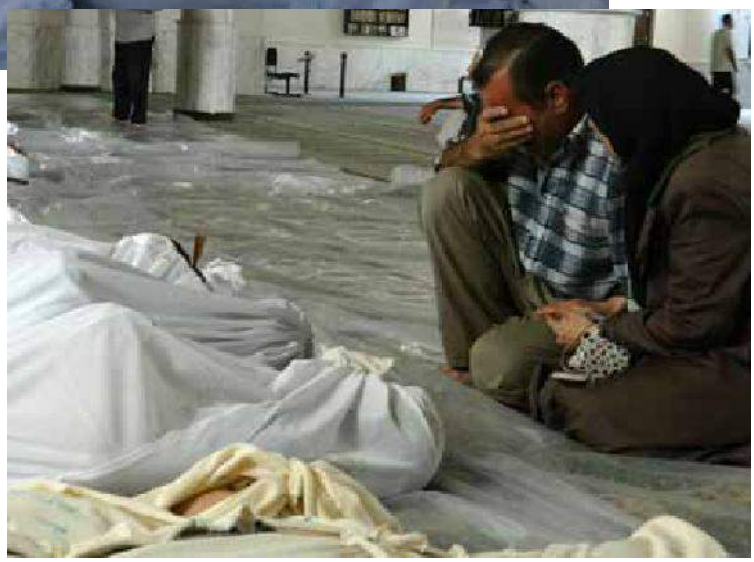

يعتقد الخبراء الغربيون أن الهجوم الذي شهدته سوريا في شهر أغسطس الماضي بصواريخ الغاز الكيماوي وأسفر عن مقتل أكثر من ١٥٠٠ شخص وإصابة الآلاف نصفهم من النساء والأطفال يعتبر أسوأ هجوم كيماوي خلال ربع قرن.

مجزرة الكيماوي في ريف العاصمة السورية دمشق لم تكن الأولى من نوعها إذ سبق وان وقعت عدة هجمات كيماوية ضلت دون تحقيق جدي في مناطق متفرقة من سوريا أشهرها في خان العسل قرب حلب .

إن كمية صغيرة من غاز لا تتجاوز ٤ ملجم تستطيع أن تقتل الإنسان في أقل من ساعة، وقد تشمل الأعراض الأولى سيلان اللعاب والتعرق وصعوبة التنفس وتقلص بؤبؤ العين إلى درجة كبيرة، بعد ذلك تحدث تقلصات في الجهاز العضمي ويبدأ التقيؤ والتشنجات ليموت المصاب في النهاية اختناقاً. وبالتأكيد فإن هذا النوع من الموت بالتأكيد أكثر وحشية من الموت نتيجة شظية تقطعه إلى أجزاء صغيرة فيما يسمى "حرباً شرعية".

تعتبر الأسلحة الكيماوية أقل تدميراً من الأسلحة النووية والبيولوجية، واستخدامها يحتاج إلى قدر أكبر من الدقة في استخدام المتفجرات عالية الانفجار، ومع ذلك، فإن الأسلحة الكيماوية مرفوضة وتتعرض لانتقادات شديدة منذ قرون، في الوقت الذي تحظى أنواع الأسلحة الأخرى ما يسمى بالأسلحة التقليدية، بالتأييد وربما يكون السبب في ذلك سهولة تصنيع هذه الأسلحة، نسبة إلى الأسلحة النووية أو البيولوجية على سبيل المثال، وقدرة الجنود على امتلاك المعدات الواقية منها خلال فترة إنذار قصيرة، ولذلك فإن أكثر الأطراف عرضة للأذى في هذه الحالة هم المدنيون الأبرياء.

يمكن تقسيم الأسلحة المستخدمة في الحرب الكيماوية إلى "عوامل كيماوية سامة" و"غازات قتال" تتراوح فاعليتها وتأثيرها على البشر، و"المواد المبيدة للنبات" و"القنابل الحارقة". ويمكن استخدام عدة وسائط لإيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها، كالمدفعية والهاونات وقنابل الطائرات والصواريخ والرش من الجو والألغام والقنابل اليدوية وقاذفات اللهب.

البكتيريا والفيروسات

ويقدم كتاب "حرب الأعصاب" تاريخاً مفصلاً للسباق بين تطور هذه الأسلحة المخيفة وبين الجهود السياسية لمنعها، ففي عام ١٦٧٥ أصدرت فرنسا وألمانيا قوانين تمنع استخدام الرصاص المسموم، وفي ميثاق لاهاي عام ١٨٩٩ صادقت الدول الأوروبية الرئيسة والولايات المتحدة على عدم استخدام "السموم أو الأسلحة السامة" ووقعت هذه الدول على إعلان إضافي يتعهد بعدم استخدام المقذوفات التي تحمل غازات خانقة فقط. لكن هذه المحاولات الإنسانية تحطمت جميعها عندما اقتضت مجريات المعارك في الحرب العالمية الأولى غير ذلك، ففي أبريل ١٩١٥ وفي محاولتها لتحقيق خرق عسكري كبير، شنت ألمانيا أول هجوم كيماوي في تلك الحرب، وذلك عندما قام الجنود الألمان برش غاز الكلورين باتجاه الجنود الفرنسيين والجزائريين في خنادقهم في دايريس بلجيكا.

وحاول الدبلوماسيون مرة أخرى عام ١٩٢٥ إصدار تشريعات تحرم استخدام الأسلحة الكيماوية، وتم توقيع بروتوكول جنيف الذي يمنع تماماً استخدام الأسلحة الكيماوية في الحروب، لكن البروتوكول لم يمنع تصنيع وتكديس هذه الأسلحة. لكن الولايات المتحدة لم تصادق على الاتفاقية بأي حال حتى عام ١٩٧٥، ومع أن الاتحاد السوفيتي وقع عليها إلا أنه استمر في صنع الأسلحة الكيماوية، وتكديسها، ومع أن إيطاليا صادقت على الاتفاقية إلا أن موسوليني استخدم غاز الخردل خلال حملته لاحتلال إثيوبيا في ١٩٣٦-١٩٣٥.

وكانت ألمانيا النازية أول من قام بتصنيع الغازات السامة عديمة الرائحة واللون وذات القدرة الفورية على القتل مثل غاز السارين، وذلك في محاولة للتغلب على الألبسة الواقية التي كان جنود الحلفاء يملكونها. لكن هتلر كان حذراً في استخدام مثل هذه الأسلحة في ساحة المعركة خوفاً من انتقام الحلفاء ضد المدن الألمانية، ولذلك خطط لاستخدام الأسلحة الكيماوية فقط إذا استخدمها الحلفاء أولاً.

وخلال الحرب الباردة، تسابقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتحسين مخزونهما من غازات الأعصاب، واستخدمت الولايات المتحدة الغاز البرتقالي والغازات المسيلة للدموع في فيتنام، وبحلول الستينات من القرن العشرين، انتشرت تكنولوجيا الأسلحة النووية في الدول النامية. وخلال حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، يقول الكاتب جوناثان تاكر مؤلف كتاب حرب الأعصاب انه تم استخدام الأسلحة الكيماوية ضد القرى اليمنية. كما أن صدام حسين استخدم الأسلحة الكيماوية ضد الجنود الإيرانيين في الثمانينات من القرن العشرين "واستخدم الجيش العراقي أسلحة كيماوية صنعها العراق بمساعدة شركات ألمانية وهولندية وسويسرية وأمريكية وفرنسية" كما تعرضت قرية حلبجة الكردية أيضاً شمال العراق للقصف بالأسلحة الكيماوية، وفي عام ١٩٨٣ خلال اجتماع بين صدام حسين ودونالد رامسفيلد، الذي كان موفداً خاصاً للرئيس ريجان في ذلك الوقت، لم يأت ذكر استخدام العراق للأسلحة الكيماوية مطلقاً، مع أن الاجتماع الذي تم في بغداد استمر أكثر من ساعة ونصف الساعة.

وتشمل المرحلة الحالية من انتشار الأسلحة الكيماوية دولاً ومنظمات كثيرة، بما في ذلك منظمات إرهابية مثل منظمة آدم شيزيكو اليابانية التي قتلت ١٩ شخصاً في حادثتين في اليابان عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

« المجتمع الدولي ظل عاجز عن إيقافها ويذهب ضحيتها المدنيون »

الغازات والسموم

تضم الأسلحة الكيماوية غاز الأعصاب والسموم الكيماوية وغاز الخردل السام. وتضم غازات الأعصاب السارين الذي لا رائحة له وvx الكافورية الرائحة وهي تتلف الأعصاب وتمنع الإشارات العصبية للمخ. ومن بين هذه الغازات غاز الفوسجين الذي يوقف التنفس.

وبعضها سريعة المفعول كسيانيد الهيدروجين السام. وبعض هذه الغازات السامة لها روائح مميزة. فالخردل رائحته كالثوم والخردل النيتروجيني كرائحة السمك، واللوزيت رائحته حلوة وأوكسيم الأكسجين له رائحة نفاذة محدثا تهيجا في الأنف والعين. وبعضها مفعولها سريع كاللوزيت أو لمدة ٣ساعات أو لعدة أيام كالخردل.وبعضها يسبب الثآليل بالجلد التي تؤثر علي التنفس والأنسجة كالخردل النيتروجيني.

ويمكن الوقاية من هذه الغازات بارتداء القناع والملابس الواقية. وبالقناع يوجد المرشح (فلتر) يتكون من حبيبات مسحوق الفحم النباتي النشط. وله قدرة علي امتصاص هذه الغازات من الهواء المستنشق. ولكل مرشح له تاريخ صلاحية.ولابد أن يكون القناع محكم ويجب التمرين علي ارتدائه. وللتعرف علي أن القناع محكم توضع نقطة زيت نعناع فلو شمت الرائحة. فهذا معناه القناع فقد صلاحيته.

إن الأسلحة الكيماوية تشكل خطراً على البشرية جمعاء كغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويفاقم من هذا الخطر الحقيقة التي أشار إليها يوثانت – السكرتير العام السابق للأمم المتحدة – حيث كتب في مقدمة كتاب "الأسلحة الكيماوية والبيولوجية" الذي صدر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٦٢ ما يلي"كل الدول تقريباً – بما فيها الدول النامية والبلدان الصغيرة – بإمكانها الحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، نظراً لسهولة تحضير بعضها بمصاريف زهيدة وسرعة فائقة في مختبرات ومعامل بسيطة. وهذه الحقيقة تجعل مسألة السيطرة على هذه الأسلحة ومراقبتها شديدة الصعوبة"

«ترسانة الكيماوي» في سوريا

على الرغم من أن سوريا لم توقع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية، التي أشرفت عليها الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، لكن عدم توقيعها، لا يعفيها من المحاسبة وكانت ١٦٢ دولة قد وقعت على اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، متعهدة بعدم استحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي مكان، بينما لم تنضم إليها كل من سوريا وجنوب السودان وأنغولا وكوريا ومصر، بينما وقعتها إسرائيل ولم تصدق عليها. وأقر النظام السوري للمرة الأولى بامتلاكه الأسلحة الكيماوية في ٢٣ يوليو (تموز) ٢٠١٢، مؤكداً أنه لن يستعملها أبدا ضد شعبه ومهدداً باستخدامها إذا حصل تدخل عسكري غربي ، بينما كانت المعارضة السورية قد وثقت إلى الشهر الماضي ٢٨ انتهاكاً من قبل قوات النظام، ١٥ منها في العاصمة دمشق، وأفادت عن مقتل ٨٤ شخصا نتيجة استخدام هذا النوع من الأسلحة، ٤٢ منهم من عناصر الجيش السوري الحر.

وفي حين تشير بعض التقارير إلى أن «ترسانة النظام السوري من الأسلحة الكيماوية هي الأكبر في الشرق الأوسط ، فإن المعلومات المعلنة عنها «غير دقيقة وفق ما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية. وقد بدأ تنفيذ البرنامج السوري خلال سبعينات القرن الماضي بمساعدة مصر، ثم الاتحاد السوفياتي سابقاً، كذلك ساهمت فيه أيضا روسيا خلال التسعينات ثم إيران، اعتبارا من عام ٢٠٠٥، وفق ما أفادت به منظمة «نوكليار ثريت اينيسياتيف» المستقلة التي تحصي المعطيات «المفتوحة»، حول أسلحة الدمار الشامل. واعتبرت محللة في برنامج الحد من الانتشار ونزع الأسلحة في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أنه أكبر برنامج أسلحة كيماوية في الشرق الأوسط، أنشئ بهدف مجابهة البرنامج النووي الإسرائيلي مشيرة إلى أن الكثير من المعلومات جمعت حول هذا البرنامج بعد انشقاق بعض الضباط، لكنها «بعيدة كل البعد عن أن تكون كاملة». وأكد خبير في مركز الدراسات حول الحد من انتشار الأسلحة في معهد مونتيري (الولايات المتحدة) أن الاحتياطي السوري يضاهي «مئات الأطنان» من العناصر الكيماوية المختلفة وأنه في شهر يوليو ٢٠١٢، نجح السوريون في التحكم في توليف الأجسام الفسفورية، وهو ما يعتبر الجيل الأكثر نجاعة والأكثر سماً في الأسلحة الكيماوية، وفي هذه العائلة نجد غاز السارين والVX (في إكس) وعناصر أقدم من ذلك بكثير، مثل غاز الخردل».

وفي حين أكّد المعارضون أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيماوية والغازات السامة، أهمها ما يعرف بـ«السارين»، في مجزرة الغوطة، كما سبق لهم أن قدموا تقارير للأمم المتحدة تثبت استخدام النظام للأسلحة عينها في عدد من المناطق السورية، تشير تقارير غربية إلى امتلاك سوريا احتياطاً كبيراً من السارين يقدر بين ٨٠٠ إلى ١١٠٠ طن، وقد تم تحويل بعضه إلى نحو ١٥٠ حشوة في صواريخ سكود، كما تم خلطه مع غاز «في إكس» الفاتك بالأعصاب، وفق ما جاء في تقرير بريطاني، مشيراً إلى أن سوريا أنتجت كميات كبيرة وأدخلت الغاز في قنابل جوية وحشوات صواريخ أرض – أرض، وبقذائف مدفعية.

ويعتبر «غاز السارين»، الذي اكتشف في ألمانيا عام ١٩٣٨ وفق تصنيف الأمم المتحدة من بين «أسلحة الدمار الشامل»، بينما تضعه وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) ضمن قائمة «غازات الأعصاب».

والمعروف أنه لا لون ولا رائحة لغاز السارين، إنما هو شديد التأثير على الأعصاب، ويدخل جسم الإنسان من خلال الاستنشاق أو عبر المسام الجلدية، وقد يترك آثاره المدمرة على الجهاز العصبي لفترة طويلة، حتى في حال الحصول على العلاج المناسب. ويفقد المصاب بعد ذلك القدرة على التحكم بعضلاته وردود فعل جسده، مع نوبات من التقيؤ والتبول غير الإرادي، ليتبع ذلك الوفاة بعد تقلصات شديدة للعضلات تؤدي إلى الاختناق..

جرائم الحرب

من الملفت أن قانون عمل محكمة الجزاء الدولية لا يتعامل مع "جرائم الحرب الكيماوية" التي تقع في إطار صراع داخلي على أنها جريمة حرب أو أنها جريمة ضد الإنسانية

فبموجب (المادة الثامنة) من قانون محكمة الجزاء الدولية فإن الهجوم ضد ممتلكات مدنية والتي هي ليست أهداف عسكرية وكذلك استخدام طريقة التسميم أو سلاح تسميمي (غازات أو أي شي مشابه) أو الرصاص المطاطي هي أفعال غير خاضعة لمحكمة الجزاء الدولية طالما ارتُكبت هذه الأفعال في أعمال عسكرية ليس لها طابع دولي.

وبالتالي فإن استخدام الأسلحة الكيماوية الغازية ضد أكراد العراق ومن قبل النظام العراقي السابق لا يمكن اعتباره جريمة حرب كونه صراع ذو طابع محلي وليس ذو طابع دولي عالمي.

وهو ما يمكن أن ينطبق للأسف على الهجمات الكيماوية التي و وقعت ويمكن أن تقع في سورية وهو ما يستدعي من المنظمات الحقوقية الدولية ومن الأمم المتحدة تعديل قوانين المحكمة لإدراج هذه الجريمة في القانون كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

« الجزاء الدولية لا تعترف بجريمة استخدام الكيماوي في الصراعات الداخلية كجريمة حرب »

الهجرة السرية إلى أوروبا من إفريقيا وآسيا تبتلع حياة الشباب

إعداد أنور الخطيب

تعرف الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير القانونية بأنها انتقال أفراد أو جماعات من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والمحلية.

وتتخذ الهجرة السرية –حسب اللجنة الدولية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي– عدة أشكال, منها الدخول بطرق غير قانونية إلى دول الاستقبال أو الدخول بطرق قانونية والمكوث بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية، أو العمل بطرق غير قانونية في فترة الإقامة المسموح بها.

« ٥٥ مليون مهاجر غير شرعي في السنوات العشرة الأخيرة »

التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين وقلة فرص العمل وارتفاع نسب البطالة حيث قدرت نسبة البطالة فى الدول العربية فى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بين ١٥ و٢٠ ٪. وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة و الحاجة إلى الأيدي العاملة فى الدول المستقبلة للمهاجرين وغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية حيث ساهمت حالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبية فى وجه الهجرة الشرعية العربية. فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون فى البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة. حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر. فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح تبلغ نحو ٤ مليارات دولار سنويا.

وتتباين التقديرات بشأن أعداد المهاجرين السريين حول العالم، لكن أرقام منظمة العمل الدولية ترجح أن حجم الهجرة السرية في العالم يتراوح بين ١٠ و١٥ ٪ من عدد المهاجرين في العالم البالغ حوالي ٢١٤ مليون مهاجر في العام ٢٠١٠.

وحسب منظمة الهجرة الدولية يصل حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي إلى نحو ١.٥ مليون شخص غالبيتهم من قارتي أفريقيا وآسيا.

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات العشر الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص، فيما توقعت المنظمة الدولية للهجرة ازدياد الهجرة غير المنظمة من جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم.

ويقول باحثون إن ظاهرة الهجرة إلى أوروبا تعود إلى جملة من الأسباب، أبرزها قلة فرص العمل في بلدانهم، وارتفاع الأجور في البلدان التي يهاجرون إليها، والنزاعات المسلحة والحروب، والكوارث الطبيعية.

وحسب منظمة الهجرة الدولية تتركز وجهات الهجرة السرية خصوصا بمناطق أفريقيا، حيث تتم الهجرة بين بلدان المنطقة، ومن شمال القارة ووسطها نحو جنوب أوروبا، ومن شرق القارة نحو اليمن.

« الهجرة تنتشر بشكل خاص بين الشباب العربي بين أعمار ١٢ و٢٤ عاما »

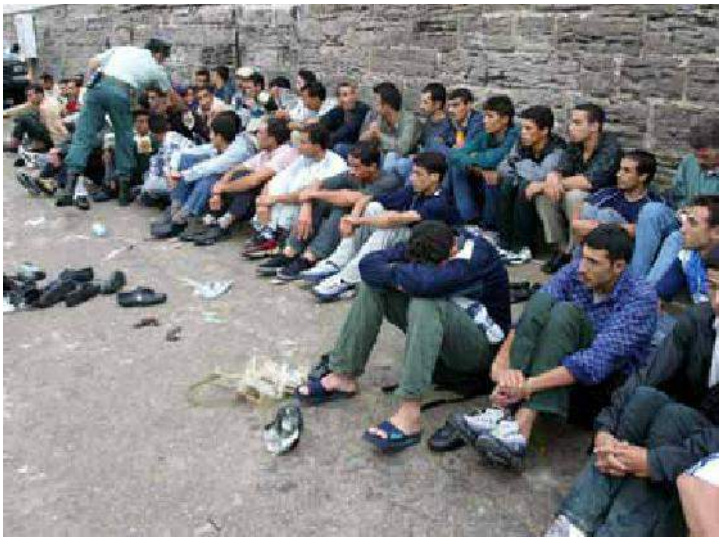

وتشهد قارة آسيا بدورها موجات من الهجرة السرية بينية أو إقليمية، فيما يتركز اتجاه الهجرة السرية بالأميركيتين من أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو الولايات المتحدة وكندا.

وفي أقصى الجنوب تعد كل من أستراليا ونيوزلندا وجهة لأعداد كبيرة من المهاجرين السريين من الدول الآسيوية خاصة من إندونيسيا.

وتقول منظمات دولية إن معظم هؤلاء يهاجرون في ظروف محفوفة بالمخاطر، من خلال الإبحار في قوارب صغيرة بأعداد كبيرة نادرا ما تنجح في العبور إلى الضفة الأخرى، أو عن طريق البر بواسطة مهربين أشبه بالمافيا يتقاضون مبالغ كبيرة.

وقد ازدادت إجراءات الدول الأوروبية لمنع الهجرة غير الشرعية مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو/حزيران ١٩٨٥ والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول.

ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام ١٩٩٠ وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

وكان لهذه الإجراءات القانونية آثار عكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا "الصين، باكستان.. وغيرها" ودول أفريقيا حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي ٤٠ دولة. وفي أوروبا فإن الشرطة الأوروبية (EUROPOL) تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر.

يذكر انه في الفترة من الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن الماضي كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. لكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية.

« مافيا الهجرة السرية تكسب إرباحا تتجاوز "٤ مليارات دولار سنويا" »

قوارب الموت

يكاد لا يمر أسبوع دون أن تتناقل وكالات الأنباء العالمية أخبارا عن غرق قوارب تقل المهاجرين السريين الطامحين بحياة أفضل في مياه البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي

وخاصة من الشباب العربي المغاربي حيث هزت حادثة غرق ٢٦ شابّاً تونسياً في ساحل ضاحية المرسى القريبة من العاصمة لدى محاولتهم عبور البحر إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية قبل عدة شهور الرأي العام وهي الحادثة التي تلت حادثة أخرى شبيهة ومفجعة حينما جنح المركب الذي كان يقلّ نحو ١٠٠ مهاجر غير شرعي من جنسيات إفريقية مختلفة، بينهم أطفال وفتيات ونساء، انطلقوا من أحد الشواطئ الليبية في رحلة بحرية في اتّجاه السواحل الجنوبية لإيطاليا.. إلا أن الرّحلة التي استمرّت أربعة أيام، توقفت بعد تعطّل في عرْض البحر قبل أن يغرق داخل المياه الإقليمية التونسية، قبالة شواطئ مدينة صفاقس الجنوبية حيث لقي ١٧ مهاجراً منهم حتفهم غرقاً فوراً وأنقذت قوات الجيش التونسي والحماية المدنية ٣٣ آخرين، فيما اعتُبر ٥٠ شخصا آخرون في عِداد المفقودين.

وبعدما كانت كارثة المرسى تُعتبَر الفاجعة البحرية الأكثر مأساوية في العام الجاري، أتت الكارثة الجديدة لتتجاوزها، وإن لم يوجد تونسيون بين الضحايا. قبل ذلك بفترة قصيرة، عُثِر على جُثّتي شابَّين تونسيين في سفينة شحْن في السويد، كانا استقلاها خِلسة قبل أن تغادر ميناء رادس.

تكرار حوادث قوارب الموت يؤكد أن الإجراءات القانونية والأمنية التي اتخذتها البلدان الأوروبية القريبة من سواحل شمال إفريقيا لصدّ موْجات المهاجرين غير الشرعيين، لم تُجدِ نفعا فلا الاتفاقات القضائية التي عقدتها كل من تونس وليبيا مع إيطاليا والمغرب وموريتانيا مع إسبانيا خفّفت من عدد المهاجرين السريين ولا التّجهيزات المتطوّرة، التي حصلت عليها البلدان المغاربية ساعدت على مراقبة السواحل واحتواء المراكب، التي تشُق عِباب الليل نحو الضِّفاف المقابلة. حيث ظلّت سواحل إيطاليا وإسبانيا، وبدرجة أقل مالطا، تُمارس فعلاً سحرياً في عُقول مئات الآلاف من الشباب في المغرب العربي وفي البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، الذين يتّخذون من ليبيا منصّة "للقفز" إلى "الجنة الموعودة" أوروبا.فغاية هؤلاء المهاجرين، هي الوصول إلى التراب الأوروبي، لأنهم يشعرون عندها بنوْع من الحَصانة تسمح لهم بانتظار اليوم الذي تتمّ فيه تسوية أوضاعهم. وطِبقاً للقانون الدولي، لا يحق للدولة "المستقبلة" أن تُرحّل مهاجراً وصل إليها عبر البحر، وإن بطريقة غير شرعية.

موجات المهاجرين غير الشرعيين ما زالت تتدفّق على أسوار أوروبا وترتطم على بوّاباتها. ففي عام ٢٠٠٨، قضى ١٥٠٢ مهاجرا أمام تلك الأسوار، لكن هذا العدد سجَّل تراجُعا بنسبة ٢٣ ٪، قياساً على العام السابق. غير أن عدد الحالمين بصقلية والذين غرقوا قبل أن يدْركوا سواحلها، زاد في الفترة نفسها، إذ ارتفع عددهم من ٥٥٦ غريقاً في ٢٠٠٧ إلى ٦٤٢ في السنة الماضية، أما عدد الواصلين إلى صقلية، فزاد بنسبة ٨٠ ٪ في سنة ٢٠٠٨، مقارنة بالسنة السابقة.أما أعداد القتلى بين المهاجرين غير الشرعيين عبر مضيق جبل طارق،فارتفع إلى أكثر من ٤٠٠٠ غريق في السنوات الخمس الأخيرة..

أخر إجراءات السلطات الايطالية لمكافحة الهجرة السرية تمثلت بتحويل مركز الاحتجاز في "لامبيدوزا" إلى مركز للحجز، والفرز في آن معا، كأسلوب جديد في التعاطي مع هذه الظاهرة حيث بدأت الحكومة الإيطالية القيام بعمليات ترحيل المهاجرين غير المرغوب فيهم مباشرة من الجزيرة التي تتوسط الطريق بين تونس وإيطاليا إلى بُلدانهم، وخاصة إلى تونس وليبيا، بعدما وقّع وزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني على اتّفاقيْن في هذا المعنى مع السلطات في البلدين. كما يُتيح الأسلوب الجديد الاحتفاظ بالمُهاجرين غير الشرعيين في المركز مُدّدا تصل إلى ١٨ شهراً، تنفيذاً للقرار الذي اتُّخذه الإتحاد الأوروبي في شأن إعادة ذلك الصِّنف من المهاجرين إلى بلدانهم، غير أن تلك الخطوات أثارت ردود فعل عنيفة لدى المنظمات الإيطالية التي يقودها اليسار، وكذلك لدى منظمات الدفاع عن المهاجرين في كلٍّ من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والتي يُسيطر عليها نشطاء ينحدرون من شمال إفريقيا. لكن اللافت، أن سكان لامبيدوزا أنفسهم ثاروا ضدّ تلك التّدابير الجديدة، بعدما انتفض المهاجرون المحاصرون في مركز الاحتجاز وكسروا الحواجز الحديدية لينطلقوا في مسيرات عبْر الجزيرة الصغيرة، قبل أن تُعيدهم قوات مكافحة الشّغب إلى المركز وتنقل بعضهم إلى سُجون جنوب إيطاليا.

على الرغم من الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية، سواء الموت غرقا أو السجن فى البلدان الأوروبية، إلا أن هناك إقبالاً كبيرا على تلك الهجرة، حيث يقدر عدد المهاجرين إلى دول أوروبا خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٢٥ مليون مهاجر، ٦٥٪ منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطريقة غير مشروعة .

وتشير التقارير الدولية إلى أن الهجرة تنتشر بشكل خاص بين شباب الوطن العربي ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٤ عاما لا يجدون عملاً لائقاً فى أوطانهم ويتعرضون لمضايقات وقيود، وهو ما أكدته تقارير الأمم المتحدة .

ويرى الخبراء أن القضاء على ظاهرة الهجرة السرية سيكون من الصعوبة بمكان، إذا لم يتم القضاء على كل الظروف التي تتسبب فيها. فاتخاذ خطوات للحد من البطالة، والحد من أوجه القصور التى تنال من التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفي الشراكة الأورو – متوسطية، هما السبيل الوحيد للتعاطي الجدى مع المشكلة إضافة إلى محاولة وضع إستراتيجية عربية لمعالجة قضايا الهجرة والمهاجرين، ومنها تعظيم العوائد الإيجابية لتلك الظاهرة، ومعالجة سلبياتها وطرق وآليات الاستفادة من الوجود المهجري العربي في دعم برامج التنمية العربية.

ضيف العدد
محمد اوجار

إعداد أنور الخطيب

« أوجار : الديمقراطية ستنتصر يوما ما في الوطن العربي »

أكد وزير العدل المغربي السابق محمد اوجار أن إحدى المشاكل الكبرى في العالم العربي محدودية انتشار الديمقراطية والعجز في فهم الديمقراطية مضيفاً أنه لا توجد وصفة سحرية ناجعة لنقل الديمقراطية وليس هناك نموذج جاهز كما أنها ليست تكنولوجيا نستوردها من الخارج.. إلا أن أوجار شدد في تصريحات لمجلة "الصحيفة" خلال زيارة قام بها إلى الدوحة مؤخراً "أن الديمقراطية لابد أن تنتصر يوما ما في الوطن العربي".

وأضاف "إننا نعيش مرحلة تاريخية استثنائية حبلى بالتحولات والأسئلة والتحديات والرهانات"، مشيراً إلى أن الديمقراطية انتقلت في كل القارات باستثناء المنطقة العربية التي بقيت تقاوم التحول الديمقراطي.

ودعا اوجار المعارضات العربية إلى الانتصار لأوطانها والعمل من خلال المؤسسات وليس من خارجها مطالبا جميع الأنظمة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة الديمقراطية وضرورة دعم التواصل بين الجسم الإعلامي والجسم الحقوقي من اجل بناء مجتمعات تفصل بين السلطات وتضمن استقلال القضاء مضيفاً نحن في العالم العربي نتحدث عن الحقوق السياسية والمدنية وهناك اليوم جيل ثالث من هذه الحقوق يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق بالهوية والبيئة.

وشن اوجار هجوماً على الدول الغربية التي تتشدق بالحرية والديمقراطية وترتكب خروق جسيمة لحقوق الإنسان خاصة المهاجرين منهم قائلاً أن خطاب العولمة يتحدث عن انتقال الرساميل والبضائع والبترول والغاز بدون تأشيرة أما حينما يتعلق الموضوع بالبشر فتنصب ترسانة من القوانين والتأشيرات متسائلاً ماذا ارتكب المغربي أو السنغالي أو الجزائري غير أنه اخترق مقتضيات عبور فهو ليس مهرب مخدرات أو مجرماً ليعامل بطريقة أبشع من المجرمين فهو يهاجر من بلده لظروف قاهرة ولو وجد العمل في بلاده لما هاجر مطالباً أن يكون لدول الجنوب موقف صارم نيابة عن العرب والمسلمين والأفارقة لان حقوق الإنسان تتحدث عن الإنسان رجل وامرأة ولا بد من الخروج من منطق المعالجة الأمنية لقضية الهجرة ولا بد من مقاربة اشمل تجعل لهذه العولمة وجهاً إنسانياً والعمل على شراكات للتنمية ووقف انتهاك حقوق المهاجرين بصورة سافرة.

وحول الأوضاع في المغرب قال الدكتور محمد أوجار إن التعديل الدستوري في المغرب كان يهدف للإصلاح الشامل لحفظ حقوق البلاد والعباد، مضيفا أن الانتقال الذي جرى في المغرب لم يكن بلا تحديات، ، مؤكداً أن بلاده انفتح على هويته وجاء الاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغية إلى جانب العربية.

وبين أن مسار الإصلاحات في المغرب جرى بأسلوب توافقي يقوم على إشراك مكونات المجتمع بما فيها المعارضة واعتمد في ذلك على جرأة الملك، لافتاً إلى أنه تم فتح ملفات الماضي تحت مسمى العدالة الانتقالية بشكل يؤمن استمرارية الدولة بدون نزوع انتقامي أو محاكمات لرموز العمل السياسي.

وأضاف إن المغرب عرف نضجاً في الأفكار من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لافتاً إلى أنه لم تكن في هذا النقاش قداسة لأي كان وتمخضت عن ذلك وثيقة دستورية تؤمن بقيام دولة المؤسسات والقانون.

وأكد أنه وفقاً للدستور الجديد يكون رئيس الحكومة من الحزب الذي حقق المركز الأول في الانتخابات، وله سلطات واسعة ويحتفظ الملك بسلطاته في المجالين العسكري والديني.

وتطرق الوزير المغربي السابق إلى وضع المرأة في بلاده قائلا أن بلدي المملكة المغربية حققت خطوات كبيرة جداً في مجال حقوق المرأة فبمبادرة من الملك محمد السادس رفع المغرب جميع التحفظات على المعاهدة الدولية ضد أشكال التمييز ضد المرأة. وهو ما لم يحدث في العديد من الدول العربية التي

أبدت تحفظات عليها لاعتبارات قانونية أو دينية مضيفا أن المغرب البلد الإسلامي المتمسك بالهوية الدينية بادر إلى رفض هذه التحفظات جميعها وقام بمنح الجنسية أيضاً لأبناء المغربيات المتزوجات من أجانب. على عكس قوانين الجنسية العربية التي لا تمنح الجنسية لأبناء المرأة العربية المتزوجة من غير بلدها وهو ما يترتب عليه عادة مشاكل قانونية عويصة في معظم الدول العربية.

وطالب اوجار المجتمعات العربية بإيجاد نوع من التوازن بين قيمها وثوابتها الدينية وبين حقوق المرأة قائلا أن المغرب خطى خطوات كبيرة حيث أعد مدونة حقوق الإنسان التي حققت هذا التوازن رغم محاولة القوى الدينية تمييع هذا القانون من خلال القيام بمظاهرة ضخمة في مدينة الدار البيضاء شارك فيها ما يفوق مليون امرأة للاحتجاج على القانون. رغم انه يستهدف صالح المرأة فالحركات الدينية والسلفية عبئت المساجد والجمعيات فكاد المجتمع أن ينشطر إلى شطرين المعارض والمؤيد فكان المخرج مبادرة الملك بإنشاء لجنة مستقلة فيها علماء ورجال دين ونشطاء حقوق الإنسان للتوفيق ومن أجل إظهار أن هناك أعرافا وقوانين ليست من الدين بمكان. حيث جرى الاتفاق على مدونة الأسرة بعد سنة ونصف من النقاش وحولت إلى البرلمان وتم التصويت عليه بالإجماع من جميع الأعضاء بمن فيهم نواب حزب العدالة والتنمية وهو حزب له مرجعية إسلامية.

وتعرض وزير حقوق الإنسان المغربي السابق محمد اوجار إلى تجربة بلاده في قضية "الإنصاف والمصالحة" والتحول الديمقراطي الذي شهدته بلاده. قائلا انه قبل الانتقال الديمقراطي يطرح دائماً سؤال من قبل العاملين في المجالات الحقوقية كيف ننجز هذا التحول في بلادنا ؟وهل علينا دائماً أن نركز على الاستقرار ونبشر بقضايا التحول أو نقوم بمجهود جديد بحيث نقرأ الماضي بتجاوزاته واعتقالاته بهدف تصفيته. وأضاف اوجار نحن في المغرب قمنا بقراءة الماضي وممارسة الحق بالتذكر ولكن بشرطين أن يكون ذلك بدون أي روح انتقامية خاصة أن مرحلة السبعينيات شهدت الاعتقالات والمنافي والسجون ودفع ثمنها الكثير من المغاربة حيث ميزت هذه المرحلة بالانقلابات العسكرية والخلاف مع أحزاب المعارضة مشيراً إلى أن عودة مسلسل الديمقراطية في المغرب بدأ في نهاية عهد الملك الحسن الثاني وابتدأ بخطوات قليلة من خلال مراجعات استهدفت تعوض ضحايا الاعتقالات والتجاوزات.. من المعتقلين السياسيين ومع تولي الملك محمد السادس الحكم تم إعطاء وتيرة أسرع لهذا التحول بشكل أشمل وأعمق لمعالجة السنوات الماضية حيث جرى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة التي تشبه لجان الحقيقية في جنوب إفريقيا وتشيلي والأرجنتين إلا أن الملاحظ أن لجان الحقيقة كلها بدون استثناء تمت بعد تغيير النظام في هذه الدول أما المغرب فكانت الدولة الوحيدة في العالم التي تمت بها التجربة في ظل استمرار نفس النظام القائم ونفس القيم ونفس الأشخاص وهذا مؤشر على قدرة الفرقاء السياسيين في البلاد على انجاز مهام صعبة ومؤلمة.

» المجتمعات العربية مطالبة بإيجاد نوع من التوازن بين قيمها وثوابتها الدينية «

وأضاف اوجار أن هذه التجربة تريد جبر الضرر والإنصاف وهو أكثر من العدل كمفهوم إنساني وتصفية كل الملفات الموروثة بهدف تعويض الضحايا وتكريمهم حيث كان الإعلام الرسمي في السابق يعاملهم كمارقين وخونة كما تهدف هذه التجربة "العدالة الانتقالية".

إلى ضمان ألا يتكرر ما حدث مستقبلاً فضلاً عن تسريع وتيرة المصالحة عن طواعية.

وبيّن اوجار انه جرى تنظيم جلسات الاستماع العمومي للاستماع إلى الضحايا وذويهم وتم ذلك من خلال مراحل إعادتهم للعمل وتعويضهم وتضميد الجروح وهو المسلسل الذي بدأ منذ نهاية الثمانينيات وبدأ بالعفو الكبير الذي مكن من عودة المنفيين وإطلاق سجناء الرأي وخلق نقاش عام في البلاد حول الضحايا مشيراً إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تم تشكيله كان جزء كبير من أعضائه منتخبين ومن الضحايا أنفسهم .

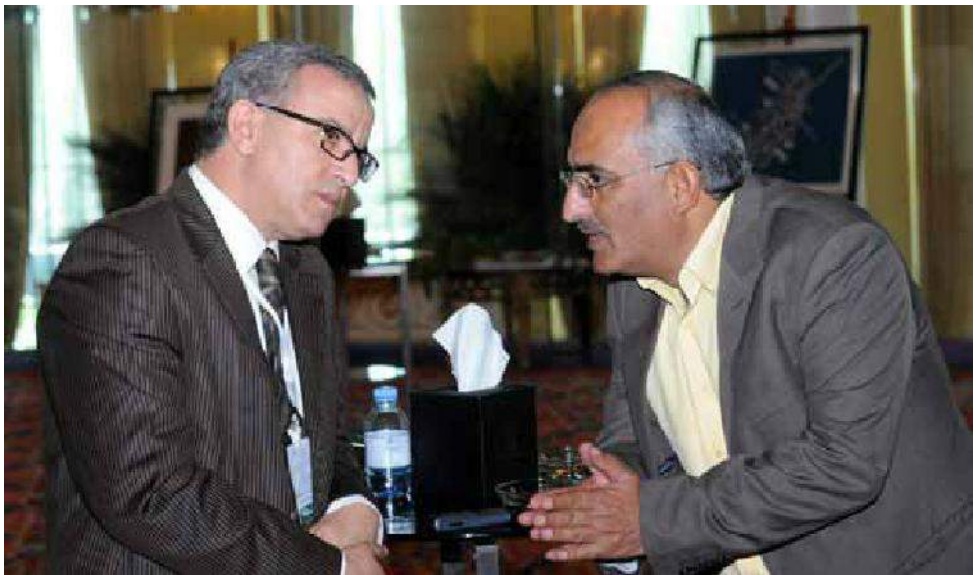

» أشاد في تصريحات للصحيفة بتجربة المغرب في "الإنصاف والمصالحة" «

المعرفة حق إنساني

محمد خاطر
www.t3arfo.com

العلم والمعرفة من الضرورات للإنسان في هذه الحياة، واللّه عز وجل وضع للإنسان المنهج الذي يصلح دنياه وآخرته قبل أن يخلقه، ولا سبيل لمعرفة هذا المنهج إلا بالعلم يقول تعالى:{الرحمن * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}. سورة الرحمن: ١-٤.

والمعرفة كما يقول الدكتور صلاح إسماعيل هي:« حالة عقلية يدرك فيها الإنسان غيره أو ذاته، وهي علاقة، أحد جوانبها الذات العارفة، والجانب الآخر موضوع المعرفة الذي تتجه إليه الذات العارفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة" .

وتسليح الإنسان بالعلم والمعرفة كان أول تهيئة له من أجل القيام بدوره في هذا الكون وهو الاستخلاف في الأرض وعمارة الحياة. يقول اللّه عز وجل: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلآئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَـؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ} سورة البقرة: ٣٣-٣١.

والمعرفة حق من حقوق الإنسان، لأن حياة الإنسان في هذا الكون لا تستقيم بدون العلم والمعرفة يقول اللّه عز وجل:{وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} سورة النحل: ٧٨.

فاللّه عز وجل زود الإنسان بأدوات العلم والمعرفة وهي السمع والبصر والعقل والمطلوب من الإنسان أن يوظف هذه الأدوات في التعلم واكتساب المعارف والخبرات.

ومسيرة التعلم في حياة الإنسان يجب ألا تنتهي أو تتوقف عند حد معين، فلا بد للإنسان أن يتعلم كل يوم جديداً، وأن يضيف إلى خبراته ما يمكنه من أن يعيش حياته بطريقة أفضل.

والإسلام بوصفه منهجاً سماوياً، وبوصفه خاتم الأديان، عُني بالعلم الذي لا تصلح حياة الناس بدونه، ولا غَرْوَ أن تكون أول آية نزلت في القرآن الكريم هي: {اقرأ}، وفي ذلك دليل على أهمية العلم في حياة الإنسان بصفة عامة، والإنسان المسلم بصفة خاصة.

والعلم هبة ومنحة ربانية تفضل اللّه عز وجل بها على عباده ولذلك أمر بإشاعته ونهى عن كتمانه، وما وصل إليه العلماء في العصر الحالي من اكتشافات وفتوحات علمية هو نتاج خبرات متراكمة وإسهامات للعلماء على مدى قرون من الزمان.

وعن أهمية المعرفة يقول الدكتور راجح الكردي: «المعرفة العقلية لازمة للإنسان بما هو إنسان، ومن ثم فإن قيمة هذه المعرفة هي قيمة الإنسان ذاته في هذا الوجود. وإن أي إفراط أو تفريط في دور هذه المعرفة وحدودها ومجالاتها، ليؤثر في تقييم الوجود الإنساني في الكون. ولذلك كان الإفراط في دور العقل في المعرفة وتقديسه ورد الوجود كله إليه في الفلسفة المثالية مؤدياً إلى تقديس الإنسان وادعائه سلطة الوجود المركزي في الكون" .

ونتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أصبح الحصول على المعرفة من الضرورات لكل إنسان حتى يتمكن من الارتقاء بمستواه في كل المجالات ويوفر بيئة تعليمية ومعيشية أفضل لأولاده وللأجيال القادمة.

ومعارف الإنسان وحاجاته تزداد يوماً بعد يوم، والطفل اليوم بفضل وسائل الإعلام المتنوعة يعرف عشرات أضعاف ما كان يعرفه الكبار في السابق وفي ظل التطور الهائل والمستمر الذي تشهده كل العلوم الطبيعية لم تعد المقررات الدراسية في المدارس والجامعات مع ما يعتريها من قصور قادرة على مسايرة هذا التطور الذي يحدث يومياً في كل مجالات العلم والمعرفة.

وقضية حرية الوصول للمعلومات وتداولها تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي، وفي مجتمع المعلومات لم يعد مطلوباً من الدول توفير الخبز والحرية فقط، بل لابد أن يكون معهما المعلومة والبيان والحاسب وشبكة المعلومات.

والأسس الفلسفية للتعليم في النظرية العالمية الثالثة كما يقول الأستاذ على الهمالي تقوم على:

- "المعرفة حق طبيعي لكل إنسان ولا يجوز لأحد أن يحرمه منه.
- المعرفة الإنسانية خالية من التعصب والتكييف العمدي.
- أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم ويترك للناس حرية الاختيار.
- المجتمعات التي تحتكر المعرفة أو تمنعها هي مجتمعات رجعية.
- التعليم الإجباري تجهيل إجباري.
- المجتمعات التي تشوه دين الغير أو حضارته وسلوكه هي مجتمعات متعصبة ورجعية.
- الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته" .

والحق في المعرفة والحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، يصنف ضمن الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان. والتطور التقني المذهل إلى ظهور أنواع عديدة من الحقوق ومنها: الحق في الاتصال بالإنترنت والحق في اتصالات غير مقيدة، والحق في شبكات اجتماعية، والحق في الخصوصية عبر الإنترنت، والحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود، والحق في برمجيات متحررة من القيود، والحق في مواقع عامة على الويب.

وبنظرة سريعة على هذه الحقوق، يتضح أنها أقرب إلى الأمنيات والأحلام منها إلى الحقيقة، لأن هناك عقبات كثيرة تمنع ملايين البشر من التمتع بهذه الحقوق. فملايين البشر لا يملكون أجهزة حاسوب، ولا توجد لديهم شبكات إنترنت، ولا تتوفر لديهم شبكات اتصال، والبرامج الإلكترونية تخضع للحماية الفكرية، وبعض الدول تضع قيوداً على المواقع الإلكترونية، وتحجب العديد منها لتعارضه مع سياساتها.

التعليم حق للجميع

د. سمير سمرين
ناشط في مجال حقوق الأشخاص المعوقين

يعتبر تعليم الفرد عنصراً من العناصر الأساسية التي تعكس ملامح التطور في أي بلد كان، وبفضل العلم والتعلم تغيرت كثير من الأمور الحياتية وأصبح الإنسان المعاصر ينعم بكثير من الامتيازات والراحة والرفاهية وفرتها له التكنولوجيا الحديثة وصار بمقدوره أن يتصل بكافة أنحاء العالم بسهولة ويسر ويحصل على المعلومة التي يريدها عبر وسائل الاتصال المتاحة، لهذا يجب أن ينظر العالم العربي إلى تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة بأنه خدمة واستثمار في الوقت ذاته، فهو خدمة واجبة الأداء لكل فرد من الاشخاص المعوقين كحق من حقوق الإنسان وهو استثمار وفي أغلى ما تستثمر فيه دوله مواردها وقدرتها ألا وهو الإنسان.

يشير التقرير العالمي حول الأشخاص ذوي الإعاقة أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام الأشخاص ذوي الإعاقة من الالتحاق بالمدارس أو الوصول لمراحل التعليم العالي، ويبرر التقرير هذه المعوقات بسبب ضعف سبل الوصول للخدمات بالتالي إنجاز تعليمي أدنى ويشير التقرير بوضوح الى "زيادة في عدم الالتحاق بالمدارس بين الأطفال ذوي الإعاقة عنه بين نظرائهم من الأطفال غير المعاقين، مع تدني معدلات استمرارهم وترقيهم في السنوات الدراسية .أما الثغرات المتعلقة باستكمال التعليم فتتواجد على مدى جميع المراحل العمرية في كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل، وتظهر بصورة أوضح في البلدان الأشد فقراً. ويتراوح الفرق بين النسبة المئوية للالتحاق بالمدارس الابتدائية بين الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال غير المعاقين بين ١٠ ٪ في الهند و ٦٠ ٪ في إندونيسيا، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فيتراوح الفرق بين ١٥ ٪ في كمبوديا و ٥٨ ٪ في إندونيسيا، وحتى في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، مثل بلدان أوروبا الشرقية، فإن العديد من الأطفال ذوي الإعاقة لا يذهبون إليها، ولا تتوافر الكثير من احتياجات الاتصال والتواصل الخاصة بذوي الإعاقة" فعلى سبيل المثال فان الأشخاص الصم يعانون من صعوبة الحصول على تفسير أو ترجمة للغة الإشارة، وفي مسح أجري في ٩٣ بلداً، كان ٣١ بلداً منها لا تتوافر بها أية خدمات لترجمة لغة الإشارة، بينما كان هناك ٣٠ بلداً بها ٢٠ أو أقل من المترجمين المؤهلين للغة الإشارة. لهذا نتساءل كيف سينقل لهم العلم والمعرفة طالما انعدمت وسيلة التواصل وهي اللغة.

كما يقترح التقرير حلولاً تحد من المعوقات التي تعترض الاشخاص ذوي الإعاقة من خلال إيجاد بيئات ممكنة، ويؤكد التقرير العالمي "إن إزالة العوائق في المرافق العامة ووسائل النقل، وفيما يتصل بالمعلومات والاتصالات سوف يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في التعليم، والعمل، والحياة الاجتماعية، مخففاً بذلك من العزلة التي يعيشون فيها ومن اعتمادهم على الغير .وفي كافة المجالات، فإن المتطلبات الرئيسية للتصدي لصعوبات الإتاحة والوصول للخدمات والحد من المواقف والاتجاهات السلبية تتمثل في تحديد معايير الإتاحة، والتعاون بين القطاعين العام والخاص".

لهذا كله نرى إن العمل في إطار تكاملي في ظل توزيع دقيق للمهام وسيادة روح التعاون والتعاضد يشكل أحد أهم سمات التجارب الناجحة مستندين بذلك على حق الفرد في التعليم، ولا يتأتى النجاح إلا بإخلاص النية في العمل والرغبة الأكيدة في النهوض بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والارتقاء بهم دونما رياء او تشدق بمنجزات تم تنفيذها لصالحهم متناسين بأنه حق مشروع لا منه فيه ولا إحسان.

لذا وجب علينا الإتجاه إلى تطوير سياسة تعليم الأشخاص المعوقين، بحيث لا يكون تطويراً أفقياً في الكم والعدد ولكن تطويراً رأسياً في المحتوى والكيف، كما يجب علينا الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة ليستطيعوا القيام برسالتهم التربوية على أكمل وجه، وهذا لن يتأتى الا بالإعداد والصقل وإلحاق المعلم المختص بدورات تدريبية، كذلك التعرف على تجارب الآخرين والبدء من حيث انتهوا، ونعمل على التطوير بكل الاتجاهات البشرية والمادية، ولا نكتفي بمقولة أننا نُعلم بل ماذا نُعلم وكيف نُعلم ؟؟ .

بهدف تيسير الوصول للمنشآت الصحية

الأعلى للصحة يُصدر خارطة قطر الصحية

أصدر المجلس الأعلى للصحة بالتعاون مع وزارة البلدية والتخطيط العمراني خارطة قطر الصحية، بهدف تسهيل الوصول للمنشآت الصحية في الدولة وتعريف المستفيدين بمختلف القطاعات الصحية وأماكن المنشآت التابعة لها في قطر.

وقال الدكتور جمال راشد الخنجي مدير إدارة جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى بالمجلس الأعلى للصحة إن هذا المشروع تم بالتنسيق مع الجهات المعنية والمختصة في الدولة.

وأضاف أن المشروع عبارة عن دليل خاص بالمنشآت الصحية في دولة قطر على شكل خارطة موضح فيها الشوارع والمنشآت الصحية من (مستشفيات، عيادات، مراكز صحية، مجمعات طبية، صيدليات).

وأشار الدكتور الخنجي إلى أن المجلس الأعلى للصحة يسعى من خلال إصدار هذه الخارطة إلى توفير كافة سبل الدعم والراحة للمرضى والمراجعين داخل الدولة والزائرين لتحديد والتعرف على كيفية الوصول بسهولة إلى كافة المنشآت الصحية العامة والخاصة.

وقد تم طباعة آلاف النسخ من الخارطة التي يتم توزيعها في العديد من الجهات بالدولة، ومن بينها: مبنى المجلس الأعلى للصحة، والقومسيون الطبي، ومستشفيات مؤسسة حمد الطبية، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، ومطار الدوحة الدولي، والمجمعات التجارية، ومرافق حيوية وسياحية أخرى متعددة.

يُذكر أن هذا المشروع جاء نتاجاً لجهود عدة إدارات في المجلس الأعلى للصحة وهي (الاتصال والإعلام، والتسجيل، والشؤون المالية، وقسم التراخيص) بالتعاون مع مركز نظم المعلومات الجغرافية بوزارة البلدية والتخطيط العمراني. وستستخدم هذه المعلومات كقاعدة تبنى عليها أداة إلكترونية للهواتف الذكية تخدم نفس الهدف في المستقبل القريب.

يشمل جميع المدارس الابتدائية المستقلة

الأعلى للصحة يعلن بدء برنامج "نحن أصحاء" للعام الثالث

أعلن المجلس الأعلى للصحة بدء برنامج "نحن أصحاء" في عامه الثالث على التوالي، على أن يشمل هذا العام جميع المدارس الابتدائية المستقلة بالدولة.

وقالت الشيخة الدكتورة/ العنود بنت محمد آل ثاني مدير تعزيز الصحة والأمراض غير الانتقالية بالمجلس الأعلى للصحة –في كلمة افتتحت بها اللقاء التعريفي بالبرنامج الذي عقد بمقر المجلس وبحضور المدراء التنفيذيين وأصحاب تراخيص المدارس الابتدائية المستقلة– إن البرنامج في نسخته الثالثة هذا العام يتم تنفيذه بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية (برنامج المدارس المعززة للصحة) ومؤسسة قطر وشركة ميرسك قطر للبترول وإدارات المدارس المشاركة.

وأضافت أن هذا اللقاء التعريفي يأتي بهدف تعريف المدارس المشمولة في البرنامج بأهدافه ومحاوره، على أن يتم عقد ورش تدريبية خلال الفترة القليلة المقبلة لممثلين عن هذه المدارس قبل بدء التنفيذ الفعلي للأسابيع التي يتمحور حولها البرنامج في عامه الثالث.

وأشارت الشيخة الدكتورة العنود بنت محمد آل ثاني إلى أن تنفيذ برنامج "نحن أصحاء" بين طلاب المدارس بالمرحلة الابتدائية بدأ منذ عام ٢٠١٠ – ٢٠١١، وكان الهدف العام من هذا البرنامج هو التركيز على اكتساب وممارسة الأنماط الصحية للحياة من قبل أطفال الصف الخامس في المدارس الابتدائية من خلال زيادة الوعي بينهم وتشجيعهم على ممارسة النشاط البدني قبل وأثناء وبعد الدوام المدرسي وتشجيع الأطفال على اختيار الأغذية والمشروبات الصحية في المدرسة وخارج المدرسة.

ولفتت إلى أن أهداف البرنامج يتم تنفيذها على مدار ثمانية أسابيع، يتناول كل أسبوع محور رئيس، حيث يأتي الأسبوع الأول تحت عنوان "صحتك وغذاؤك، والثاني "وصفات صحية للوجبات الخفيفة"، والثالث "الماء مصدر الحياة"، والرابع "اختر رياضتك المفضلة"، والخامس "النوم والصحة"، والسادس "طعامك وصحة أسنانك"، والسابع "حياة بلا تبغ"، والثامن "خطوات واثقة نحو التغيير".

وأوضحت مدير تعزيز الصحة والأمراض غير الانتقالية أن برنامج "نحن أصحاء" تم تطبيقه في الأعوام ٢٠١١–٢٠١٠ و٢٠١٢– ٢٠١٣ في ٣٤ مدرسة مستقلة في المرحلة الابتدائية، فيما سيتم في العام الحالي تطبيقه على جميع المدارس الابتدائية المستقلة بالدولة.

وأكدت الشيخة الدكتورة العنود بنت محمد آل ثاني أن نجاح البرنامج في الفترة الماضية كان بفضل جهود جميع الشركاء من أجل تحسين السلوك الصحي وتطبيق ومتابعة البرنامج بصورة منتظمة مع جمع البيانات عن إنجازات البرنامج وتأثيراته، لتحديد مدى توافق سير أنشطة البرنامج مع الخطة الموضوعة له.

وشددت الشيخة الدكتورة العنود بنت محمد آل ثاني على أن البرنامج يُعتبر مشروعاً قومياً متكاملاً يهدف إلى تنمية وتطوير المجتمع، وليكون ركيزة قوية في تعزيز الصحة للمجتمع ككل، لاسيما وأنه أحد مبادرات المجلس الأعلى للصحة لتفعيل رؤية قطر ٢٠٣٠ لتنمية طفولة مُثلى وذلك بالتركيز على السنوات المبكرة من عمر الفرد.

هذا، وتتمثل أهمية برنامج "نحن أصحاء" في أن الحاجة للوعي الصحي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل ظروف عالمنا المتغير الذي يُعاني فيه الإنسان من ظواهر ومستجدات بيئية وصحية لم تكن معروفة أو بالمستوى والحجم الذي هي عليه اليوم، وأن الجهل بقواعد الصحة وتداول الأفكار الخاطئة وعدم معرفة مصادر الأمراض يؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاكة.

وتتجسد أهمية البرنامج أيضاً في أنه يعمل على زيادة الوعي الصحي مع تنشيط التفاعل بين المدرسة والمجتمع والأسرة إضافة إلى تحسين البيئة المدرسية والحفاظ عليها.

إيران تصدر عقوبات قاسية بالسجن لنشطاء حقوق الأذرية

طهران –الصحيفة

طالبت منظمة هيومن ريتس وتش المسؤولين الإيرانيين أن يفرجوا على الفور ودون شروط عن خمسة نشطاء في مجال الحقوق العرقية. وكانت قد صدرت عقوبات قاسية بالسجن في حق النشطاء الخمسة فقط بسبب انتمائهم إلى حزب يعمل بشكل سلمي من أجل كفالة الحقوق المدنية والثقافية للأقلية الأذرية في إيران. وأيدت محكمة الاستئناف مؤخراً الأحكام بالسجن لمدة تسع سنوات التي كانت قد صدرت في حق الأشخاص الخمسة.

وقال أعضاء من حزب يئني كاموح الأذري لـ هيومن رايتس ووتش إن إدانة الأشخاص الخمسة تمت في محاكمة مغلقة دامت يومين اثنين بتهم "تأسيس منظمة غير قانونية" و"الدعاية ضدّ الدولة" بسبب انتمائهم إلى الحزب. كما قال أعضاء حزب يئني كاموح، الذي يعني اختصارًا باللغة الأذرية "حركة الصحوة الوطنية الجديدة في جنوب أذربيجان"، إن الحزب قام بدعم الهوية الأذرية لأكثر من عشر سنوات، ودافع عن العلمانية وحق تقرير المصير للأقلية الأذرية في إيران.

وقال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "إن مطالبة أعضاء الحزب بحقوقهم أو بالحكم الذاتي بشكل سلمي ليس سبباً للحكم على المنتمين إلى هذه الأقلية العرقية بالسجن لفترات طويلة. لم نطلع على أي أدلة توحي بأن هؤلاء الأشخاص، أو المجموعة التي ينتمون إليها، ارتكبوا أي خطأ سوى ممارسة حقهم في التظاهر".

وتعتبر الأذرية أكبر أقلية عرقية في إيران، ويُقدر عدد أفرادها بـ ١٥ مليون نسمة يتمركز أغلبهم في شمال غرب البلاد.

وكانت محكمة استئناف في مدينة تبريز في الشمال الغربي قد أيدت، في ١٦ يونيو/ ٢٠١٣، أحكاماً بالسجن لمدة تسع سنوات في حق محمود فضلي، وآيات مهرعلي بيغلو، وشهرام رادمهر، ولطيف حسني، وبهبود قلي زاده بتهم تتعلق بالأمن القومي. وجاء هذه الأحكام بعد أقل من شهرين منذ أن تمت إدانة الأشخاص الخمسة في الفرع ٣ من المحكمة الثورية في تبريز. ويقبع الرجال الخمسة في الوقت الحالي في سجن رجائي شهر، في مدينة كرج التي تبعد ٤٧ كيلومترًا عن العاصمة طهران.

وكانت قوات الأمن قد اعتقلت أربعة متهمين في المناطق ذات الأغلبية الأذرية في شمال غرب إيران بين ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ و١٦ فبراير/ شباط ٢٠١٣، بينما تم اعتقال لطيف حسني في ٦ فبراير/شباط في مدينة كرج. وقامت الشرطة بنقل جميع المتهمين إلى السجن المركزي في تبريز في بداية مارس/آذار، بعد أن قام أعوان من وزارة الاستخبارات بالتحقيق معهم لأسابيع متعددة في مركز اعتقال تابع للوزارة، بحسب معلومات قدمها سجاد رادمهر، شقيق شهرام رادمهر.

كما قال سجاد رادمهر أن الرجال تعرضوا إلى الاعتداء الجسدي والنفسي أثناء التحقيق، وان شقيقه صار يعاني، بعد الاعتقال، من آلام حادة في الرأس، وفقد وعيه ثلاث مرات أثناء الاستجواب.

وقال أقارب المعتقلين الآخرين إنهم يعانون من أمراض وهم في حاجة إلى رعاية طبية ضرورية لا يحصلون عليها داخل السجن. كما قال الأقارب إن الرجال الخمسة دخلوا في إضراب جوع منذ ١٣ يوليو/ احتجاجاً على المحاكمة غير العادلة وظروف الاحتجاز.

وقالت زهراء فرجزاده، زوجة مهرعلي بيغلو، لـ هيومن رايتس ووتش إن جميع محاميي المتهمين لم يتمكنوا من الإطلاع على ملفات موكليهم أثناء مرحلة التحقيق، الذي أشرفت عليه وزارة الاستخبارات. كما قالت إن المحامين طالبوا بشكل متكرر بتأخير المحاكمة حتى يتمكنوا من الإطلاع على التهم الموجهة إلى موكليهم وإعداد الدفاع الكافي، ولكن القاضي حدد المحاكمة بعد أسبوع واحد من السماح لهم بالإطلاع على الملفات. كما قالت زهراء فرجزاده إن محكمة الاستئناف رفضت قبول مطلب تقدم به المحامون لإلغاء الحكم الابتدائي بسبب الأخطاء المتعددة التي وقعت فيها المحاكمة

وقالت فاطمة حيدري، زوجة محمود فضلي، لـ هيومن رايتس ووتش، إن السلطات هددت المتهمين، بعد دخولهم في إضراب عن الطعام، بمعاقبتهم بنقلهم إلى سجون في طهران، وإن مسؤولي السجن قاموا فعلاً بنقل الرجال إلى سجن ايفين في طهران في بداية أغسطس دون إعلام عائلاتهم. وبعد ذلك قام المسؤولون بنقلهم إلى سجن رجائي شهر، ومازالوا إلى الآن هناك. يَذكر أن الرجال الخمسة علقوا الإضراب عن الطعام.

وينتمي جميع المعتقلين إلى اللجنة المركزية لحزب يئني كاموح، بينما يشغل لطيف حسني منصب الأمين العام فيه. وكانت السلطات قد اعتقلت الرجال في ٢٠١٠ بسبب انتمائهم إلى الحزب، وأصدرت المحكمة الثورية في حقهم أحكاما مختلفة بالسجن، لفترات تراوحت بين ستة أشهر و١٨ شهراً، بتهم مماثلة للتهم التي وجهت لهم في أبريل/نيسان.

وأمضى شهرام رادمهر عقوبة بالسجن لمدة ستة أشهر قبل اعتقاله آخر مرة، بينما لم يتم استدعاء الآخرين من قبلَ لقضاء عقوباتهم. واستناداً إلى سجاد رادمهر، فإن السلطات اعتقلت ٢٠ عضواً في الحزب في ٢٠١٠، وحذرت المتهمين الخمسة بشكل متكرر بضرورة وقف نشاطاتهم قبل أن تنفذ الاعتقالات الأخيرة.

وتوجد سجلات احتجاز سابقة في حق عديد الأشخاص، من بينهم محمود فضلي وبهبود قلي زاده، بسبب أنشطة أخرى متعلقة بالحقوق الأذرية، بما في ذلك مظاهرات بحيرة أرمية في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، التي أدت إلى اعتقال عشرات المحتجين.

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإيران طرف فيه، على أن تفتح السلطات "قضية [تكون] محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية"، وأن تعطي للمتهم "من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه". كما تنص المادة ٢٧ من العهد على أن تحترم حقوق المنتسبين إلى أقليات في التمتع بثقافتهم أو المجاهرة بدينهم وممارسة شعائرهم و استخدام لغتهم.

ورغم أن المادة ١٥ من الدستوري الإيراني تنص على أن الفارسية هي "اللغة الرسمية والمشتركة في إيران"، إلا أن الدستور يسمح أيضاً "باستخدام اللغات المحلية والعرقية في الصحافة والإعلام التابع إلى هذه المجموعات، وتدريس أدبهم في المدارس مع الأدب الفارسي". كما تنص المادة ١٩ من الدستور على أن "الشعب الإيراني، بصرف النظر عن انتمائه العرقي أو القبلي، يتمتع بحقوق متساوية، ولا يمكن أن تكون صفات من قبيل اللون أو الجنس أو اللغة سبباً للتمييز".

وفي ١ أغسطس بعثت هيومن رايتس ووتش برسالة مفتوحة إلى حسن روحاني، الرئيس المنتخب، لدعوته إلى تنفيذ سياسات "تضمن حماية قانونية متساوية لجميع الإيرانيين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني".

وقال جو ستورك: "إن معاملة إيران للأقلية الأذرية، أكبر أقلية في البلاد، تكشف الكثير عن موقف الحكومة من الحقوق الأساسية والحماية المتساوية التي يكفلها القانون لجميع الإيرانيين. وإذا حكمنا على ذلك من خلال المعاملة التي لقيها هؤلاء النشطاء الخمسة، فسنلاحظ الحاجة إلى مزيد من العمل لرأب الصدع بين ما يقوله ويفعله المسؤولون عندما يتعلق الأمر بحقوق الأقليات".

منظمة حقوقية عربية في بريطانيا تحذّر من تهويد القدس والأقصى

لندن –الصحيفة

حذرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا اليوم الثلاثاء من أن مدينة القدس والمسجد الأقصى يتعرضان إلى عملية تهويد منهجية، في ظل ما اعتبرته صمتاً كاملاً من المجتمع الدولي وعلى مرأى ومسمع من الإنسانية جمعاء.

وقالت المنظمة "إن سلطات الاحتلال تقوم بهدم المنازل وتشريد سكانها من نساء وأطفال ورجال دون أي اعتبار لكل المواثيق والقوانين الدولية، وتوسيع المستوطنات في القدس وجلب المزيد من المستوطنين لإضفاء صبغة يهودية كاملة على المدينة".

وأضافت "أن بلدية الاحتلال تنشط بأعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى ما أدى إلى حدوث انهيارات خطيرة في أماكن مختلفة، فيما قامت سلطاته ببناء كنس يهودية أحاطت بالمسجد من كل جانب، ووضعت مخططاً لبناء كنيس في ساحات المسجد الأقصى عند مدخل المصلى المرواني في الجهة الجنوبية الشرقية من المسجد".

وأشارت إلى "أن سلطات الاحتلال تنظم زيارات استفزازية لمختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي بشكل منتظم تحت حراسة قوات الاحتلال لأداء صلوات تلمودية في استفزاز صارخ لمشاعر العرب والمسلمين وتدنيس منهجي للمكان".

واعتبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا "أن السبب الرئيسي وراء تفاقم الجرائم بحق مدينة القدس والمسجد الأقصى مرده عدم وجود موقف دولي حاسم من هذه الجرائم التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية".

ودعت الدول العربية والإسلامية إلى "التحرك سريعاً باتجاه مؤسسات المجتمع الدولي الفاعلة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة لوضع حد لجرائم الاحتلال المستمرة في مدينة القدس".

الأردن: استخـــدام مواد قانون المطبوعـــات والنشر فـــي محاصرة المواقع الإلكترونية

عمان–الصحيفة

أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان استمرار السلطات الأردنية في إغلاق المواقع الإلكترونية الإخبارية، بزعم تطبيق القانون الصادر في عام ٢٠١٢ والذي يفرض قيوداً علي حرية الصحافة الإلكترونية وحرية التعبير علي شبكة الإنترنت.

وكانت السلطات الأردنية قد قامت بحجب ١٦ موقعاً إلكترونياً من بينها موقع (المنارة نيوز)، وموقع مدونة (حبر) والذي كان مرشحاً لنيل أفضل مدونة عربية منذ قرابة الشهر، وهو ما أكدته رئيسة تحريره لينا عجيلات حيث أوضحت انه مدونة ولا ينطبق عليها تعديلات القانون، وبعد حجب هذه المواقع أصبح عدد المواقع التي تم حجبها حتي الآن طبقًا لتصريحات مدير دائرة المطبوعات والنشر الأردنية فايز الشوابكة ٢٥٤ موقعًا، خلال شهر بزعم عدم الحصول علي ترخيص، بموجب مواد قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله خلال عام ٢٠١٢، ووضع المزيد من القيود علي حرية الصحافة الإلكترونية.

وكان مدير دائرة المطبوعات والنشر الأردنية فايز الشوابكة قد هدد خلال شهر إبريل في محاضرة ألقاها بجامعة البترا تحت عنوان (المواقع الإلكترونية ومعدل المطبوعات والنشر) بحجب المواقع الالكترونية غير المرخصة، والتي أوضح فيها أنه سوف يتم حجب المواقع تنفيذاً لقانون المطبوعات والنشر المعدل، وذلك بعد انتهاء المهلة التي تم منحها لأصحاب المواقع الإلكترونية لتعديل أوضاعهم القانونية.

وكان مجلس النواب الأردني قد أقر يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠١٢، قانوناً بتعديل مواد قانون النشر والمطبوعات الأردني (قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨). وتضيف التعديلات إلي عقوبة الغرامة المالية المنصوص عليها في القانون الأصلي، في حال صدور مطبوعة دون الحصول علي ترخيص، منح السلطة التنفيذية، الحق التقديري في غلق المؤسسة المصدرة للمطبوعة، ومنع صدورها، ومصادرة نسخها. كما تفرد التعديلات للصحافة الإلكترونية مادة تتضمن إلزام أي مطبوعة إلكترونية (موقع علي شبكة الإنترنت)، تنشر أخباراً أو تحقيقات أو مقالات أو تعليقات، تتناول الشأن الداخلي أو الخارجي للمملكة، بالحصول علي ترخيص من إدارة المطبوعات، ويشترط أن يصدر الترخيص باسم صحفي مسجل في نقابة الصحفيين الأردنية. ويتيح القانون للسلطات حجب أي موقع إلكتروني يرتكب أي مخالفة واردة في نصوصه بموجب حكم قضائي.

وقالت الشبكة العربية "إن إغلاق السلطات الأردنية للمواقع الإلكترونية يعد انتهاكاً صريحاً لالتزامات الأردن الدولية وفقاً للعهود والمواثيق الدولية، حيث نصت المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصدقة عليه الأردن، علي أنه لكل إنسان حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

وطالبت الشبكة العربية السلطات الأردنية بإلغاء قرار حجب المواقع الإلكترونية ومراجعة التعديلات التي تم إدخالها علي قانون المطبوعات والنشر والتي تقوض حرية الرأي والتعبير.

إيقاف بث ٥ قنوات فضائية وأغلاق مكاتبها في مصر

القاهرة–الصحيفة

استنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الأحكام التي أصدرتها دائرة الاستئمار بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والتي قضت بإيقاف بث ٥ قنوات فضائية وهي "الجزيرة مباشر مصر, والحافظ , واليرموك, والقدس, وأحرار ٢٥ وإغلاق مكاتبها في مصر.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها بقبول الدعوي التي رفعها الفنان هاني رمزي ضد قناة الحافظ وقضت بوقف بث القناة نهائياً وإيقاف التراخيص الممنوحة لشركة البراهين القائمة علي القناة نهائياً .

كما حكمت المحكمة بإيقاف بث قنوات الجزيرة مباشر مصر والحافظ واليرموك والقدس وأحرار ٢٥ وإغلاق مكاتبها وذلك علي خلفية الدعاوى المرفوعة ضد القنوات وتتهمها بتهديد السلم الاجتماعي ونشر شائعات وأخبار كاذبة ومضللة تضر بالأمن العام وتنشر الفتنة.

ويذكر أن تلك الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري تأتي بالتوازي مع قيام أجهزة الأمن المصري بمداهمة وإغلاق ٣ مكاتب لمجموعة قنوات الجزيرة في مصر وترحيل عدد من العاملين فيها، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر باتخاذ الإجراءات القانونية ضد قناة الجزيرة التي تعمل في مصر دون ترخيص.

وكانت أجهزة الأمن المصرية قد داهمت مقر قناة الجزيرة الإنجليزية وألقت القبض علي فني صوت يعمل بالقناة، وداهمت مكتب وكالة أنباء آسيا وألقت القبض علي مديره، في مساء يوم الأحد الماضي وصادرت عدد من الأجهزة وقدمت المقبوض عليهم للنيابة بتهم بث مواد إعلامية من شأنها تكدير الأمن العام، ونشر أنباء كاذبة، وحيازة أجهزة بث دون ترخيص، وقد تم عرضهم علي النيابة التي قررت إطلاق سراح فني الصوت بقناة الجزيرة الإنجليزية بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه ومدير وكالة أنباء آسيا بكفالة مالية قدرها ٥ آلاف جنيه ومصادرة الأجهزة والمعدات.

كما أن أجهزة الأمن المصرية سبق وأن أغلقت عدد من القنوات الفضائية وداهمت مقر وسائل إعلامية أخري منذ يوم ٣ يوليو وحتي الآن, ففي يوم ٣ يوليو أغلقت السلطات المصرية قنوات الحافظ ومصر ٢٥ والناس والرحمة وفي اليوم نفسه داهمت الأجهزة الأمنية مكتب قناة الجزيرة مباشر مصر وألقت القبض علي بعض العاملين في القناة قبل أن يتم إطلاق سراحهم بعد ذلك، وفي يوم ١٠ يوليو قامت مديرية أمن الجيزة بمداهمة مقر قناة "أمجاد" الفضائية وصادرت الأجهزة وقررت إغلاق القناة, كما قامت الأجهزة الأمنية في يوم ٢٠ يوليو باقتحام مكتب قناة العالم الفضائية وصادروا عدد من الأجهزة الخاصة بالقناة, والقوا القبض علي مدير المكتب أحمد السويفي وتعرض للاحتجاز حتي قررت النيابة إطلاق سراحه في اليوم التالي, وفي ٢٠ أغسطس الماضي قامت الشرطة المصرية باقتحام مكتب وكالة إخلاص للأنباء "IHA" وهي تركية مستقلة واحتجزت مدير المكتب وصادرت أجهزة ومعدات الوكالة والتراخيص الممنوحة للوكالة.

وفي الفترة ما بين ٢٦ يونيو وحتي ٢٦ أغسطس رصدت الشبكة العربية ١١٢ انتهاكاً ضد الحريات الصحفية من قبل أجهزة الأمن المصرية والمتظاهرين المؤيدين لجماعة الأخوان المسلمين.

وأضافت الشبكة العربية: "أن حجم الانتهاكات الكبير ضد الحريات الإعلامية الذي تشهده مصر خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها الآن يشعرنا بالقلق علي مستقبل الديمقراطية والحريات، ويجب علي السلطات المصرية أن تتخذ تدابير وإجراءات من شأنها أن تكفل حرية الإعلام وإن تجعله شريك أساسي في تلك المرحلة التي أعقبت الإطاحة بنظامين في أقل من ٣ سنوات."

العراق: استخدام القوة بوجه المحتجين الذين تظاهروا ضد الأجور المسرفة للسياسيين

بغداد –الصحيفة

خرج الآلاف من العراقيين في بغداد وعدد من المدن في جنوب العراق إلى الشوارع بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٣ للاحتجاج على المعاشات التقاعدية المفرطة التي يتمتع بها أعضاء البرلمان، على الرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتخذتها السلطات لخنق المعارضة، وعدم إعطاء الحكومة تصريح للمظاهرة.ففي مدينة الناصرية، جنوب شرق بغداد، استخدمت القوات العراقية خراطيم المياه لتفريق الحشود، بينما في مدن أخرى اعتدت شرطة مكافحة الشغب المسلحة على المتظاهرين بالهراوات والغاز المسيل للدموع واعتقلتهم. فوفقاً للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أصيب ١٠ متظاهرين على الأقل.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش، بأن منظمي الاحتجاجات في العاصمة بغداد التزموا بموجب لوائح وزارة الداخلية وتقدموا بطلب للحصول على تصاريح لتنظيم المظاهرات – على الرغم من أن مثل هذه اللوائح تخترق الضمانات الواردة في الدستور العراقي. إلا انه تم رفض طلبات المحتجين دون تفسير بتاريخ ٢٢ آب، بعد يوم واحد من تقديمها. وبعد بضعة أيام، نشرت وزارة الداخلية بيان على موقعها الرسمي على الانترنت، أشارت فيه إلى "اعتبارات مخاطر الإرهاب من قبل القاعدة والبعثيين" كسبب لتأجيل الاحتجاجات.

حيث شهدت البلاد ارتفاعاً كبيراً في مستوى العنف هذا العام مع أكثر من ٦٠٠ شخص قتلوا حتى الآن في شهر اغسطس الماضي . ويأتي هذا التصعيد في العنف القاتل وسط تزايد التوترات الطائفية، مما أدى إلى اقتحام الجيش لمخيم احتجاجي سني مناهض للحكومة قرب الحويجة في شهر ابريل الماضي.

ولا يتفق الجميع على أن حظر الاحتجاجات هو أفضل وسيلة لحماية المواطنين. حيث قرر المنظمون المضي قدماً في المظاهرات المخطط لها. فبعد كل شيء، يتم إعطاء أعضاء البرلمان متوسط راتب ١٠ آلاف دولاراً في الشهر، وميزانية قدرها ٢٠ ألف دولاراً شهريا للأمن والإيجار والمصاريف الثابتة. كما أنهم يتمتعون براتب التقاعد الذي يشكل ٨٠ في المائة من رواتبهم الكاملة لبقية حياتهم. في عام ٢٠١٣، حيث أفيد أن أكثر من ٣٠٠ نائب حصلوا على حوالي ٧٢ ألف دولار في السنة في بلد بلغ متوسط الأجر فيها ٦ آلاف دولار في عام ٢٠١٢.

سوريا: مطالبة بالكشف عن مصير فريق "أورينت نيوز" المختطف

بغداد –الصحيفة

أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اختطاف فريق عمل قناة أورينت نيوز من قبل مسلحين مجهولين، وسرقة سيارة البث التابعة للقناة، واقتيادهم لمكان مجهول.

وكان مسلحين مجهولين قاموا باختطاف فريق عمل قناة أورينت نيوز الفضائية السورية في الخامس والعشرين من يوليو ٢٠١٣، حيث اختطف كل من "عبيدة بطل" مراسل "أورينت نيوز" , والفني "حسام نظام الدين"، والفني "عبود المعتق" خلال قيامهم بعملهم بالقرب من منطقة تل رفعت، وتم اقتيادهم الى جهة مجهولة، وسرقة سيارة البث المباشر وكافة أدوات التصوير، كما قامت جماعة مسلحة بمهاجمة مكتب القناة في مدينة تل رفعت في ريف حلب الشمالي.وقالت الشبكة العربية: "إن اختطاف فريق عمل قناة الأورينت يأتي استمراراً لعملية استهداف فرق عمل القناة، حيث تأتي عملية الاختطاف بعد أيام من مقتل حسن بركات أحد مسعفي مؤسسة أورينت الإنسانية، عندما تعرضت وحدة طبية تابعة للمؤسسة لإطلاق نار".

ومن المرجح أن تكون عناصر تابعة أو مؤيدة للنظام السوري هي من قامت بعملية الاختطاف، وخاصة أن هذه القناة من القنوات المؤيدة للثورة السورية المطالبة برحيل بشار وسياستها تتبنى وجهات نظر قريبة من المعارضة، وسبق

وأن لاحق النظام السوري بعض العاملين بها حيث اعتقلت أجهزة الأمن السورية في السادس من يونيو ٢٠١٣ المهندس عبد الرحمن ريا المختص بالنظم التلفزيونية، وأحد اعضاء الفريق المؤسس لقناة أورينت التليفزيونية.

وطالبت الشبكة العربية النظام السوري بالكشف عن مصير فريق عمل القناة المختفي والإفراج الفوري عنهم وضمان سلامتهم.

وطالبت الشبكة العربية كافة الأطراف المتنازعة بالأراضي السورية بعدم الزج بالصحفيين والإعلاميين في صراعهم المسلح، والنأي بهم عن أي صراع أو نزاع مسلح، وتسهيل عملهم الإعلامي وتوفير المناخ الملائم لهم لنقل المعلومات وحقيقة ما يجري في سوريا.

تراهن إن الطريق من هنا
أراهنك إن الطريق من هنا
كيف ماتحب لكن إذا طريقك خطأ..يكون العفا عليك!!
وإذا صحيح العفا عليك !!
سائقي سيارات إسعاف "واقدون" لايعرفون طريق المستشفى !!

Google
الديمقراطية

اللجنة الطبية
هاكم تأميني الصحي..ألجيه ماعندكم حجة أبيكم إتطمشوني "المستشفى الأمريكي" في تايلاند !!
بدء تطبيق نظام التأمين الصحي

العودة إلى المدارس
طالب
مدرسة
مستقلة
طالب
مدرسة
خاصة
مدرس
خصوصي

الأسلحة الكيميائية

المستشار / علي محرم عبدالرؤوف
الخبير القانوني باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

ماهو المقصود بالأسلحة الكيماوية؟

تعد الأسلحة الكيماوية من أسلحة الدمار الشامل ، لما لها من تأثير كبير على الأحياء في المناطق التي تستخدم فيها ، وعلى الرغم من أن تلك النوعية من الأسلحة تحتاج لبعض الخبرات العلمية حتى يكون استخدامها مؤثراً ، فإن إنتاجها يعد أسهل من إنتاج الأسلحة النووية ويمكن إخفاؤها دون عناء.

ووفقاً لاتفاقية عام ١٩٩٣ بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة يقصد بمصطلح "الأسلحة الكيميائية" ما يلي، مجتمعاً أو منفرداً:

- أ • المواد الكيميائية السامة وسلائفها، فيما عدا المواد المعدة منها لأغراض غير محظورة بموجب هذه الاتفاقية ما دامت الأنواع والكميات متفقة مع هذه الأغراض.
- ب • الذخائر والنبائط المصممة خصيصاً لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار عن طريق ما ينبعث نتيجة استخدام مثل هذه الذخائر والنبائط من الخواص السامة للمواد الكيميائية السامة المحددة في الفقرة الفرعية (أ)
- ج • أي معدات مصممة خصيصاً لاستعمال يتعلق مباشرة باستخدام مثل هذه الذخائر والنبائط المحددة في الفقرةالفرعية (ب).

ويقصد بمصطلح "المادة الكيميائية السامة": أي مادة كيميائية يمكن من خلال مفعولها الكيميائي في العمليات الحيوية أن تحدث وفاة أو عجزاً مؤقتاً أو أضرار دائمة للإنسان أو الحيوان، ويشمل ذلك جميع المواد الكيميائية التي هي من هذا القبيل بغض النظر عن منشئها أو طريقة إنتاجها، وبغض النظر عما إذا كانت تنتج في مرافق أو ذخائر أو أي مكان آخر.

ويقصد بمصطلح "السليفة": أية مادة كيميائية مفاعلة تدخل في أي مرحلة في إنتاج مادة كيميائية سامة بأي طريقة كانت. ويشمل ذلك أي مكون رئيسي في نظام كيميائي ثنائي أو متعدد المكونات.

ماهي الأمثلة لبعض العناصر الكيماوية التي قد تستخدم كسلاح كيماوي؟

هناك بعض العناصر الكيميائية مثل:

١. الموستارد الكبريتي: هو عنصر قلوي يسبب البثور،ولا يوجد علاج للموستارد الكبريتي، ولكن إزالة التلوث فوراً من كل المناطق المحتمل إصابتها به خلال دقائق، هو الحل الوحيد لخفض تأثيره المدمر للأنسجة.

٢. في إكس (V X) : هو مركب كيماوي عالي السّمية في حالتيه السائلة والغازية وهو يهاجم الجهاز العصبي المركزي ويقتل الـ في إكس خلال دقائق من التعرض له.

٣. السارين : هو عنصر كيماوي عالي السمّية في حالتيه الغازية والسائلة ويهاجم الجهاز العصبي، ويسبب السارين الوفاة خلال دقائق من التعرض له.

٤. غاز الكلورين : هو غاز لونه أخضر ويميل إلى الاصفرار ورائحتة حادة، وهو أثقل من الهواء بما يساعده على البقاء بالقرب من سطح الأرض ويتفاعل الكلورين بقوة مع العديد من المركبات الحيوية محدثاً حرائق وانفجارات.

٥. السيانيد الهيدروجيني: هو غاز أو سائل عديم اللون شديد الاشتعال ويحدث دخاناً سمّياً في حالة وجود حرائق أو انفجارات.

ماهي الجهود الدولية لحظر وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية؟

أقبل المجتمع الدولي على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بعد الحرب العالمية الأولى وأكد على هذا الحظر مجدداً في عامي ١٩٧٢ و١٩٩٣ عن طريق منع تطوير هذه الأسلحة وإنتاجها وتخزينها ونقلها، وجاءت التطورات الحديثة في العلوم الحيوية والتكنولوجيا البيولوجية، فضلاً عن التغييرات في البيئة الأمنية لتزيد من القلق إزاء احتمالات تجاهل القيود طويلة الأمد المفروضة على استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو حتى تقويضها.

وكان سوء تسخير العلوم أو الإنجازات العلمية في صنع أسلحة تنشر السموم والأمراض يثير دائماً الذعر والمقت لدى الرأي العام ،ولخصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرهبة العامة حيال استخدام هذه الأسلحة في النداء الذي وجهته في شباط/فبراير عام ١٩١٨ ووصفت فيه هذه الأسلحة "بالاختراعات الهمجية" التي "لا يمكن وصفها إلا بالإجرامية".

وكان اللجوء إلى هذه الأسلحة من قبيل المحرمات على مدى قرون طويلة، إلا أن استخدام الغازات السامة في الحرب العالمية الأولى أدى إلى إبرام أول اتفاق دولي وهو بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية في الحرب.

ورغم الخسائر البشرية الفادحة والدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لم تكن الأطراف المتحاربة الرئيسية قد استعملت الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد بعضها البعض ،وربما يُعزى ذلك إلى الخشية من الأعمال الانتقامية باستخدام أسلحة مماثلة، لكن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أرسى مع ذلك قاعدة قانونية جديدة وواضحة في القانون الدولي.

وحظيت قواعد هذا البروتوكول بالاحترام في مئات النزاعات المسلحة التي وقعت منذ عام ١٩٢٥ تقريباً أما الانتهاكات القليلة المعروفة والبارزة التي ارتكبت، فقد أثارت إدانة دولية واسعة النطاق وملاحقات جنائية في بعض الحالات.

وكان بروتوكول عام ١٩٢٥ من العلامات الفارقة في القانون الدولي الإنساني، وتبعته صكوك قانونية أخرى في شكل اتفاقيات اعتمدتها الدول عامي ١٩٧٢ و١٩٩٣.

وشكلت اتفاقية عام ١٩٧٢، المشار إليها عادة باسم اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، خطوة رئيسية في العمل على إزالة هذه الأسلحة الشنيعة كلية. ولما كان استخدام هذه الأسلحة محظوراً بموجب بروتوكول عام ١٩٢٥، نصت الاتفاقية على حظر استحداث وإنتاج وتخزين وحيازة ونقل الأسلحة الكيمائية، بما في ذلك نظم إطلاقها، وطالبت بتدميرها.

ودعت الاتفاقية أيضا كل بلد إلى العمل على سن تشريعات وطنية من أجل إنفاذ الحظر المنصوص عليه فيها، وتُعقد بانتظام مؤتمرات استعراضية تضم كافة الأطراف الموقعة من أجل رصد الامتثال لأحكام الاتفاقية واعتماد توصيات تهدف إلى تشجيع تنفيذها وتعزيز فعاليتها.

أما اتفاقية عام ١٩٩٣ الخاصة بالأسلحة الكيميائية فشكلت تطوراً قانونياً مماثلاً، إذ وسعت نطاق الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيمائية والمنصوص عليه في بروتوكول عام ١٩٢٥، ليشمل حظر استحداث وإنتاج وتخزين وحيازة ونقل الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك نظم إطلاقها، وشملت أيضاً تدمير تلك الأسلحة

ونظراً لأن الإنجازات في مجال الكيمياء يمكن أن تعود مع ذلك بمنافع كبيرة على البشرية، فالاتفاقية تشجع الصناعة الكيميائية في العالم بأسره وتراقب تطورها.

وتتولى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، تنفيذ إجراءات التحقق على الصعيد الدولي ، وتقدم مساعدة تقنية إلى الدول في مجال تنفيذ أحكام الاتفاقية، ويتعين على كل دولة إنشاء سلطة وطنية تكون نقطة وصل مع المنظمة وتسهر على تنفيذ الاتفاقية.

حظر الأسلحة الكيميائية ، وما هو رأي القانون الدولي؟

يحظر بشكل مطلق استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في النزاعات المسلحة بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ ،والقانون الدولي الإنساني العرفي.

هل تماثل هذه الأسلحة "الغاز المسيل للدموع"؟

الإجابة بلا ، فـ "الغازات المسيلة للدموع" والمعروفة أيضاً باسم "مواد مكافحة الاضطرابات" هي مواد كيمائية تسبب ألماً مؤقتاً والتهاباً في الجلد والعين والجهاز التنفسي، وحظيت منذ فترة طويلة بالقبول باعتبارها وسائل مشروعة لإنفاذ القانون، وبالرغم من أن استخدامها لا يخلو من المخاطر، إلا أن ضحاياها يستردون عافيتهم دون الحاجة للحصول على عناية طبية ،وثمة فرق كبير بين كم المواد التي تستخدم في مكافحة الاضطرابات التي من شأنها أن تسبب هذه الآثار ،والكم الذي يؤدى إلى القتل.

وفي هذا المقام نصت الفقرة (٩) من المادة الثانية من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ على أن : يقصد بمصطلح "أغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية" : (أ) .... (ب) .....(ج..... (د) إنفاذ القانون بما في ذلك لأغراض مكافحة الشغب المحلي

إلا أنه ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثارت في الآونة الأخيرة المخاوف إزاء الاهتمام السائد بين قوات الشرطة والأمن والقوات المسلحة باستخدام المواد الكيميائية السامة – لاسيما العقاقير المخدرة الخطيرة – كوسائل لإنفاذ القوانين مصممة لتتسبب في فقدان الوعي أو العجز الكامل بصورة أخرى، وقد وصفت هذه المواد بأنها "مواد كيميائية مسببة للعجز" ، ولا تشكل هذه المواد جزءً من عوامل مكافحة الشغب المعروفة "بالغازات المسيلة للدموع" المسموح بها فقط بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية كوسيلة "لإنفاذ القانون"، بما في ذلك "لأغراض السيطرة على أعمال الشغب على المستوى الوطني".

وقد وجهت اللجنة الدولية الدعوة إلى عقد اجتماعين لخبراء دوليين في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ لاستكشاف تداعيات "المواد الكيميائية المسببة للعجز". واستقر الرأي أثناء هذين المحفلين على أن استخدام هذه الأسلحة قد يعرض حياة المصابين بها وصحتهم للخطر، وقد يهدد بتقويض القانون الدولي الذي يحظر الأسلحة الكيميائية، وقد يشكل "منحدراً خطيراً" نحو العودة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية مجددًا أثناء النزاعات المسلحة ،ومن أجل مواجهة هذه المخاطر، فقد وجهت اللجنة الدولية نداءاً إلى كافة الدول في شباط/ فبراير ٢٠١٣ تدعوها فيه إلى الاكتفاء باستخدام مواد مكافحة الشغب فقط لأغراض إنفاذ القانون بدلاً من اللجوء إلى استخدام المواد الكيميائية السامة.

كما أن اللجنة الدولية دعت جميع الدول، إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلا، لتقييد استخدام المواد الكيمائية السامة كأسلحة لأغراض إنفاذ القانون وحصرها في مواد مكافحة الاضطرابات، وأن تسن تشريعات وطنية في هذا الصدد، وذلك من أجل القضاء على هذه المخاطر وتجنب أي التباس ممكن كما دعت أيضاً جميع الدول إلى تعزيز هذا الموقف على المستوى الدولي بهدف تعزيز الالتزام بحظر الأسلحة الكيمائية.

وماهو موقف دولة قطر من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومن هذه الأسلحة الفتاكة؟

انضمت دولة قطر إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، وقد صدقت على هذه الإتفاقية بموجب المرسوم رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٣ ، كما أنشأت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٤ المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٥) لسنة٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى إصدار القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الأسلحة الكيميائية.

وقد حثّت دولة قطر دول العالم على اتخاذ الخطوات النهائية للانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن لجعل عالمية الاتفاقية واقعاً ملموساً، مثمنة في هذا الصدد الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والخطوات التي اتخذتها من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية، إلى جانب الجهود المبذولة في إقناع الدول التي مازالت خارج الاتفاقية للانضمام إليها.

وأعربت دولة قطر عن إيمانها بأن شرعية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مستمدة من تطبيق مبادئها العادلة معتبرة أن أداء الاتفاقية من شأنه أن يحافظ على الأمل في أن تكون مثالاً يحتذى في إحياء أساس أخلاقي ومعنوي وقانوني حقيقي لتعزيز عملية نزع السلاح ومراقبة الأسلحة.

كما أكدت دولة قطر مواصلتها السعي في سياسة دعم جميع الصكوك القانونية المبرمة والمبادرات التي تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي والدولي على أساس عادل ومنصف، إلى جانب الاعتراف بحقوق جميع الدول على قدم المساواة في تحقيق السلامة والأمن.

كما أكدت دولة قطر أيضاً أن تدمير المخزون الحالي من الأسلحة الكيميائية يمثل مبدأ جوهرياً بالنسبة لها لابد من تحقيقه في أقرب وقت ممكن، مع ضرورة أن تلتزم كافة الدول الأطراف التي لديها مخزون من الأسلحة الكيميائية بتدمير مخزونها وفقاً للخطط المقدمة وتبعاً للمواعيد التي أقرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.